وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة عمار ثليجي -الأغـواط-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العنوان:

صعـود الحركـــــات الاسلامية في آســيا

حركة طالبان 1996-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
✓ محمد بلاط

إشراف الأستاذ:
ابن اسماعيل زكرياء

السنة الجامـــــــــــ2021 -2022ـــــــــــعية

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

" وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا "

الإسراء، الآية 36

إهداء

إلى والدي الكريمين

إلى زوجتي، إلى ابنتي هند و رغد

شكر

الحمدُ لله حمدا طيبا كثيرا، الحمدُ لله الذي بنعمته تتُم الصالحات، والحمدُ لله الذي بعث محمدا رسولا هاديا ومعلما، والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل.

واتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ المشرف د. بن سماعينزكرياء

لما قدمه من إرشادات وتوجهات طيلة فتر ة إعداد المذكرة

وكما أ قدمُ شُكري وتقديري إلى د. خليفي رابح لما قدمه من مساعدة

الفهرس..... ج

مقدمة..... 1

الفصل الأول " الإطار المفاهيم 13

المبحث الأول: مفهوم الحركة الإسلامي..... 14

المبحث الثاني: نشأة الحركات الإسلامية..... 21

المبحث الثالث: موقف الحركات الاسلامية من القضايا السياسية المعاصرة..... 24

الفصل الثاني: " الإسلام السياسي في آسيا، الجذور والتاريخية والتحديات..... 32

المبحث الأول: الجذور التاريخ..... 33

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الحركات الاسلامية الاسيوية..... 37

المبحث الثالث: أبرز الحركات الاسلامية في آسيا..... 54

الفصل الثالث: حركة طالبان بين الفكر والتنظيم، ومن المقاومة الى السلطة "..... 63

المبحث الأول: الخريطة العرقية والدينية لأفغانستان..... 65

المبحث الثاني: نشأة حركة طالبان وعلاقتها بالجماعات الاسلامية الأخرى..... 70

المبحث الثالث: مستقبل أفغانستان تحت حكم حركة بعد الانسحاب الأمريكي..... 78

الخاتمة..... 86

ملخص الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة متابعة تطور حركات الاسلام السياسي في كل من العالمين العربي والاسلامي، والحركات والجماعات الاسلامية الآسيوية على وجه الخصوص، بدءا بمرحلة مقاومة الاستعمار في شكله التقليدي، مرورا بمرحلة الاستقلال وخروج المحتل، الى غاية يومنا هذا، والذي باتت فيه الأنظمة الحاكمة تعامل فيه هذه الحركات بالأساس مع أنظمة الحكم العلمانية والتي تولت الحكم في الدول حديثة الاستقلال، وهي كيانات لا تزال مرتبطة بالغرب مما يجعلها موضع التهمة من قبل التنظيمات والجماعات الإسلامية.

ويجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة لم يكن التأريخ لجماعات الاسلام السياسي فقط، فهي ظاهرة عالمية لا تعترف بالنطاق الزماني والمكاني، بل البحث في أسباب الانتشار الرهيب لها، وبعثها من جديد وفي أنحاء العالم بالرغم من التضييق عليها ومحاربتها ليلا نهارا، وهذا بالتحديد ما جعل من الصعوبة ان تحيط هذه الدراسة وتلم بكل حيثيات الموضوع خاصة مع كونها محدودة الحيز، إذ هي مخصوصة بقارة آسيا ومثالها الحي حركة طالبان والتي تناولناها كدراسة حالة.

ومن ثم فهذه الدراسة تهتم أيضا بالبحث في الأنماط المختلفة لتفاعل الحركات الاسلامية مع أنظمة الحكم المختلفة في آسيا و التي تتنوع ما بين أنظمة شيوعية اشتراكية شمولية عسكرية كما هو الحال في دول المعسكر الشيوعي السابق، أو أنظمة رئاسية صورية و لكنها عسكرية شمولية دكتاتورية كما هو الحال في دول جنوب شرق اسيا، كما عنت هذا العمل بتحليل أنماط علاقة هذه الحركات مع القوى السياسية و الوطنية المختلفة و من شتى المشارب و التيارات السياسية التي تتقاسم معها ساحة النضال بكونها تيارات معارضة هي ايضا، و هو ما سمح لنا بإدراك مدى حضور بعد مصطلح " الأمة "كمكون جوهري في إدراك حقيقة الجماعات و التنظيمات الإسلامية.

خلاصة القول سعت هذه الدراسة جاهدة، الى التحليل على انماط التفاعل وآليات التغيير السياسي داخل المجتمعات الآسيوية ببعض النماذج الحية والأمثلة الواقعية لهذه الجماعات.

This study focused on following up the Islam political movements development in both Arab and Islamic worlds, in addition to the Asian Islamic movements and groups in particular, initiating with the colonial resistance phase (period) in its traditional form, passing through the independence phase and the egression of the occupier, until the present day, in which the ruling regimes are now dealing with these movements mainly with the secular regimes that took power in the newly independent countries, also they are entities that are still linked to the West, which make them the accusation point by the Islamic organizations and groups.

It is important to highlight that the main objective of this study was not the history of political Islam groups only, it is a worldwide phenomenon which does not recognize neither time nor place scope, but searching for the causes leading to its marvelous spread and recall it again around the world despite restricting it and fighting it day and night. Moreover, precisely this is what made it difficult to cover this study and understand all the merits of the current subject matter, especially with its limited space, as it is specific to the continent of Asia, as a vivid example of it is the Taliban movement, which we dealt with as a case study.

Hence, this study is also interested in researching the different interaction patterns of Islamic movements with the various regimes in Asia, which vary between communist, totalitarian, military, communist regimes, as it is the case in the countries of the former communist camp, or fictitious presidential regimes, however they are totalitarian military dictatorships, as it is the case in the countries of Southeast Asia. This work also meant analyzing the patterns of these movements' relationship with the various political and national forces and from the various political tendencies and currents that share the battlefield with them as they are also opposition currents, which

allowed us to realize the extent of the presence after the term “nation” as an essential component in the realization of the Islamic groups and organizations reality.

To sum up, this study seeks to analyze the patterns of interactions and mechanisms of political change within Asian societies with some vivid models and realistic examples of these groups.

المقدمة:

يشغل العالم الاسلامي الرقعة الممتدة من شمال أفريقيا إلى غاية جنوب شرق آسيا، و تتوزع كبرى دوله في الأقاليم الكبرى أفريقيا آسيا و الشرق الأوسط، هذا فضلا عن وجود تجمعات إسلامية في اوروبا و الاتحاد السوفييتي و امريكا الشمالية و الجنوبية، الى جانب اتساعه المكاني، له تراث متجذر في عمق التاريخ، كما سمح التاريخ الإسلامي منذ بداية الخلافة الإسلامية كنموذج خاص للدولة وتشعباتها السياسية، بظهور تيارات فكرية وسياسية واجتماعية كلما سادت حالة من الوهن المجتمعات الاسلامية، و هذه الحركات تكون دائما مدفوعة بعقيدة اصيلة مؤداها ان الانهيار هو جراء ابتعاد المسلمين عن القيم الاسلامية الحقة، فتنهض ، و من ثم مستهدفة رأب الصدع القائم بين مثل الاسلام و واقع حياة المسلمين من خلال تحرك سياسي اجتماعي يستهدف تجديد المجتمعات الاسلامية بالعودة إلى الاسلام الحق، فكان لمثل هذه الحركات و مازال تشكيلاتها من التنظيمات التي تتمثل في مجتمع أصحاب الإيمان الصحيح داخل المجتمع الأوسع، و يمتزج فيها الالتزام الديني بالجهاد السياسي، من أجل تطهير المجتمعات الاسلامية و إعادة بعثها و بنائها أخلاقيا و دينيا لإنقاذها من حالة الانهيار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

وإذا كانت الحركات التي انبعثت في العالم الاسلامي، في احقابه المختلفة والتي كان فيها المسلمون يحكمون المسلمين، ردة الفعل على التحدي الداخلي الراجع لظروف العالم الاسلامي ذاته من فرقة وانقسامات وضعف وانحلال، فإن حركات القرن العشرين نهضت لمواجهة التحدي الخارجي المتمثل في خطر الخضوع للغرب، سواء بصورة مباشرة في النصف الأول من القرن العشرين، أو بصورة غير مباشرة في نصفه الثاني.

و الحركات الاسلامية، موضوع هذه الدراسة، هي التي تظهر عندما يسود عدم القبول و التمرد لدى جماعة من الناس، ثم يتبلور في تيار يستهدف إحداث تغيير في بعض أو كل أوجه النظام الاجتماعي و السياسي القائم ، سواء بأسلوب عنيف أو سلمي، و حينما تتوفر لهذا التيار قيادة و حد أدنى من الإطار التنظيمي، و يدخل فيه أو يلتف حوله عدد كبير نسبيا من الناس يتبلور وعيهم بضرورة التغيير و مضمونه، فإنه يتطور ليصبح حركة سياسية و اجتماعية، و ليست مجرد تيارات فكرية لأنها اختارت ان تعطي الاجتهاد غاية واقعية مؤداها الاستجابة لمقصد التغيير، فالحركات الاسلامية التي سوف يتم تناولها بالتحليل في هذه الدراسة هي بالأساس حركات فكرية سياسية اجتماعية، اما صفة الاسلامية هي تعبير عن الإطار الفكري التي تنبع منه أفكارها لا غير، فيؤثر ادراكها لمغزى الظروف السياسية و الأوضاع الاقتصادية الراهنة علاوة على الواقع الاجتماعي المعاش و الذي ينعكس على صياغة اهدافها و في اختيارها للإستراتيجية تحقيق هذه الأهداف.

وقد وقع اختيارنا لحركة طالبان بوصفها أحد أهم وأبرز الحركات الاسلامية الاسيوية الناجحة، ما جعلها مصدر إلهام لباقي التنظيمات الإسلامية المعاصرة، لهذه الأسباب مجتمعة تم اختيارها كدراسة حالة والله ولي التوفيق.

أهمية الموضوع:

تتجسد الأهمية الكبيرة لظاهرة الاسلام السياسي موضوع دراستنا في كون هذه التنظيمات والحركات جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية، خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب، فلا يكاد يمر يوم الا ووسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي تتناول وصول حزب اسلامي بالتحليل أو تفجيرات ما في مكان ما من العالم وتستضيف خبراء ومحللين في المجالات الأمنية والسياسية للحديث عنها.

و ليست أهمية هذه الدراسة في كونها الوحيدة أو السباقة في تناول التنظيمات الإسلامية العالمية أو حتى الآسيوية، غير أن هذه الدراسة قد تناولت هذه الحركات في فرعها الأسيوي، جنوب شرق آسيا و منطقة القوقاز و آسيا الوسطى، إذ غدت هذه الظاهرة هناك حقيقة سواء في الواقع النخبوي أو في القاعدة الشعبية، و أصبحت عاملا من عوامل التغيير الرئيسية في هذه الدول التي كانت في العهد القريب دولا شيوعية أو حتى علمانية تتسم باللادينية، و اقبلت على العمل و النضال السياسي بشكل رهيب ما جعلها تهدد كيان و وجود الأنظمة الحاكمة بالزوال.

فرفعت هذه التنظيمات شعار " الإسلام " و شهرته في وجه الأنظمة، و استخدمته كوسيلة تحريضية ضدها و ضد من يقف ورائها من القوى الاستعمارية السابقة، بل و ضد حتى التيارات الفكرية و الفلسفية التغريبية ذات التوجه العلماني، و أحيانا ضد رموز و شخصيات لا غير، و على الرغم مما يبدو عليه الوضع عليه للوهلة الأولى وجود تباين و تضارب بينها، إلا أن غايتها و هدفها واحد و إن اختلفت الوسائل و المشارب و التنظيرات الفكرية، و المتمثل في العودة إلى تعاليم الاسلام و تطبيق الشريعة الإسلامية و تحقيق حكم و خلافة اسلاميتين تعيد للفرد المسلم عزته و كرامته و سؤدده.

وانصهار كل العوامل السابقة الذكر ومن ثم اجتماعها هو ما جعل في حد ذاتها ظاهرة الاسلام السياسي والتنظيمات والحركات الإسلامية والجهادية جديرة بالعناية والاهتمام.

دوافع اختيار الموضوع:

1 – الأسباب الموضوعية:

تعود بالأساس أسباب اختياري لهذا الموضوع بالتحديد، لعدم الإلمام الشديد بهذه الظاهرة سواء من الجانب الشعبي أو حتى من الجانب الأكاديمي من جهة، و من جهة أخرى حملة التشويه العمدي الذي تتعرض له هذه الحركات اما عمديا و بصفة مقصودة من صناع و اصحاب الأجندات الغربية، و أما للجهل المفرط و قلة الإدراك و العلم ما جعلهم ينظرون إليها على أنها خطر على القيم و الأخلاق والآداب العامة داخل المجتمعات وهذا من خلال نشر الصورة النمطية للحركات الاسلامية المتمثلة في الإرهاب و التفجيرات و أعمال القتل و شتى انواع التطرف و الرجعية.

2 – الأسباب الذاتية:

من اهم سمات هذا الموضوع كونه يستحيل فيه الفصل بين الجانب الموضوعي وجانبه الشخصي الذاتي، كون الموضوع يمس العقيدة وإيمان الشخص، لأنه صراحة يصعب على أي شخص اما بصفه دارس للموضوع أو مجرد قارئ لإشباع فضوله أو لزيادة رصيده المعرفي في هذا المجال ان لا يربط بين تراث الأمة المجيد التليد وما تعيشه حاليا من ضعف واستكانة وهو ما تنادي به هذه الحركات من إصلاحات ما هو إلا في سبيل النهوض بها والعودة إلى قيادة الأمم لا أن تبقى حبيسة الضعف والعبودية تتداعى عليها الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها.

المشكلة البحثية:

يمثل المشهد السياسي في العالم الإسلامي مصدرا مهما للبحث، حيث يعرف الكثير من التجاذبات والتيارات التي تسعى للوصول إلى السلطة وتطبيق نموذجها في الحكم بما يتطابق وأهدافها ومصالحها، كما أن التحالفات السياسية تمثل مصدرا مهما للحكم وكيفية ممارسة السياسة في الدول الإسلامية جمعاء، ولعل أفغانستان واحدة من الدول التي شهدت تغيرات عنيفة في المشهد السياسي منذ نهاية الحرب الباردة، حيث وصلت حركة طالبان لسدة الحكم بعد صراعات عديدة مع مختلف الفصائل، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أعادت الساحة السياسية في أفغانستان إلى نقطة الصفر بعد الغزو الأمريكي، وبعد عشرين سنة تقريبا انسحبت الولايات المتحدة تاركة خلفها نظاما سياسيا هشا سيطرت عليه طالبان، يجعلنا نثير الإشكال التالي:

ما مدى التماثل في صعود طالبان للحكم في أفغانستان في نموذجي 1996-2021؟

بناء على ذلك يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الأسباب الفعلية التي أدت بروز الحركات والجماعات الاسلامية؟
- كيف يمكن وصف العلاقة بين الحركات الإسلامية والأنظمة السياسية في آسيا؟
- كيف أثر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على وصول طالبان للحكم؟

فرضيات الدراسة:

في ظل المعطيات المتوفرة لدينا وقصد الإجابة عن إشكالية البحث، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1 – العلاقة بين هذه الحركات والتنظيمات تقوم دائما على الصراع والصدام الدائم، حتى وإن اتسمت فترة من الفترات بالهدوء.

2 – تتنوع مناهج التغيير السياسي لدى الحركات الاسلامية باختلاف أساليب انطلاقا من التربية والدعوة إلى الأسلوب السياسي وانتهاء بالعمل العسكري.

3 – هناك ارتباط فكري وثيق بين التنظيمات الإسلامية في آسيا وبين نظيراتها في العالم العربي والإسلامي، ما يؤكد الوحدة الفكرية والتنظيرية لديها على غرار وحدة الأهداف.

4 – لا شك أن التغيير السياسي لدى الحركات الاسلامية في آسيا كان له صدى على الساحة الإقليمية والدولية، ما جعلها أكثر قبولا من غيرها من الحركات والتنظيمات في مكان آخر من العالم.

5 – إلى حد الساعة يمكن اعتبار حركة طالبان، الحركة الإسلامية المعاصرة الناجحة باعتبارها وصلت رغم كل التحديات الداخلية والخارجية، ما يجعلها مثالا يحتذى به لدى كل أصحاب الإسلام السياسي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للبحث في أصول الاسلام السياسي وجذوره وتناول التنظيمات والحركات الإسلامية بشيء من التحليل قصد البحث في اصولها الفكرية والفلسفية والتنظيرية، وظروف نشأتها وكبار شيوخها ومنظريها، سواء من الإصلاحيين "كجمال الدين الأفغاني " و "سيد قطب "أو من التيار السلفي التقليدي المحافظ كأمثال " محمد بن عبد الوهاب" و " أسامة بن لادن ". فحتى تكون هذه الشخصيات عربية، إلا أن تأثيرها كبير في العالم الاسلامي، فهي تعد المرجعية الفكرية للتنظيمات الإسلامية الآسيوية موضوع دراستها كطالبان وجماعة أبو سياف الفلبينية أو الحزب الإسلامي الأوزبكي، وكل هذه التنظيمات كانت السبب الرئيس في

التغيير الحاصل داخل مجتمعاتها الأم، بل وفي المنطقة ككل، وفي بعض الأحيان أدى هذا الأمر إلى تغيير الخريطة الجيوبوليتيكية كما حدث في أفغانستان.

وانطلاقا من كل هذا يسعنا القول إن جملة أهداف الموضوع تتلخص فيما يلي:

1 – السعي إلى البحث في الخصائص الرئيسية للحركات الاسلامية الآسيوية والبحث في اسباب نشأتها وجذورها التاريخية على مستقبلها وأفقها

2 – محاولة البحث في الأساليب والأدوات العامة للحركات والتنظيمات الإسلامية في آسيا في ظل التحديات السياسية والأوضاع الاقتصادية داخل البلدان الأم.

3 – تناول حركة طالبان بالتحليل وإبراز دورها البارز في تغيير خارطة وموازين القوى في آسيا بعد تطبيق مناهج التغيير السياسي.

مفاهيم الدراسة:

- لدينا ثلاث مفاهيم رئيسية يتمحور حولها موضوعنا:

- الحركات الإسلامية
- الاسلام السياسي
- طالبان

اما الحركة الاسلامية فهي تعبير عن تيار سياسي ديني هدفه هو تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة العامة ليشمل النظام السياسي و القضائي و الاقتصادي، كما سماه الأستاذ "محمد العشماوي" بتسيس للدين و تديين السياسية[1]، و عليه فهذه الحركات و التنظيمات الإسلامية جزء من النظام السياسي و الاسلامي الشامل، و قد يتداخل احيانا مصطلح الحركات الاسلامية مع مصطلح اخر ترفضه هذه الأخيرة ألا و هو مصطلح "الأصولية "، خاصة و ان أصول هذا المصطلح الدخيل على الثقافة العربية تعود جذوره إلى الحركة المسيحية التبشيرية، و قد انتقل ال البيئة العربية و القواميس العربية عن طريق حركة الترجمة و من خلال المستشرقين و الأساتذة الغربيين، و قد رجح الأستاذ محمد عمارة ان اول ظهور له كان مع القساوسة الكاثوليك في فرنسا[2].

[1] محمد سعيد العشماوي، الاسلام السياسي، ط4، (القاهرة: مدبولي الصغير،1996) ص22

[2] محمد عمارة، الاسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003) ص4

وبخصوص الاسلام السياسي :**إن** فكرة الإسلام السياسي جاءت من رحم معاناة العالم الإسلامي في حقبة الاستعمار الأوروبي من هنا بدت ضرورة التجديد في التصور والتنظير لآلية حكم جديدة قادرة على مواجهة الاستعمار واستنهاض العالم الإسلامي، خصوصا بعد محاولة الغرب والاستعمار طمس الهوية العربية والإسلامية وتحريف مساره وتشويه صورته.

كانت البداية مع كوكبة من المنظرين الذين أثروا بطبيعة الحال على تفكير وشخصية حسن البنا، مثل محمد رشيد رضا والأب الروحي لحركة الإخوان المسلمين عبد الرحمن الكواكبي، ولكن الإطار التنظيري وفكرة الحاكمية كانت قد تبلورت مع سيد قطب في مصر وأبي الأعلى المودودي في باكستان وابن باديس في الجزائر.

أما بالمفهوم الغربي فيمكنا تعريفه على أنه مجموعة من الأفكار و الأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية والتي يستخدمها مجموعة يطلق عليهم الأعلام الغربي "المسلمين المتطرفين" الذين يؤمنون أن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط وأنها عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة . يتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها تحاول بطريقة أو بأخرى إعادة هيكلة الدول وتطبيق تحليل محافظ الشريعة الإسلامية . يلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيره في السياسة عدم قبولا من التيارات التي تسمي نفسها الليبرالية او ما يطلق عليهم في بعض الأحيان الحركات العلمانية. ورغم الانتقادات والحملات الأمنية والإعلامية ضدها تمكنت حركات الإسلام السياسي من التحول إلى القوة السياسية الأكبر والأقوى في الشارع العربي.

ثالثا المفهوم الأخير الذي تناولته الدراسة ألا وهو حركة طالبان وهو عبارة عن دراسة حالة ومثال تطبيقي حي للإسلام السياسي والجهادي والأصولية. اد جمعت الحركة كل العناصر النظرية التي سنتناولها بالنقاش والتحليل وتتعدى كونها مجرد تنظيم يقول إسلاميّ بل تيار دو نزعة سِيَاسِية سُنية ديوباندية مُسلحة تكونت من طلبة المدارس الدينية في باكستان بقيادة الملا محمد عمر.

الحيز المكاني للدراسة:

ركزت الدراسة موضوع البحث بالدرجة الأولى على قارة آسيا في اقاليمها الثلاثة الكبرى، جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، واختصت بدولة أفغانستان بدرجة خاصة كونها مثال تطبيقي ودراسة حالة لظاهرة الاسلام السياسي، ونظرا لصعوبة اختزال أو تضييق النطاق الجغرافي لأنه لا يخفى عليكم ان الحركات الاسلامية هي ظاهرة عالمية لا تعترف بالحدود.

النطاق الزماني للدراسة:

تطرقت الدراسة إلى تاريخ الحركات والجماعات الاسلامية من النشأة إلى يوم الناس هذا، لذا فكان من الصعب حصر إطار زمني لها، الا أننا اجتهدنا في إبراز أهم عوامل بروز وانتشار الاسلام في للدراسة: قارة آسيا في العشريتين الأخيرتين بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، مع التطرق طبعا لفترة وصول حركة طالبان للسلطة إلى غاية انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في 2020.

أدبيات الدراسة:

كما لا يخفى عليكم، فالاهتمام الذي حظي به موضوع الإسلام السياسي، بيس وليد الساعة، بل يعود الى خمسينيات القرن الماضي، وحظي بدراسات خاصة من قبل الخبراء والباحثين العرب ومن الغرب، لذلك اختلفت الزوايا وتعددت الرؤى بشأنه.

دراسة علا أبو زيد: تضمنت هذه الدراسة دراسة شاملة للحركات الإسلامية في قارة آسيا على غرار باكستان واندونيسيا والفلبين، كما تناولت تاريخ وعوامل ظهور التنظيمات الإسلامية وفكرها ومنهجها وختمها بمستقبل وتطلعات الاسلام السياسي، والموقف الرسمي الحكومي وكيفية تعامل الحكومات الرسمية معها اي ردّات الفعل وتم الاستعانة بهذه الدراسة في تعريف الحركات الاسلامية الاسيوية خاصة اندونيسيا والفلبين.

دراسة Zachary Abuza: اهتمت هذه الدراسة بمفهومي الاسلام السياسي والتنظيمات الإسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا وكذا جذوره التاريخية وأهم الأسباب التي أدت إلى انتشاره.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى تنظيم القاعدة في جنوب شرق آسيا وتحدثت بإسهاب عن العمليات الإرهابية في كل من ماليزيا واندونيسيا والفلبين ضد السواح الأجانب وحتى المصالح الأمريكية وبالتي ركزت على الحرب على الإرهاب التي شنتها الإدارة الأمريكية في المنطقة وهي امتداد للحرب على أفغانستان وطالبان

قمنا بالاستعانة بهذا العمل الأكاديمي أثناء حديثنا عن الحركات الاسلامية في اندونيسيا والفلبين.

دراسة رضوان الشيباني: إستعنا بهذه الدراسة في الفصل الأول، كونها تناولت الحركات الاسلامية الأصولية في العالم العربي والإسلامي وقامت بتوضيح العلاقة بينها وبين أهم المصطلحات المعاصرة على غرار العلمانية والديمقراطية والبعثية والقومية، كما ركزت على أهم

عوامل انبعاث الفكر الحركي الاسلامي في بداية القرن المنصرم، انطلاقا من العوامل الداخلية مثل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انتهاء بالعوامل الخارجية مثل الحرب في فلسطين والعراق وتأثير دول الجوار تركيا وإيران.

وفي الأخير حاولت الدراسة تبيين العلاقة بين الجماعات الاسلامية فيما بينها.

دراسة فارس السقاف: استهل الكاتب دراسته بمحاولة التمييز بين ثلاث مصطلحات معاصرة كثيرة التداول في الاوساط الأكاديمية وهي الإسلامية والإسلاموية والمسلمة.

كما تناولت الأساليب التي انتهجتها التنظيمات الإسلامية المتطرفة وعلى رأسها العنف واتخذت من اليمن وكافة حركات الإسلام السياسي هناك.

تقسيم الدراسة:

بمقتضى ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية كبرى، اضافة الى خاتمة، وهذه الفصول كل واحد منها يتضمن ثلاث مباحث.

اما الفصل الأول فهو عبارة عن تأصيل مفاهيمي، يتكون من ثلاث مباحث، تتناول على التوالي:

المبحث الأول مفهوم الاسلام السياسي وتعريف الحركات الاسلامية، بينما المبحث الثاني تناول عوامل نشأتها مع انواعها، اما المبحث الثالث والاخير في هذا الفصل فقد تطرق الى موقفها من القضايا السياسية المعاصرة.

اما الفصل الثاني فسيتناول الحركات الاسلامية الاسيوية دون غيرها، وهذا الفصل من سابقه يتكون من ثلاث مباحث، الأول سيتطرق الى الجذور التاريخية وظروف نشأتها وخصائها، بينما المبحث الثاني مخصص للعوامل المؤثرة فيها مباشرة وهي تنقسم بين عوامل داخلية وعوامل وتأثيرات خارجية، اما الفصل الثالث فهو مخصص لأهم الحركات الاسلامية الاسيوية على سبيل المثال لا على سبيل الحصر في كبرى دول آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا والتي كان لها تداعيات عالمية.

اما الفصل الثالث والأخير فإنه سيتناول حركة طالبان بالتحليل وهو الآخر قسمناه الى ثلاث مباحث، الاول فهو مخصص للخريطة العرقية والإثنية وكذا العقدية لدولة أفغانستان حاضنة حركة طالبان، بينما المبحث الثاني فهو سيتناول أهم الحركات الاسلامية

في العالم بالتعريف وظروف النشأة ألا وهو حركة طالبان وكذا علاقتها بالتنظيمات الاسلامية الأخرى، اما المبحث الثالث والختامي فهو مخصص لتحليل اهم المتغيرات الاستراتيجية والاستشرافية نبحث فيه مستقبل الحركة بصفة خاصة ودولة أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي.

قائمة الكتب:

1 – عبد الوهاب الأفندي، وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2022.

2– د. علا عبد العزيز أبوزيد (محرر)، الحركات الإسلامية في آسيا (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998)، يعد الكاتب من أبرز الأعلام المعاصرين الذين تناولوا ظاهرة الاسلام السياسي والحركات الإسلامية، وقد تناول بالتفصيل في كتابه هذا الحركات الاسلامية في قارة آسيا.

3 – ضياء رشوان (رئيس التحرير)، دليل الحركات الإسلامية في العالم (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بأهرام، 2006)

4– ابو الأعلى المودودي، منهاج الانقلاب الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة 1979). انظر أيضا: أبو الأعلى المودودي: الإسلام والمدنية الحديثة (القاهرة: دار الأنصار، 1978)، يعتبر أبو الأعلى أهم منظري الحركات الاسلامية المعاصرة وكتاباته مصدر إلهام لجل هذه التنظيمات وفي كلا المرجعين تناول الشيخ عدة مسائل جوهرية في لب الإسلام السياسي كقضية الحاكمية والديمقراطية.

5 – أيضا: أبو الأعلى المودودي: تدوين الدستور الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1975)

6 – صلاح الدين الجورشي، "الحركة الإسلامية مستقبلها رهين التغييرات الجذرية"، في: عبد الله النفيسي (محرر) الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي (القاهرة: مكتبة مديولي، 1989)

7 – راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ط1، (دون دار النشر: منشورات قرطبة،2003)، يتناول رئيس الحكومة التونسي الأسبق وزعيم حركة النهضة الإخوانية مسألة التغيير السياسي داخل المجتمعات الاسلامية المعاصرة.

8 – مصطفى الطحان، تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية، ط2، (القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1997)، يحاول

الكاتب هنا إبراز اهم الاختلافات لدى الحركات الاسلامية الناشطة في الميدان، وكذا الصراعات والنزاعات التي بينها فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي، صوت الجنوب، ترجمة لورين زكري، (تانسينفت: دار العالم الثالث، 1994)، سعى الباحث الفرنسي هنا إلى تناول أهم المصطلحات المنتشرة على الساحة وحاول إعطاء تعريفات لها قصد التفريق بينها ومنها الأصولية، الإسلام التقليدي، التطرف، الخمينية، الثورة الإسلامية، التشدد الإسلامي، الاعتدال، تحت مسمى الإسلام السياسي.

Pierre-Jean Lizard, L'islam en ÉGYPTE et la crise du Golf, Monde Arabe: - CEDEJ, le Caire, 1991

أين تناول الباحث الحركات الاسلامية في ظل حكم حسني مبارك في فترة حرب الخليج.

Brigitte Maréchale, les frères musulmans en Europe, racine et discours, Proche Orient, (France, presse universitaire de France, 2009)

الإطار النظري:

1- الإطار المفاهيمي:

اقتراب الجماعة:

تعود الأسباب الرئيسية لنشأة هذا الاقتراب كونه جاء كرد فعل للاقتراب المؤسسي، ويهدف هذا النظام التحليلي لتحويل اهتمام علم السياسة من التحليل القيمي المعياري إلى التحليل الواقعي اللامعياري Anomic, كما تعد الجماعة هي وحدة التحليل الرئيسية وليس الأفراد، ولكن في بعض المجتمعات يكون للفرد فيها دور أساسي مثل الفرد الحاكم وهنا يصبح هو وحدة التحليل الأنسب.[1]

كما تمارس الجماعات تأثيرا على النظام السياسي، وتركز اهتمام الدراسة على الدور السياسي للجماعات الإسلامية لأنها تسعى في نهاية الأمر إلى الوصول الى السلطة وأغلبها في نهاية المطاف سوف تقوم بإلغاء الخيار الديمقراطي ونظام الانتخابات لتحل مكانها الشريعة الإسلامية ودستورها القرآن الكريم والسنة النبوية، وسيكون لهذا الأمر تداعيات على وحدات التحليل الأخرى والمتغيرات الخارجية الدولية.

[1] حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد ة العلوم السياسية، 2000) ص 82

وتستخدم جماعات الإسلام السياسي في ممارسة نشاطها جملة من الأساليب للتأثير في الساحة السياسية ومن أهمها الدعاية تحت مسمى " الدعوة " وهذا على عدة مستويات مرورا بالمساجد إلى المنابر الإعلامية كالقنوات والصحف والمجلات، وخلق حالة من التحالف أحيانا مع الاحزاب السياسية الأخرى في حالة التنظيمات الإسلامية التي اختارت العمل السياسي

وأخيرا اسلوب العنف وهو من الخيارات التي تنتهجها هذه الحركات ابتداء من الاغتيالات والتصفيات الجسدية وكذا الاختطافات والتفجيرات.

خلاصة القول هذا الاقتراب يرجع إليه في الكشف عن الدور السياسي المحوري للجماعات الإسلامية على المستويين المصلحي والمرجعي، كما سلطت الضوء على أنماط وأشكال تنظيمات الإسلام السياسي وكذا علاقتها بالأنظمة السياسة الحاكمة داخل الدول الحاضنة لها.

2– الإطار المنهجي:

قصد الدراسة العلمية لظاهرة الاسلام السياسي، وانطلاقا مما سبق، فقد تنوعت المناهج المتبعة في تحليل الموضوع، وهذا بغية التوصل إلى نتائج علمية صحيحة، وهي كالآتي:

1 – المنهج التاريخي:

لتناول الظاهرة الإسلامية والبحث في أسباب ظهورها وملابسات نشأتها، يستوجب التدقيق التاريخي لها، وهذا طبعا لا يكون إلا بالمنهج التاريخي كونه الأنسب والأقدر على تحليل الظاهرة التاريخية.

2 – المنهج المقارن:

نظرا لتنوع الحركات والتنظيمات الإسلامية استوجب استخدام هذا المنهج للتفريق بينها معرفة أهم الاختلافات وكذا أوجه الشبه بالمقارنة بين أساليب وأدواتها وكذا اهدافها.

3 – منهج دراسة الحالة:

اتبعنا هذا المنهج عند تناولنا لحركة طالبان، باعتبارها حركة إسلامية آسيوية وكذا حركة ناجحة تستوجب التحليل والتدقيق

الفـــــــــــــصل الأول

الإطار المفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم الحركات الإسلامية

عرفت السنوات الأخيرة تزايد كبير لدى اهتمام الباحثين والمختصين في ظاهرة الإسلام السياسي، أو بما يعرف ب ''الحركات الإسلامية " وقد اختلفت الزوايا وتعددت الرؤى وتنوعت الدراسات، نظرا لتعدد المذاهب السياسية والفقهية والقانونية، وخلفيات أصحابها الأيديولوجية والفكرية، إضافة إلى الصعوبات الجمة التي يلاقيها الباحثون على أرض الواقع، خاصة بما تعلق بالتسميات والمصطلحات التي لا تلاقي استحسان داخل الأوساط الإسلامية وبالأخص (الحركات الأصولية) منها

أ – التسمية:

تعددت التسميات والمسميات التي أطلقت على الحركات والتنظيمات الإسلامية، لعل من أبرزها، مصطلح " الأصولية " "Fondamentalisme"، أو تسمية " الإسلاموية "Islamisme " " ومصطلح " الظلامية""Obscurantisme" ، وتختصر في أغلب الأحيان في " التيار الإسلامي""Mouvement Islamique" وآخر المصطلحات رواجا هو " الدعشنة " نسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش" ISIS

كل تلك التسميات السابقة الذكر. لا تعدو كونها " تضخما مصطلحاتيا"، كما سماها الاستاذ " فرانسوا بورغا François " BURGAT [1] والذي يرى ان مفهوم الحركات اسلاميه هو المصطلح الاكثر استعمالا ومن كل الأطراف، باعتباره مفهوما شاملا يحيط بالظاهرة كلها وليس جزء يسير منها، وهو يطلق على كل الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الشريعة في الحياه العامة والخاصة، كما يرى الدكتور " علا عبد العزيز ابو زيد " ان هذا المصطلح يطلق على كل تيار سياسي غرضه اقامه الدولة الإسلامية وانتشال الامه من جاهليه القرن العشرين والذي لا يزال الهدف المنشودة لدى كل حركات الإسلامية[2].

ب– تعريف الحركات الإسلامية:

قبل الخوض في تعريفات الحركة الإسلامية، يجدر بنا التطرق إلى لمفهوم الحركة اولا، والتي هي بشكل عام كل تصرف ماده الركود والسكون وتعبر عن نشاط العناصر داخل الكل او نشاط الكل كوحدة لتحقيق النمو والكمال، اما في المجال الاجتماعي هو كل نشاط يضمن درجه من الاستمرارية.

[1] Francois Bergqt, L Islamism Au Maghrab, La Voix Du Sud , Paris , Kaichabe M 1988, P13.

[2] علا عبد العزيز أبو زيد، الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، 1998، ص30.

اما بخصوص تعريف الحركات الإسلامية، فسنقوم بعرض بعض التعاريف ايجازا ومن مختلف المدارس والمشارب، وسنستهلها بتعريف " محمد عبد الحليم ابو شقه " على أنها جمله من التنظيمات المتوازية المستقلة بعضها عن بعض ويقوم كل منها على النهوض بقطاع من قطاعات المجتمع[1]. بينما يقول عنها يوسف القرضاوي: " ذاك العمل الشعبي الجماعي المنظم الهادف للعودة بالإسلام الى قياده المجتمع وتوجيه الحياة" [2].

ويعرفها راشد الغنوشي بانها " جمله النشاط المنبعث بدوافع الاسلام لتحقيق أهدافه مع تحقيق التجدد المستمر له من اجل ضبط الواقع وتوجيه فيه ابدا"[3] دليل الحركات الإسلامية في العالم يعرفها على انها "كل تلك الجماعات التي تشترك معا في اعتبار أحد جوانب الاسلام او تفسيراتها الإطار المرجعي لها، سواء فيما يخص وجودها أو اهدافها والتي تنشط بطرق مختلفة من اجل تطبيق الصورة التي تراها في المجتمعات والدول" [4].

بينما يعرفها المفكرون الغربيون، وعلى رأسهم الأكاديمي الأمريكي "نوح فيلدمان": على أنها رؤية المرء السياسية والروحية والاجتماعية الشاملة التي تعرف بنقيضتها الغير إسلامية"[5].

ويرى" أوليفييه روا "": انها حركه اجتماعيه سياسية تقوم على الاسلام بوصفه ايديولوجيا سياسية مقدار دين، والبرهان على ذلك في تلك المواجهات التي يطرحها الاسلاميون بانتظام بين فكرهم من جهة، بيولوجيات الاخرى من جهة اخرى، وليس الاديان الاخرى كما هو مشاهد في القرن العشرين " ديمقراطية رأسمالية قومية وطنيه فاشيه العلمانية التعددية قضايا المرأة وغيرها من القضايا، واضاف " روا" الاسلام السياسي يسعى لتشكيل الدولة الإسلامية" [6]

كما يعرفها "غراهام فولر" وهو مسؤول سابق الاستخبارات الأمريكية سي اي فلور :C.I.A ان المسلم هو المرء الذي يعتقد ان الاسلام يعد منظومة إيمان لديها الشيء المهم الذي تقوله عن كيفية تنظيم المجتمع والسياسة في العالم الاسلامي المعاصر، وتسعه لتطبيق الفكرة في بعض الصيغ [7].

---

[1] يوسف القرضاوي، أولويات الحركات الإسلامية في المرحلة القادمة، ط2، القاهرة، 2006، ص 9.
[2] نفس المرجع السابق ، ص 11.
[3] راشد الغنوشي ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، د ب ن دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2003 ، ص 11 .
[4] دليل الحركات الإسلامية في العالم ، العدد الأول ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ص 12 .
[5] مصطفى الطحان ، تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية ، ط2، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، 1997، ص 20.
[6] نفس المرجع السابق، ص 20 .
[7] نفس المرجع السابق، ص 40.

وتجدر الإشارة إلى أن العالم العربي والإسلامي شهد ظهور العديد من هذه الحركات والتيارات الدينية والسياسية ، كالحال مع الحركة الوهابية التي ظهرت على يد (محمد بن عبد الوهاب) عام 1745 في شبه الجزيرة العربية، والحركة السنوسية في ليبيا بقيادة (محمد بن علي السنوسي) والحركة المهدية في السودان على يد (محمد احمد المهدي) عام 1881)، وظهر بعد ذلك رواد النهضة الاسلامية الحديثة، سيما جمال الدين الافغاني (1838-1897)، ومحمد عبده (1849-1905)، ومحمد رشيد رضا (1865-1935)، إذ جاءوا بأفكار أثرت بشكل واضح في ظهور أول حركة إسلامية معاصرة تمثلت بجماعة الاخوان المسلمين عام 1928على يد حسن البنا (1906-1949) في مصر.

3- خريطة الحركات الإسلامية:

وفقا لمحورية الأساس الفكري السابق، فإن تصنيف حركات إسلامية يقوم على عاملين وكلامها يشتركان ان الإسلام مصدر الانتساب، مع الاختلاف الجذري في طريقة الانتساب.

من الصعوبة الحديث وبشكل تفصيلي عن الحركات الإسلامية في البلدان العربية والعالم لكون الموضوع يحوي من التشعب والاتساع بحيث لا يمكن إيفاؤها حقها ألا من خلال معرفة أسس نشأتها وتكوينها الأولى ومن ثم التطرق إلى معرفة الخارطة الفعلية لتقسيم هذه الحركات الإسلامية ، ومما لا شك فيه أنه يجب علينا معرفة الأسباب المباشرة لنشأة هذه الحركات ، فتوصف الحركات الإسلامية أنها حديثة التكوين أي أنها نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها ، وتوصف بأنها إسلامية لكونها استجابة لتحديات الحداثة ذات المرجعية الإسلامية التي أخذت مع مرور الوقت هذه القوى الإسلامية تتسلم الحكم والسلطة في بلدانها بفعل ما تقوم به من أعمال ونشاطات . يرجع بعض المختصين نشوء الحركات الإسلامية المعاصرة إلى المجهود الفكري والإصلاحي الذي بذلة بعض المفكرين الأوائل أمثال (جمال الدين الأفغاني) وكلا من تلاميذه (محمد عبده، ومحمد رشيد رضا)، وأبرز ما يميز الحركات الإسلامية[1] في هذه المرحلة هو تأثرها بالحداثة على الرغم من رفضها لها في الوقت نفسه. وتعمل الحركات الإسلامية على تمييز نفسها عن الحركات الأخرى التي تظهر على الساحة المحلية والعالمية من خلال تنسيب نفسها إلى الإسلام واعتباره شيء لصيق بها ولا يتجزأ عنها، ونتيجة لذلك تقوم بإصدار أحكامها المختلفة على المجتمع، وفقا لوجهة نظرها أنها تقوم بإصلاح المجتمع؛ لقد كان من بين الأسباب المباشرة لانتشار الحركات الإسلامية:

[1] أحمد حسين حسن، الجماعات الإسلامية السياسية والمجتمع المدني، (القاهرة: الدار الثقافية، 2000) ط1، ص112

أولا: الحركات الإسلامية الدينية:

التي تقوم على قراءه معينه للإسلام والنصوص القرآنية التي تصنف من خلالها الدول المجتمعات والافراد "صحة العقيدة"، في حين لا تلق اهتماما يذكر الى ما دون ذلك، وهدفها الأسمى واقامه التوحيد والعبودية الحقة لله، وتمثل النصوص القرآنية والسنة النبوية آثار السلف المصدر التشريعي الوحيد، وتنقسم الحركات الإسلامية الدينية بدورها الى قسمين[1]:

أ – الحركات المتطرفة السلمية:

تتفق تلك الحركات على ان المجتمعات المعاصرة أقرب لحاله المجتمع الجاهلي والكافر، في مكة بعد البعثة النبوية وقبل الهجرة الى المدينة، وهو ما يعني ان المجتمعات المعاصرة إنما هم كفار ويعيشون في جاهليه تامه فهي ترى ان الوقت لم يحن بعد للعمل السياسي وبناء دوله الاسلام أو حتى ممارسه القتال والجهاد لأنه لم يأمر به الرسول صلى الله عليه وسلم حين كان واصحابه مستضعفا في قله وضعف، ولعل أبرز الأمثلة على هذا لدينا:

1- حركه التكفير والهجرة:

وهي الجماعة التي تؤمن ان المجتمعات المعاصرة لا تظنوا بين افرادها الا الكافرين وبالتالي يتعين هجرتهم بصوره او بأخرى واعتزالهم ونبذ انظمتهم الاجتماعية التعليمية والسياسية وحتى مؤسساتها مدينيه ومن انضم إليهم ما هو كافر كفرا بواحا".

2- حركات اعاده الدعوة:

هي كل جماعات والحركات التي ترى ان المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة بعد البعثة، حيث ان الدعوة بعباره ادق هي " اعاده دعوه" والناس الموجودة فيها هي ناس كافره تجهل الاسلام، وبالتالي فالمهمة الوحيدة الملقاة على عاتقهم هي " الدعوة والتبليغ" نفس مهمة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وهو ايضا اسم لإبراز الجماعات الإسلامية، والدعوة الى التوحيد الحق دون اعتزال المجتمعات الكافرة وهي أبرز مميزات وسمات هذا الصنف من الحركات.

ب – الحركات الجهادية العنيفة:

تتفق الحركات الجهادية العنيفة على ان المرحلة التي يعيشها العالم اليوم مقارنتها بمرحله الهجرة النبوية، هي تلك الحقبة التي شهدت ادماج الدين بالدولة والسياسة، وعليه فان المجتمعات والدول الحالية هي مجتمعات جاهليه كافره، وليس بالضرورة الفرد كافر الا اذا

[1] إسماعيل عبدالله و فهمي جدعان و آخرون: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية و الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1989)

صرح بذلك، وترى هذه حركات ان حكام والحكومات خرجت عن الاسلام، وهي المسؤول الاول عن حالة الجاهلية الذين يعيشون وعليه فلا مكان للدعوة، و لا حاجه للسلمية معها، ويعد العنف السبيل الوحيد للتعامل معها وبعباره ادق " الجهاد "، هو الوسيلة الوحيدة تقريبا من اجل تحقيق اهدافها، ويعد " سيد قطب " الأب الروحي لهذا الفكر، اذ يقول :" اقصاء الجاهلية من قياده البشرية وتولي هذه القيادة على من هذه الخاص" وهذا تصريح بضرورة ازاله الأنظمة والحكومات التي تقوم على اساس حكيميه البشر عبودية الانسان للإنسان ".[1]

وتنقسم بدورها الجماعات الجهادية العنيفة حسب ضرورة ومراحل ومناطق النشأة الى ثلاثة أنواع:

1- حركات محلية الطابع:

ينطلق هذا النوع من الجماعات الإسلامية من فكره " دول قريب الدار اولى بالقتال من العدو البعيد" ويقصدون بذلك الحكومات التي يعيشون تحت كنفها، واسقاطها من الاولويات وهذا لإحلال مكانها دوله الاسلام، وعليه فقد وصفوا تلك المجتمعات ب " دار حرب" لتبرير قتال اهلها، وتبرير استعمال العنف الديني ضدها باعتبارها حكومات كافره، وكانت جماعه الإسلامية المسلحة في كل من " مصر والجزائر" من الأمثلة البارزة لتلك الفئة من الحركات الجهادية "المحليات الطابع".

2 – الحركات الانفصالية "الاستقلالية":

هذا النوع ينتشر بصفه عامه في المناطق ذات الاقليات المسلمة، داخل الدول الغير مسلمه، مثل "كشمير " الهند، و "الشيشان" روسيا، وبالتالي يتداخل مع مفهوم الجهاد ضد العدو الخارجي الغير مسلم، اضافه لذلك تحتفظ تلك حركات بالأساس الفكري لكل حركات الجهادية التي تشترك معها بنفس الهدف ألا وهو اقامه دوله الاسلام بعد استقلالها [2].

3 – الحركات الدولية المجال:

يعد هذا النوع من الحركات من اخطر الجماعات و أعنفها، مع اشتراكها مع الفئتين السابقتين من حيث التنظير والتفسير والتبرير، مع اخذ بمبدأ " اولويه العدو القريب من العدو البعيد" علاوة على الجهاد الخارجي، وهي ايضا لا تعترف بالحدود الاستعمارية لتشمل "دار الكفر" عندها كل الاقطار الإسلامية الحالية، مع وجوب قتال تلك الحكومات باعتبارها حكومات كافره وعميله في نفس الوقت، ونشات اول مره تلك الحركات مع الغزو الروسي لأفغانستان وتدافع المجاهدين العرب إليها لتصبح سنه في ما بعد، مع الغزو

[1] عبد المنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر، (ب، ب، ن الشبكة العربية للمعلومات وحقوق الانسان، 2009، ص9)
[2] أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)

الشيشاني ليختتم الأمر بتأسيس القاعدة بكل فروعا وميلاد "تنظيم الدولة " الموسوم ب "داعش" العراق.

ثانيا: الحركات السياسية ذات البرنامج الإسلامي:

ينطلق هذا النوع من الحركات من قراءه مختلفة للإسلام، حيث تنظر الى كل الافراد والمجتمعات والدول الإسلامية على حقيقتهم كمسلمين غير ناقص العقيدة، وعليه فالتساؤل عن صحة ايمانهم واسلامهم غير وارد، لكن يظل الاسلام بالنسبة لتلك الحركات بمثابة وعاء حضاري ديني وتاريخي تستمد منها تصوراتها لتنظيم المجتمعات الدول الاسلامية، وتتخذ شكل البرامج الذي لا يختلف ايوا المضمون من برامج الاحزاب السياسية غير اسلاميه، وينقسم هذا النوع من الحركات الى قسمين:

1- حركات سلمية الساعية الى الحكم:

وهي التي تسعى بصوره مباشره الى السلطة السياسية، ومن اجل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي ذو الطابع الاسلامي القائم على تحقيق التقدم والنمو لبلدانها وافرادها[1]، ولتحقيق هذا فأنها تستخدم كل السبل السياسية والاجتماعية المباحة بحسب ما تقتضيه المصلحة والوقت الراهن مع نبذ كل اشكال العنف، وأبرز هذه الحركات اخوان مصر اخوان تونس " النهضة" حزب العدالة والتنمية في تركيا.

2- حركات التحرر الوطني المسلحة:

هذا النوع من الحركات هو في الاصل جزء من الحركات السياسية الانفصالية ولكن بصبغه اسلاميه بدا ظهور هذا النوع من الجماعات مع صفوف الاخوان إبان حرب فلسطين 1948، وتمثل كل من " حركه حماس" و " الجهاد الاسلامي" الفلسطينيتين و " حزب الله" اللبناني أبرز هذه الحركات، وما يميز هذه الحركات انها تتحاشى وتتفادى الاشتباك مع حركات الوطنية الاخرى ذات الطابع الاشتراكي او الديمقراطي بالرغم من الاختلاف الجوهري معها.

وفي كتاب (إسلام اليوم بين الأصالة والتحريف) يقسم صاحبه بكير سعيد أعوشت الحركات الإسلامية إلى ثلاث حركات رئيسية وقد سماها بالمدارس وهي:

أولا: المدارس السلفية الحديثة: والتي تشتمل على المدرسة الوهابية نسبة إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب وتشتمل كذلك على المدرسة

[1] عبد المنعم الحنفي: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب و الأحزاب والحركات الإسلامية (القاهرة: مكتبة المدبولي، 2005)

السنوسية نسبة إلى العالم الجزائري محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي.

ثانيا: المدارس الإصلاحية: والتي تشتمل على ثلاث مدارس وهي:

- المدرسة الأفغانية: نسبة إلى جمال الدين الأفغاني
- المدرسة الباديسية: نسبة إلى الإمام عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس
- المدرسة اليقظانية: نسبة إلى إبراهيم بن عيسى بن داود أبو اليقظان المولود بولاية غرداية

ثالثا: المدارس القرآنية: والتي رأى بأنها تشتمل على مدرستين وهما:

- المدرسة المودودية: نسبة إلى الأستاذ الكبير أبي الأعلى المودودي الذي أسس الجماعة الإسلامية في باكستان
- المدرسة البنائية: نسبة إلى الإمام حسن بن احمد بن عبد الرحمان البنا.[1]

[1] بكير سعيد أعوشت. إسلام اليوم بين المصالحة والتعريف. باتنة: دار الشهاب 1987، ص 166-165-164

المبحث الثاني: "نشأة الحركات الإسلامية":

بسبب الإسهامات الضخمة من الآراء والدراسات والاحكام والكم الهائل من التراث الاسلامي، خاصة بعد احداث 11 سبتمبر، فقد تعددت تحليلات المنظرين في اسباب نشأة الحركات الإسلامية، فيرى " عبد المنعم منيب" انها ليست بالأمر الجديد بل قديمة قدم الرسالة المحمدية نفسها، اي منذ بعثته (صلى الله عليه وسلم)، وهو يسعى الى احداث تغييرات دينيه وثقافية واجتماعيه وسياسيه في الفضاء العام الذي تحرك فيه والذي تكلل بتأسيس الدولة الإسلامية[1].

كما يعتبر " جمال الدين الافغاني" وتلميذاه " محمد عبده" و "رشيد رضا" من اكبر المنظرين للفكر السياسي الاسلامي ومن كبار دعاه الاصلاح في العالم الاسلامي واللذان مهدا لظهور اولى البوادر و البذور لنشأة حركات الإسلامية، التي ظهرت في عشرينيات القرن الماضي وزرعت النواه الاولى للحركات الإسلامية التي تبلورت في ارض الواقع على يد كل من " سيد قطب" وحركه " المودودي" بحيث اصبح الاسلام السياسي يلعب دور البديل المنافس وانتقل الامر من احياء تعاليم الاسلام الى الدعوة الى قيام دوله الاسلام، وكل هذا تبلور على شكل حزب سياسي وهيئة رسميه من هيئات ومؤسسات المجتمع المدني.

ب- عوامل ظهور الحركات الإسلامية:

مع تنامي قوه ظاهره الحركات الإسلامية، وتوسع نطاق انتشارها الساعة الكثير من المختصين والأكاديميين للبحث عن العوامل التي ادت الى بروزها، وقد قسمها اولئك الى عوامل داخليه وخارجيه ومنها دينيه وسياسيه اجتماعيه واقتصادية.

1- العوامل الدينية:

يرجح " عبد المنعم منيب" ان الحركات الإسلامية ظهرت نتيجة سقوط الدولة العثمانية مما فتح الباب على مصراعيه امام الاجتهادات الشخصية والجماعية أي انها ردة فعل طبيعية لشغور منصب الخلافة الاسلامية".

بينما يرى " طيب شنتوف" بداية ظهورها كانت 1928، إثر قيام جماعه الاخوان المسلمين والتي اسسها " حسن البنا" مباشره بعد سقوط الخلافة العثمانية، باعتبارها اول جماعه دخلت المعترك سياسي مطالبه بتطبيق الشريعة الإسلامية[2].

[1] عبد المنعم منيب، مرجع سبق ذكره

[2] Tayeb Chantouf, le maghreb au present (Alger, Office du publications universitaires, 2003) P156

2- العوامل السياسية:

يعتبر المفكر " رضوان الشيباني" الحركات الإسلامية نتيجة حتميه لظهور الشيوعية التي استندت عليها بعض نظم الحكم في العالم العربي والاسلامي، ومقدار الهامش البسيط من الحرية الذي تمنحه للشعوب، عزى بعض الاسباب الى انظمه الحكم الوراثية لا علاقة لشعوبها باختيار حكامها، وسعت الى ايجاد غطاء شرعي عن طريق استرضاء المؤسسات الدينية في بلدانها.

3- العوامل الاجتماعية:

يعتقد الاستاذ "رضوان الشيباني"، كذلك انا من العوامل الاجتماعية التي ادت الى ظهور الحركات الإسلامية، هي المعتقدات في تشكيل المجتمع من حيث العادات والتقاليد ودور التعليم والتربية، وحتى دور وسائل الاعلام والمناهج الدراسية التي ما زالت عرضه للتغيير والتبديل وفقا التوجهات النخب السياسية الحاكمة، وكذا شيوع الفكر التغريبي في اللغة والثقافة والقيم الاجتماعية وكذا الحرب المسعورة على العربية والاسلام، كما يرى الدكتور انها من عوامل تغذيه الفكر الحركي الإسلامي[1].

4- العوامل الاقتصادية:

يرى " ابراهيم اعراب" أن احد أهم أسباب ظهور ونشاه حركات الإسلامية يعود الى الحالة الاقتصادية، يعني ارجعها الى سبب اقتصادي بحت، و نتيجة حتميه لفقدان العدالة و المساواة في توزيع الثروة و الريع القوميين، وعدم توفير الحد الادنى من متطلبات المعيشة، ويرى كذلك الأنظمة الحالية تقوم فيها معاملات ربويه صريحه مخالفه للشريعة الإسلامية، و كلها عوامل تثير حفيظه و سخط الحركات الإسلامية والأصولية وتتخذها ذريعة في تغذيه الفكر المعادل الدولة وفي حملاتها التحريضية، على وطن على الموديلات الاقتصادية التي عجزت الأنظمة الحالية على حلها مثل البطالة التي بلغت 30% رباط الدول العربية ما ينذر بالخطر في القريب العاجل[2].

5- العوامل الخارجية:

الى جانب العوامل الداخلية السابقة الذكر، هناك ظروف اقليميه ودوليه يمكن اعتبارها كعوامل خارجيه مهدت لظهور الحركات الإسلامية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، نجاح الثورة الإسلامية في ايران سنة 1978 بقياده "الخميني "، ما اعطى جرعه امل

[1] رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية في العالم الإسلامي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005) ص45
[2] إبراهيم أعراب، الإسلام السياسي والحداثة، ط2، (الدار البيضاء، افريقيا الشرق، 2010) ص13

لدى الحركات الإسلامية الاخرى و شجعها على تبني العمل السياسي، و من جهة اخرى لدينا اتفاقيه السلام " المصرية الإسرائيلية" التي وقعها الرئيس الاسبق انور السادات، وبروز ايضا منظمات اسلاميه اقليميه رسميه منها "منظمه المؤتمر الإسلامي" و التي تضم كافه الدول الإسلامية وتتخذ من الاسلام رابطا لها.

كل هذا يعزز هذا الفرد الشعور بالانتماء لهذه الامه العظيمة وكذا المسؤولية الملقاة على عاتقه قصد النهوض بالأمة وانتشالها من التخلف والرجعية، ومن الملفت للانتباه انا بعض الاستفتاءات وصبر الآراء التي تجري بين الفينه والاخرى هنا وهناك في كل من مصر والاردن والكويت، جاءت نتائجها تفوق 80% من الشباب يؤيدون قيام دوله اسلاميه ويحبذون لو ان النظام كان اسلاميا بحتا[1].

[1] رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره ص62

المبحث الثالث: "موقف الحركات الإسلامية من القضايا السياسية الخلافية المعاصرة"

سنتطرق في هذا الفصل الى موقف الجماعات الإسلامية من اهم القضايا السياسية والخلافية المعاصرة كقضية الحاكمية التعددية الحزبية العلمانية الديمقراطية بصفة عامه اضافة الى الجهاد والتكفير.

1 – موقف الحركات الإسلامية من الحاكمية:

ترى اغلب الجماعات الإسلامية ان " الحاكمية" هي ان السيادة المطلقة في هذا الكون لله عز وجل، وليس هناك مشرع غيره وعلى الإنسانية ان تكون اصلا محكومة بالشريعة، حيث يرى " ابو الاعلى المودودي": سيادة الله نهائية، فالله وحده يملك حق الإباحة والمنع والتحريم، ما هو المستحق للألوهية المتمثلة في الطاعة والتسليم، وعليه فأي فرد او جماعه او دوله تفرط في حاكمية الله فإنها تدخل في حكم الجاهلية.

وقد قسم المودودي الحاكمية الى قسمين، الحاكمية السياسية الحاكمية القانونية، اما القانونية فانه جعلها لله وحده وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم ممثلا له اما الحاكمية السياسية فهو يرى بجواز استخلاف الأمة عنه[1].

بينما يرى سيد قطب ان الجاهلية هي الاعتداء على سلطان الله في الارض، وعلى توحيد الألوهية وهي الحاكمية التي تقوم على اسناد الامر الى البشر، يجعل بعضهم أربابا من دون الله، لا في الصورة البدائية الساذجة التي عرفتها الجاهلية الاولى انما بالاعتداء على حق وضع التصورات والقيم والشرائع والأنظمة والقوانين بمعزل عن منهج الله فينشأ الاعتداء على سلطان الله والاعتداء على عباده[2].

فالإسلاميين لابد لهم خاصة بعد ثورات الربيع من جهود عظيمة في مجالات السياسة والفكر الدستوري والقانوني والتشريعي بما يحقق قيم الدين وقيم الحرية والكرامة والحقوق للشعوب في العيش الكريم ولن تقوم للأمة الإسلامية قائمة بفقه موروث منعزل عن واقع الشعوب ولا بفقه منبتر عن أصول التجربة التاريخية، فينبغي أن نكون على مسافة متزنة بين تاريخنا وواقعنا فلا نقدس تجربة تاريخية غطت على القيم ولا نُعدِم تجربة تاريخية ساهمت في بناء تلك القيم، وينبغي للإسلاميين بناء كيانات جديدة تُهذب إطارها القديم لتستوعب الحركة الديناميكية للمجتمعات المعاصرة فغاية الدين صبغ الحياة بروح القيم لا الشعارات الجوفاء.

[1] أبو الأعلى المودودي: الجهاد في سبيل الله، http://www.alsunnah.info
[2] سيد قطب، معالم في الطريق، http://www.daawa-info.net

2 – موقف الحركات الإسلامية من الشورى والديمقراطية:

عندك الشورى من القيم الأصلية في الاسلام، بنص صريح القرآن " وشاورهم في الامر"[1] الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه او حكم الأغلبية، إذا الفرق بين الشورى والديمقراطية كنظام حكم كان ثمره نضال طويل خاضه الاصلاحيون والثوريون ضد قوى والقمع والتسلط في اوروبا، بينما الشورى هي خطاب رباني والامر هنا للنبي صلى الله عليه وسلم وتكليف شرعي وتعتبر ملزمه واجبة. ويرى " فهمي هويدي" ان الديمقراطية عند البعض لا تعتبر كنظام حكم يقوم على الحرية والمشاركة السياسية التعددية الحزبية فحسب، وانما ينظر اليها كرمز لمشروع غربي، فرضت بالقوة قصده ممارسه والذل والقهر بحق العرب والمسلمين، ويعكس خطابه الاعلامي على الاقل عداء ظاهرا للإسلام، ومن ثم فان انكار الديمقراطية جانب هؤلاء لا ينبغي ان يحمل باعتباره رفضا لذاتها، ولكنه في حقيقة الامر رفض للمشروع الذي تمثله[2].

وتجدر الإشارة الى التيار فكري اخر يرى اختلاف كبير بين الديمقراطية والاسلام منهم " محمد ضياء الدين الريس" مثلا كلمه الشعب في الديمقراطية الحديثة محصورة في حدود جغرافية يعيش داخل اقليم واحد تربطه روابط الدم والعرف والجنس، واللغة و الدين و الاعراف والتقاليد، بينما الامه في الاسلام في الروابط السابقة الذكر اغلبها روابط صناعيه اخترعها البشر، الاسلام هي وحده العقيدة و الفكر والتوحيد، الجنس واللون واللسان كما ان اهداف الديمقراطية هي اهداف دنيوية فقط، بينما من النظام الاسلامي يهدف الى تحقيق السعادة في الدارين الدنياوية و الروحية.

اما الجماعة الإسلامية المحظورة سابقا، فترى في أبياتها الديمقراطية على النقيض من الاسلام فهي ترى ان سيادة الشعب تتعارض مع حاكمية الله، وإن الديمقراطية ترسي قاعدة تعدد الاحزاب على ان الاسلام يفرق بين حزب الله وحزب الشيطان. ورأى "حزب التحرير" أن الديمقراطية من مبادئ الكفر وتتناقض كليا مع الاسلام لأن الله هو المشرع هذا نظاما كفري[3].

ويعتقد الاستاذ " حسن الهضيبي" ان الله عز وجل قد ترك لنا كثيرا من الامور تتعلق بدنيا لننظمها حسب تهدينا اليه عقولنا التي وهبها الله لنا في مقاصد عامه وغايات حددها لنا سبحانه وتعالى.

---

[1] سورة الشورى، الآية 38

[2] فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مجدي حماد وفهمي هويدي وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية في الفكر والممارسة، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص35

[3] علي الكوراري (محرر): الحركات الإسلامية والديمقراطية، المواقف والمخاوف المتبادلة (كويت: دار قرطاس، 2000)

ويؤيد هذا الراي " محمد الغزالي" الذي يهاجم المعارضة الديمقراطية قائلا: "قبل ان نحتقر كلمه ديمقراطية ونجابه قائلها نقدم العرض الإسلامية وعن آثارها القريبة والبعيدة وأي حرج في ان ننتفع بتجارب الماضي الطويل عندنا وعند غيرنا ونحن نضع الدساتير[1].

وفي الأخير و رغم أن أتباع الإسلام السياسي يرون أن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده مارسوا السياسة ووضعوا أسسا لها، يبقي الإسلام دينا منزها عن أخطاء المسلمين وبعيدا عن مستنقع السياسة بمفهومها الشائع، ولا يمكن أن نحمل الدين الإسلامي فشل الأحزاب الإسلامية، سواء كان هذا الفشل ممنهجا أو لعدم تقبل العامة لفكرة الإسلام السياسي من الأساس، ويجب أن نعرف أيضا أن الكثير من هذه المصطلحات صناعة غربية كان الهدف منها تشويه صورة الإسلام والترويج لما يعرف بالإسلاموفوبيا لضرب استقرار الدول الإسلامية ولخلق توتر دائم ولو كان خفيا بالمنطقة.

3- موقف الحركات الإسلامية من التعددية الحزبية والسياسية:

لما نشأت الحركات الإسلامية كانت نشأتها عبارة عن روح دافعة انطلقت من جسد الأمة ومناعته الذاتية، انطلقت هذه الروح لتصويب المسار المنحرف الذي ظلت تعاني منه الأمة منذ عقود فمنذ اندثار منهج الخلافة واستحكام منطق الملك والجبر ظلت الامة تنبعث حيناً بعد حين فلم تكف الامة عن الثورة ضد الاستبداد منذ أن استقرت الفتنة الكبرى لحكم تأسس على القهر والاستبداد بدلاً عن المنطق الشرعي الشوري التداولي الذي ساد منذ فجر النبوة الى الخلفاء الراشدين الأربعة، فقد وضعت الحرب اوزارها بعد الفتنة الكبرى على جثة الشرعية السياسية للأمة لكنها لم تستطع أن تقتل (ضمير الأمة وإمكانها المكنون) بتعبير الشنقيطي في كتابه الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية.[2]

فأول الامر كانت هذه الحركات الإسلامية ترفض فكره التعددية بسبب عدم التفريق بين كيان الحزب وكيان الامه والدولة، اذ كل حزب يرى نفسه هو الجماعة التي اشار اليها النبي صلى الله عليه وسلم " عليكم بالجماعة" في حين المراد بالجماعة هي الامه الإسلامية قاطبة. اد الحركات الإسلامية تمتلك الإمكانية والقدرة والمرونة وكافة المؤهلات التي تجعل حلم بعثها متجددة قوية ماضية واثقة إن هي أدركت قيم الدين الحق وطهرت مسيرتها وتوكلت على الله وتابت إليه لتمضي طاهرة من جديد تمد المجتمع وتستمد منه.

ويرى " محمد سليم العوا" ان التعددية قبول الاختلاف السياسي والاقتصادي والديني والعرق، الاختلاف هو ميل طبيعي وإنساني

[1] راشد الغنوشي، الحركات الإسلامية ومسألة التغيير (د، ب، ن دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2003) ص11
[2] علي الكوراري (محرر): مرجع سبق ذكره

وحق مقدس، لان الاختلاف أقره القرآن الكريم، غير ان العوا يشترط امرين في التعددية السياسية؛ عدم معارضتها للإسلام وان تكون في الصالح العام[1]

ويرى المفكر السوداني " حسن الترابي" ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر شيء موازي للتعددية التي تنبثق عن المجتمع كما ان تفعيل الصورة والاجماع وتوظيفهما يتطلب وجود وتنوع في الآراء والاجتهادات[2].

المتأمل لما يجري على الساحة السياسية يكتشف ان العلاقة بين هذه الحركات والاحزاب السياسية هي علاقة هدم وبناء، هدم المرجعية الواحدة وهدم فكره استحاله الحوار، بينما عمليه البناء فتشمر القبول بالأخرين مع التسليم له في حق ابداء رايه مع إدانة كل انواع العنف.

4 – موقف الحركات الإسلامية من التكفير:

تعتبر مساله التكفير من أكثر المسائل حساسيه، وتتمثل خطورتها في أثرها على نشاط هذه الحركات، فتباينت الآراء حولها وفي تحديد الاساليب التي تنتهي في الواقع، وبالتالي نوعيه العلاقات بينها وبين السلطة والحكم يعد التكفير ظاهرة قديمة لازمت ظهور الاسلام، وأخذت هذه الظاهرة بعدها السياسي في زمن الخليفة الراشدي الرابع بظهور فرقة الخوارج التي كفرت الكثير من المسلمين وحتى الصحابة وقتل التكفيريين الخوارج علي بن أبي طالب رضي الله عنه واعتبروه حاكم طاغية كافر.

فالحركات والتنظيمات الاسلامية المعاصرة قد اعتمدت في تكفيرها على ما قدمه السلف من افكار وفتاوى تكفيرية اسقطتها على الواقع المعاصر دون النظر الى ملابسات هذا الواقع، ما افرز الكثير من التداعيات والآثار الخطيرة على المجتمعات الاسلامية وغير الإسلامية. وفي عصرنا الحالي سادت الكثير من الحركات والتنظيمات الاسلامية التي استخدمت التكفير كمبدأ اساسي من مبادئها، اذ كفرت هذه الحركات الحكام المسلمين والمجتمعات الاسلامية، لان الحكام لا يحكمون بما انزل الله تعالى واستبدلوا احكام الله بالقوانين الوضعية، وكفروا المجتمعات الاسلامية لأنها ارتضت بهؤلاء الحكام وبقوانين الكفر كما تطلق عليها ،استدلالا بفتوى ابن تيمية عن التتار وحكمهم بقانونهم الخاص، هذا فضلا عن تكفيرها للآخر سواء كان هذا الآخر من المسلمين المخالفين لها في المذهب والانتماء السياسي، ام من الآخر المختلف دينيا داخل المجتمعات الاسلامية ام خارجها مستندة ايضا الى فتاوى (ابن تيمية) و(محمد

[1] دليل الحركات الإسلامية في العالم، مرجع سبق ذكره
[2] راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص20

بن عبد الوهاب) بهذا الخصوص. إذ توسعت الحركات والتنظيمات التكفيرية في إطلاق حكم الكفر على الآخرين دون التقيد بالنصوص القرآنية ولا الأحاديث النبوية الواردة في التحذير من إطلاق حكم الكفر على الآخرين.

فالفهم البسيط والسطحي لكثير من الآيات والأحكام الاسلامية كحصر مسألة التشريع بالله تعالى او تكفير الحاكم لأنه لا يحكم بما انزل الله تعالى، فضلا عن تكفير كل من يؤمن بالديمقراطية او ببعض مبادئها وآلياتها التي قد لا تتقاطع مع الاسلام بل يعدها البعض من صميم الرؤية الاسلامية لنظام الحكم و بالتالي نتجت عن هذا الفكر آثارا سلبية على الدعوة الى الله تعالى، كما نتجت عنه آثارا سلبية على وحدة المجتمعات الاسلامية وعلى التنمية والتطور فيها، وعلى تشويه صورة الاسلام والمسلمين وعلى واقع التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم.

وفي مساله التكفير ثلاث مذاهب، المذهب الاول يقوم على التكفير المطلق ويسمى " تكفير المعين" الذي شمر الحكام والمحكومين ومنهم" جماعه الهجرة والتكفير" الذين اعتبروا الفرقة الوحيدة المسلمة على وجه الارض عملا بالقاعدة التي تقول" من لم يكفر الكافر فهو كافر"[1].

اما المذهب الثاني فحصر مساله التكفير على الحاكم دون سواهم بعد ان عطلوا الشرع واحتكموا الى شريعة البشر ولم يحكموا بما انزل الله واجبروا الناس بالقوة على اتباع مذهبهم.

بينما المذهب الثالث لفظ "الكافر" على الحاكم الذي يفعل فعلا كفرا بواحا وبشهادة الشهود وعذروا الحكام الحاليين اعتبروهم مسلمين عصاة وان لم يحكموا بشرع الله، وأشهر من قال بهذا الراي جماعه " اخوان المسلمين" هم لا يصرحون بتكفير الحكام باعتبار ان كل من قال بالشهادتين مسلم، وعرضه ودمه حرام.

والعجيب في الأمر فالجميع متفقون أن السياسة أغراض شتى، وهي متنازعة ومتفاوتة ونسبية بطبيعتها، يصح فيها هنا، ما قد لا يصح فيها هناك. وما أن يتم توظيف المتعالي فيها، فإنه يُصبح جزءا من تفاوتها وتنازعها، لتهبط به إلى ما دون جلاله وشموله ومطلق شأنه. إذا صح القول إن النسبي يتعين أن يخدم المطلق، فليس للمطلق أن يخدم النسبي. وفي ذلك ما يعني أنه بينما يمكن للسياسة أن تخدم الدين، فليس من شأن الدين أن يخدم السياسة، ولا أن يكون غطاء أو تبريرا لها، ولا أن يكون مرتبطا، ارتباط جزم وشرط، بها أو بتنظيم من تنظيماتها. وبحسب مناهج التكفير تلك، فهذا "شرك". أي أن تشرك بعقيدة الإيمان إيمانا آخر. لكن أصحاب

[1] جهاد الطواغيت سنة ربانية ولا تتبدل، إعداد اللجنة الشرعية بجماعة الجهاد، http://www.tawhed.ws

المذهب الأخير يرون ان العقائد السياسية، كلها، هي في النهاية اجتهاد فكري أو فلسفي. إنها رؤية محددة لما يُفترض أنه الطريق الأصوب لخير المجتمع. انظر في كل العقائد والأيديولوجيات وسترى أنها منظارٌ يُحاول أن يُضفي على الواقع لونه الخاص .الدين ليس كذلك. القواعد التشريعية في الدين، ليست فيها سياسة. إنها ليست وجهات نظر. الحرام فيها حرام. وهو واضح. وكل الباقي حلال (الأصل في الأشياء الإباحة). ونقطة رأس السطر. فالسياسة في الدين إنما تبدأ من التأويل؛ من تحميل النص ما قد لا يحتمله، أو يُزيد عليه، أو يخلع عليه معنى آخر، أو يخرج به عن سياقه، أو يتعمد أن يغفل النظر عن دوافعه وأسبابه أو مقاصده القيمية. وهذا شيء، والقواعد التشريعية شيء آخر.

5- موقف الحركات الإسلامية من الجهاد:

لا خلاف بين الحركات الإسلامية في وجوب الجهاد، وخلاصة القول ان الجهاد فرض كفاية، اذ قامت به جماعه سقطت عن الاخرى لكنه قد يصير فرض عين نزول الكفار بلاد المسلمين وبالتالي يتعين على كل فرد قادرا على حمل السلاح والقتال لأنه صار في هذه الحالة فرض عين، كان النقطة الخلافية هل يجب الجهاد تحت رايه الحكام المعاصرين ام لا؟!، فالفريق الذي يكفر الحكام يرى وجوب جهادهم قبل قتال اليهود والنصارى، فريق اخر يرى ان الجهاد يكون ضد المحتل الصليبي او الصهيوني فقط. ومن أشهر الحركات التي قالت بوجوب الجهاد وقتال الحكام " جماعه التبليغ المصرية" و " الجماعة الإسلامية" في الجزائر[1] ولقد اعتمد تنظيم الجهاد منهج التغيير السياسي والاجتماعي بالقوة والانقلاب العسكري عن طريق التغلغل في انظمه الحكم والانخراط في الكليات الحربية والعسكرية لاستخدامهم فيما بعد كأدوات للقيام بالانقلابات والوصول الى السلطة، لكن بعد 1999 بدا العديد من قاده جماعه الجهاد المصرية في السجون حمله" مراجعات الجهاد" هدفها اقناع قاده واعضاء الجهاد بالتبرير الشرعي لوقف العمليات المسلحة في مصر والعالم، والكف عنه السعي لقلب النظام والحكومات العالم عربي والإسلامي.

نعني هنا بالحركات الإسلامية الحركات التي جعلت من الإسلام مثالاً تنطلق منه لتحقق قيمه ومضامينه وأفكاره مجاهدة في مشكلات الحياة الاجتماعية من إقامة للعدل ونشر لمفهوم التشاور وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية وترسيخاً لقيم التعايش السلمي والتداول السلمي للسلطة والحريات وصوناً لمظالم الناس، ولا نعني هنا بالحركات الإسلامية نمطاً دينياً منزوياً عن عالم الحياة الطبيعي تواجه الحركات الإسلامية الراهنة تحدياً عظيماً يتمثل في جوهره في انتقالها من منظومة الشعارات الحماسية لتبني القيم المبثوثة في

[1] حاتم رشيد: الأزمة الجزائرية إلى أين، سلسلة قضايا راهنة 99/1 (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر،1999)

الوحي والاجتهاد في ضوء بلاءات الواقع لإنزالها للأرض عبر وسائل معاصرة تتقدم من الإطار القديم وتستأنِف تهذيب سيرها كما ذكر إقبال في ختام كتابه – تجديد الفكر الديني قائلا: "فأستأنِف تهذيب إطارك القديم وأقِم كيانا جديداً، مثلُ هذا الكيان هو الكيان الحق وإلا فذاتُك لا تزيد على أن تكون حلقةٌ من دُخان.

فقد ظلت الأمة تثور وتثور وما بذرة الحركات الإسلامية المعاصرة يوم نشأت إلا استئناف لحركة الضمير المسلم الذي تؤرقه قيمه المفقودة في تاريخه الأليم. لكن الحركات الإسلامية نشأت روحاً ولم تنشأ منذ بدايتها على بصيرة حقيقية ودراسات عميقة فهي أشبه بالثورة التي تدرك أفقها السياسي مع التجربة والمجاهدة. فمراحل الحركات الإسلامية أشبه بمرحلة الإسلام الأولى حيث نشأ الإسلام روحاً تفجرت في مكة وما اكتملت دائرته إلا بعد الهجرة للمدينة وإلا بعد التجربة والمجاهدة. إن الحركات الإسلامية يمكن اعتبارها قبل ثورات الربيع في مرحلتها المكيّة ذات الطابع الروحي الثائر أما بعد ثورات الربيع فقد آن للتجربة أن تبني ذاتها في الدولة والمجتمع.

6- موقف الحركات الإسلامية من العلمانية:

العلمانية باتفاق الفقهاء القانونيين والمختصين هي فصل الدين عن الدولة اي إلغاء أي تأثير للدين في السياسة، لكن العلمانيين لا يكتفون بهذا القدر بل يصرون على تقديم العلمانية هل أنها دين جديد[1]، وهذا ما رفضته الحركات الإسلامية بالجملة، وبدى هذا الرفض جليا في مناظرات وكتابات الجماعات الإسلامية، للنظر السيطرة التامة العلمانيين في العالم العربي والاسلامي، خاصه بعد سيطرتهم على وسائل الاعلام، قاموا بالترويج للإسلام على انه خطر يهدد المجتمعات وربطه دوما بالتطرف والارهاب، فردت الحركات الإسلامية بتكفير العلمانيين، اما المعتدلين منهم كمؤسسة الأزهر فتقوم بالشجب والاستنكار والتمديد في المنابر فقط واحيانا تقوم بمنع الكتب والمقالات، فاتسمت العلاقة بينهما بالعدوانية واتجهت من التوتر والتصعيد و قام التيار العلماني بالترويج انا الاسلام هو سبب تخلف المجتمعات العربية والإسلامية، وهو اصل الاستبداد والراديكالية و الديكتاتورية.

خلاصة القول فان التيار العلماني كل مثقفين وسياسيه ونخبه المؤثرة في الغرب ونظرياته لا تملك تلك القاعدة الجماهيرية القوية والثابتة الاساس التي يروج لها، لهذا يواصل علمنه التعليم والمدرسة وازالة التأثير الديني عنها، ما يدفع بالتيار الاسلامي لاتخاذ الموضع الدفاعي والقيام بردة فعل معاكسة تصل احيانا الى العنف والتصفية الجسدية للتيار العلماني المتطرف.

[1] عبد الفتاح حكيمي: الإسلاميون والسياسة، الإخوان المسلمين نموذجا (صنعاء: المنتدى الجامعي، سلسلة القضايا المعاصرة، 2003) ص49

إن المتمعن فيما جرى في العشرية الأخيرة خاصة بعد ثورات الربيع العربي يجد ان الحركات الإسلامية في لم ترتق إلى الخطاب السياسي، بل اقتصرت على الممارسة والتنظيم. ومن دون هذه الثورية في الخطاب السياسي والديني، فإنها تضع حداً لمسيرتها بنفسها. في المقابل، سيكون حالماً ذاك العلماني والديمقراطي الذي يظن أنه بالإمكان نهضة عربية حقيقية، من دون مشاركة قوى إسلامية، تصحح العلاقة المعيارية ما بين الدين والسياسة، أي الدين والديمقراطية، وإطارها العلماني، الذي من دونه لن تكون ديمقراطية.

وكثيرا ما توجه أصابع الاتهام الى الأحزاب الإسلامية بكونها مجرد معارضة صورية شكلية للدولة العلمانية وبخدمة أجندات الأنظمة الحاكمة، من أجل ضمان نصيبها في كعكة المشهد السياسي، وفي السنوات الأخيرة ومع موجة ما يعرف بالربيع العربي أصبحت الأحزاب الإسلامية أمام خيار تجديد فكرها أو الإندثار، وقد أعاد وصول الدكتور محمد مرسي ومعه الإخوان المسلمين لكرسي الرئاسة في مصر إلى الواجهة حملة الترهيب من الإسلام والصراع الأبدي بين الإسلام السياسي والدولة العميقة بفكرها العلماني، وقد طفت في الساحة السياسة العديد من التجارب في وطننا العربي والإسلامي لأحزاب بأيديولوجية إسلامية عدلت في مبادئها وحاولت عصرنة فكرها لتضمن بقاءها و لتواصل صراع إثبات الذات، وقد أعطى حزب العدالة والتنمية التركي نسخة جديدة للتجريب لحزب إسلامي علماني له الملايين من المناصرين، ألهمت العديد من التيارات السياسية العربية، وكثير من الأحزاب غيرت نهجها السياسي بهدف إعادة التموقع في صفوف الجماهير، خاصة وأن الأحزاب الإسلامية أصبحت تشكل مصدرا للريبة والخوف من الوصول لسدة الحكم.

وفي الاخير فعلاقه الحركات الإسلامية بالنظام السياسي القائم التيارات السياسية الاخرى، هي علاقة تفاعلية تأثيرية، اذ باتت الحركات الإسلامية تشكل خطرا على استمرار السلطة وبديلا مباشرا لها، لذا فالدولة ترى انا لها الحق في التصدي لاي خطر يهدد كيانها ووجودها، وقد يتحول هذا الدور الدفاعي الى دور هجومي عن طريق ممارسه العنف ضد رموزها والمنخرطين فيها، العنف الذي تعددت اشكاله وصوره من اعتقالات واغتيالات وتصفيات جسدية واختطاف ونفي وتضييق ومنع للنشر والتجمع والتجمهر.

الفـــــــــــــصل الثاني:

" الاسلام السياسي في آسيا

الجذور التاريخية،

والتحديات"

المبحث الأول: " الجذور التاريخية":

سنتناول في هذا المبحث تاريخ الاسلام السياسي وجذوره في اسيا كون تلك المنطقة تضم كبيرا وهائلا من المسلمين، وتشير الاحصائيات انا هناك ما يفوق 1.3 مليار مسلم على وجه الارض أكثر من ثلثهم يعيشون في اسيا، كما تعتبر اندونيسيا أكبر دوله من حيث عدد السكان المسلمين فيها ويفوق عددهم 600 مليون مسلم، ويمثلون فيها ما مجموع 90% من مسلمي جنوب شرق اسيا.

غدت آسيا الوسطى من الأقاليم المهمة في الدولة العربية خلال العصر العباسي بعد ان تولى المسلمون عمليه فتحها منذ عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله لتتوالى الفتوحات في عهد الأمويين ايام الوليد بن عبد الملك، الى غايه الفتح النهائي ناصر العباسي، كما اسهمت جهود التجار والمجاهدين و الفقهاء و العلماء في عملية نشر الاسلام بين شعوب المنطقة ليصير الاسلام من اقوى الروابط التي تربط مجتمعات الخليفة آسيا خاصه بعد تأسيس الحواضر الإسلامية على غرار بخارى وسمرقند، كما يفتخر سكان اسيا الوسطى بمأثر عدد من العلماء والفلاسفة و العلماء البارزين في التاريخ الاسلامي كالفارابي و ابن سينا والخوارزمي والبيروني.[1]

في البداية، لقد انتشر الإسلام في جنوب شرق آسيا عن طريق التجارة مع عرب حضرموت، ففي ولاية مالاكا التي تقع في غرب ماليزيا كانت أحد أهم الموانئ البحرية في العالم، وكان الخط الواصل بين ماليزيا والعالم، وفي تايلاند دخل الإسلام عن طريق التجارة أيضاً في العاصمة بانكوك، ولكن كان الإسلام الشيعي هو أول من دخل العاصمة التايلاندية وكان أول مُفتٍ في تايلاند يعتنق المذهب الشيعي، وفي إندونيسيا دخل الإسلام عن طريق التجارة واستجاب الشعب الإندونيسي للإسلام فأصبحت الجزر الإندونيسية ذات أغلبية إسلامية تعتنق المذهب الشافعي كما هو الحال في ماليزيا وجنوب تايلاند. أمّا عن دخول الحركات والتنظيمات الإسلامية في جنوب شرق آسيا فإن أغلب الحركات الإسلامية في جنوب شرق آسيا قد تأثرت بعوامل الاحتلال الغربي، فعلى سبيل المثال في إندونيسيا كان الاحتلال الهولندي يتحكم في جميع مفاصل الحُكم، حتى ظهرت الحركة الإسلامية التي تُدعى شركات إسلام في عام 1920 وهي حركة مكونة من سياسيين وعلماء دين بالإضافة إلى طلاب جامعات ومدارس وكان المحرك الأساسي لهذه الحركة هم رجال الدين.

[1] حسن أحمد محمود: الإسلام في آسيا الوسطى بين الفتحين العربي والتركي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982) ص13

بينما ماليزيا تعرضت لكثير من العدوان على أرض وشعب الملايو من الاحتلال البرتغالي، والتايلاندي، والياباني بالإضافة إلى الاحتلال الإنكليزي الذي رحَل عن شبه جزيرة الملايو في عام 1957. في فترة الاحتلال كانت القومية الملايوية هي التي تتحكم في قيادة الشعب الملايو بقيادة حزب الأمنو وهو الحزب الذي حكم ماليزيا لأكثر من 60 عامًا حتى خسر الانتخابات لأول مرة وفَشِل في تشكيل الحكومة عام 2018. على كل حال قبيل رحيل الاحتلال الإنكليزي إنشق عن حزب الأمنو رجال الدين في الحزب ليُشكلوا أول حزب إسلامي في ماليزيا ويعتنق الحزب الإسلامي فكرة الإسلام السياسي وهو المشروع الذي تتبناه جماعة الإخوان المسلمين ويفتخر الحزب الإسلامي بأن الإيديولوجية السياسية في الحزب هي إيديولوجية الإخوان المسلمين ، فعلى الرغم من أن العديد من زوار ماليزيا يؤمنون بفكرة علمانية الدولة إلّا أن هذا غير صحيح، فبعض الولايات في ماليزيا مثل كلانتان وترنجانو تخضع إلى قوانين إسلامية صارمة تمنع الاختلاط وشرب الخمر للمسلمين وغيرها من القوانين، وماليزيا تعلن أن الإسلام هو دين الدولة، وأيضاً الركن الأول من المبادئ الماليزية الخمسة أن يؤمن كل ماليزي بوجود إله، وتختلط السياسة بالدين[1] في كثير من الأمور فماليزيا منعت إقامة حفل كبير لمشروب خمر شهير في ولاية بينانج في 2017 بجانب تحريم لعبة البوكيمون. وفي الآونة الأخيرة حدثت انشقاقات عديدة داخل الحزب الإسلامي الماليزي وأُنشئ حزب أمانة الذي يعتنق فكر الإسلام الوسطي المعتدل ودخل في تشكيل الحكومة بقيادة مهاتير محمد.

ومن جهة أخرى عند النظر إلى الحركات الإسلامية في تايلاند فإن أغلب هذه الحركات تتخذ من قومية الملايو منهجاً تسير عليه فتلعب القومية الدور الأبرز في تشكيل وتنشئة الفرد المسلم وأغلب هذه الحركات هي جبهة تحرير فطاني، وجبهة الثورة الوطنية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأخيراً منظمات إسلامية تنتمي لفكر الإخوان المسلمين. وقد فاز حزب الأمة الملايو في تايلاند Prachachat Party" بستة مقاعد في الانتخابات البرلمانية.

أما في أكبر بلد اسلامي في العالم إندونيسيا خرجت المنظمات والحركات الإسلامية بسؤال كيف يمكن النهوض بالمجتمع المسلم؟ رجح البعض فكرة تغيير المناهج التعليمية وإنشاء المدارس الدينية بجانب الجامعات ومراكز التعليم الإسلامية، وبعضها كان له رأي آخر مثل إنشاء نهضة اقتصادية ومشاريع خاصة بالحركات الإسلامية حتى تستطيع أن تحقق أهدافها داخل المجتمع وأن تدعم نفسها ذاتياً، ولقد كان صراع السيطرة على المجتمع الإندونيسي بين الحركتين الإسلاميتين الحركة (المحمدية وحركة نهضة العلماء) في أوائل

[1] نهى السدمي: الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، دراسة مقارنة لبعض الحالات، (القاهرة: مكتبة مدبولي 2014) ص346

القرن العشرين يأخذ منحنى إيجابيا في تطوير المجتمع الإندونيسي فقد أنشأت الحركة المحمدية 9527 مركزا تعليميا بجانب 3755 مكتب صحة، على الجانب الآخر حركة نهضة العلماء لديها العديد من المدارس الدينية ومراكز الخدمات الاجتماعية بجانب قوة بشرية، أكثر من 30 مليون عضو، وكل هذا هو حصيلة أهم حركتين إسلاميتين في إندونيسيا، وبالرغم من إعلانها العمل السياسي إلّا أن الشيوعية كان لها رأي آخر، فصعدت الشيوعية إلى الحكم بقيادة سوهارتو الذي قَمع الحركات الإسلامية وقلل من دورها في المجتمع الإندونيسي وظل اضطهاد الحركات الإسلامية حتى عام 1973، وعملت الحكومة الإندونيسية على دمج الحركات الإسلامية تحت حركة واحدة لكن النظام الاندونيسي فشل في مسعاه هذا.

وبفعل الظروف التاريخية التي عاشتها، اصبحت اسيا هدفا استراتيجيا لروسيا القيصرية، التي تمكنت خلال الفترة 1550/ 1880 من السيطرة عليها، وبذلك اصبحت آسيا الوسطى إحدى المستعمرات المهمة لروسيا في الوصول الى المياه الدافئة، ومنذ بداية حكم من المنطقة أيقن الروس اهميه الاسلام في حياة سكان آسيا الوسطى فبادروا على وضع أيديهم على المؤسسات الإسلامية واتباع سياسة التبشير المسيحي،[1] وقد واجهت سياسة الروس ردود افعال عكسية تمثلت في انتفاضة ائمه المساجد في اقليم الديكان Andicanسنة 1890 والتي استمرت شهرين.

وقد عرف عن المسلمين في اسيا انهم من أكثر المجتمعات اعتدالا وتسامحا في العالم الاسلامي، وهذا راجع لتأثر الاسلام هناك بالبيئة المحلية، ولتداخل بعض الافكار بالمعتقدات السيخية والهندوسية والبوذية، ولم يسجل التاريخ هناك أي أثر من المواجهات الحضارية العنيفة، ولكن ما ان دخل الغزاة الاوروبيون حتى وضعوها على حوافي القتال وجبهات الخصام، كما عملوا على حصر مناطق الإسلامية وعزلها ووضع الحواجز والمصدات التي تعوق انسيابه.[2]

وتشير بعض الدراسات ان الاسلام المتطرف عرفته المنطقة مؤخرا فقط أكبر دليل على ذلك تفجيرات "بالي" في اندونيسيا سنة 2002 التي كانت بالنسبة لمنطقه جنوب شرق اسيا بمثابة احداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وأجبرت تلك التفجيرات الحكومات المحلية على الاعتراف بالخطر الذي تمثله بعض الجماعات الإسلامية هناك، الخطر الذي طالما تجاهلته لسنوات.[3]

[1] عادل ظاهر: اللامعقول في الحركات الإسلامية المعاصرة، (دمشق: مجلة مواقف ودار بدايات، 2008) ص05

[2] محمد عمارة: من مظاهر الخلل في الحركات الإسلامية المعاصرة، (كويت: دار المنظومة، مجلة الوعي الإسلامي، 1992) ص15

[3] نهى السدمي، مرجع سبق ذكره، ص221

وبدأ التنسيق بين دول آسيا لمواجهه تلك التهديدات خاصة وان الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت المنطقة جبهة قتاليه ثانيه في حربها ضد الارهاب، في ظل اقتناعها بوجود اتصالات مباشره وغير مباشره بين الجماعة المتطرفة في اسيا وتنظيم القاعدة، هذا الأخير وجد ملجأ آمنا هناك.

وقد قسم د. احمد شلبي اقليم اسيا الى ثلاث مناطق:[1]

المنطقة الأولى: هي امتداد متصل لقاره اسيا في ما عدا شبه جزيره " "لملايو" وهذه الدول هي : بورما تايلاند كامبوديا اضافه الى لاوس وفيتنام، و تميزت هذه المنطقة بتأثرها الكبير بالفكرة الصينية والهندي وباديان الدولتين، كما انسابت اليها الديانة البوذية والكونفوشيوسية في كثير من الاحيان، اريد تحت هذه المنطقة دوله "سنغافورة" التي يفوق في عدد السكان من اصل صيني 65% من سكانها، والاسلام في المنطقة يشكل ما مجموعه 20% منتشر كجيوب واقليات في داخل تلك الدول وعان في الفترة الأخيرة من صدامات عنيفة وقمع اضطهاد لعموم المسلمين هنا كما حدث في منطقه "الروهينغا".

المنطقة الثانية: هي الدول المتكونة من جزر غير متصلة بارض اسيا وما يعرف تاريخيا بارض الصين، ولم يكن الزحف الصيني سهلا اليها ، اذ لم يكن تأثرها بالأفكار الصينية و كذا الفلسفة الصينية عميق، و من هذه الدول ماليزيا والفلبين، فنشا في المنطقة استعدادها وقبول لاي دين و ومعتقد خارجي فتم قبول الاسلام والمسيحية من الخارج في كل انسيابيه، اندونيسيا دخل الاسلام منذ عهد الفتوحات وانتشر فيها يوما بعد يوم، جزر ماليزيا والفلبين التي دخلها الاسلام عبر التجار العرب القادمين من سواحل اليمن وعمان، يشكل الاسلام في الدولتين ما يفوق 95% من اصل السكان قبل الدخول الغزاة الأوروبيين (الاسبان والبرتغاليين).

المنطقة الثالثة: هي شبه جزيرة "الملايو" المتصلة من جانب واحدا بأرض اسيا، اما جانبها الاخر فيقع على مضيق "ملقا"، والذي عرفته قوافل العربية قبل الاسلام فكان انتشار الاسلام فيما بعد أكثر سهولة، لكن بما ان لها جانب البري متصل بأرض اسيا المعروفة تاريخيا بأرض الصين جعلها تتعرض لزحف الجيوش الصينية عبر التاريخ فكانت المنطقة ساحة سجال بين الإسلام والبوذية الصينية.

[1] أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1983)

المبحث الثاني: " العوامل المؤثرة في الحركات الإسلامية الاسيوية"

ينتمي مسلمو آسيا على العموم باستثناء طاجيكستان، إلى المذهب السني وقد اجمعت كل الدراسات الاجتماعية المختصة في تصنيف مدى ارتباط الشعوب بأديانها في اسيا، أن الطاجيك يتصدرون ترتيب الشعوب الاسيوية كأكثر تدينا، فيعقبهم الأوزبك ثم القرقيز ثم الكازاخ ليأتوا بعدهم الأتراك و التركمان[1]، غير ان هذه التقديرات لا يمكن اعتبارها مقياسا صحيحا، لكنها تعطينا فكرة تقريبية، و طبيعة الحركات الاسلامية في الجمهوريات التي شاهدت خلال السنوات الاولى من استقلالها حركه نشطه في بناء الجوامع والمدارس والجامعات الإسلامية، وظهور جيل جديد من الشباب المتمسك بشعائر الدينية من خريجي الجامعات والمعاهد الإسلامية والمتأثرين بالأدبيات العربية، فهؤلاء اسهموا بدور كبير في تغلغل الأيديولوجية الإسلامية هذه العملية تزامنت مع نمو الاحساس بالانتماء الى الامه الإسلامية خاصه مع ضعف الايديولوجيا الشيوعية السوفيتية، على الرغم من هذا الحركات الإسلامية في اسيا الوسطى كمثال عجزت عن بناء قاعدة اجتماعيه عريضة لها الا بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي بصفه النهائية، وخلال السنوات الأخيرة ونتيجة العوامل الأتية الذكر تبلورت نخبه اسلاميه ساهمت شكل كبير بروز تيار ديني وارضيه صلبه للإسلام السياسي.

بدا في الآونة الأخيرة يزداد الاهتمام وتركيز العين على مناطق وسط آسيا والقوقاز نتيجة الاكتشافات البترولية من جهة، وتنامي نشاط عدد من المجموعات الإسلامية في هذه المناطق. فبشكل عام فان الدين الاسلامي علي المذهب السني الحنفي هو الاوسع انتشارًا وقبولًا في هذه المناطق، وذلك منذ دخول الاسلام لها خلال القرن الثامن الميلادي كجزء من حركه الفتوحات الإسلامية في المنطقة.

و الجدير بالذكر ان الاتحاد السوفيتي السابق كان يتكون من 15 جمهوريه منها 6 جمهوريات ذات غالبيه مسلمه، هي: اذربيجان، واوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وقيرغيزستان في فتره ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال هذه الجمهوريات، تزايدت مخاوف حكومات هذه الجمهوريات من الإسلام السياسي، خصوصًا مع الصحوة الدينية التي بدأت مع سياسه الانفتاح في عهد الرئيس السوفيتي جورباتشوف. هذه المخاوف تصاعدت مع قيام الحرب الأهلية في طاجيكستان بين الحكومة وائتلاف المعارضة بزعامة حزب النهضة الإسلامي المتشدد.

[1] حسن حمدان العلكيم (محرر): قضايا إسلامية معاصرة (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط2، 1997)

كما لا ننسى أن ننوه انه في عام 1996م، قامت الصين بمبادرة تشكلت على إثرها ما يعرف بمنظمه ''خمسه شنغهاي'' والتي تضم بجانب الصين كل من روسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. في عام 2001م، انضمت اوزبكستان الي المنظمة الساعية الي تعزيز الثقة والامن في المناطق الحدودية بين هذه الدول، ليتحول اسم المنظمة الي "منظمه شنغهاي للتعاون".

وعليه فجملة العوامل تتلخص فيما يلي:

1- العوامل الداخلية:

يمكن معالجه العوامل الداخلية المؤثرة في تصاعد ما يسمى بالمد الاسلامي في اسيا من خلال ثلاثة محاور أساسية

أ – المحور السياسي:

ويتمثل بتزايد النزعة التسلطية وحاله الكبد السياسي لدى انظمة الحكم، وقدر تعلق الامر بهذه الناحية، فالنخب التي كانت تدير الجمهوريات في ظل نظام الشيوعي بقيت في سدة الحكم بعد انهياره بطبيعتها و هذه النخب تعكس بطبيعتها التكتلات الإقليمية والقبلية لمجتمع تقليدي، و للمحافظة على موروثها الشيوعي المنهار فالحزب الشيوعي في كازاخستان مثلا يخضع لسيطر (الهورد الكبرى) المتعاونة مع الروس المحليين[1]، وفي جمهورية قيرغيزستان فان نظام حكم الرئيس " اغاييف" يستند الى المجموعة المسماة " نارين" المسيطرة كليا على الجيش، فيما يعتمد النظام الرئيس الاوزبكي "اسلام كريموف" في مقاطع, "أوش" الجنوبية فضلا عن اصحاب المصالح والعلاقات الخاصة بتجاره القطن ، فيما تسيطر مجموعة "خجند" بطاجيكستان على المفاصل المهمة في اقتصاد البلاد وهي الاكثر تطورا وتسيطر على الحياه السياسية ينتمي اليها معظم قيادات الحزب الشيوعي طاجيكية و السلطة المحلية، و يشكل الخجنديون تكتلا مهما من الطاجيك والاوزبك والروس يساند السلطة المركزية المدعومة من موسكو، فيما تحفل تركمانستان بالنظام مركزي شديد يقوده الرئيس صبار مراد نيازوف، الذي يعد نفسه قائدا قوميا لجميع التركمان في العالم، و النخب السياسية في الجمهورية السابقة الذكر تجاهر معظمها و بشكل علني بانها بلدانهم ليست مجتمعات اسلاميه البتة كما انها تتوخى الحذر عند حديثها عن الاسلام كما يمكن اضافه عامل اخر الى هذا المحور متمثل في غياب الايديولوجيا الشعبية الشبه كلي نتيجة الاضطهاد الذي مارسه السوفيات ابان الحقبة الشيوعية.

[1] جمال كمال إسماعيل كركوكلي: الحركات السلامية المعاصرة في آسيا الوسطى، مركز الدراسات الإقليمية، http://www.solidducuments.com

كما شهدت عدد من الدول الآسيوية صراعات طائفية مُعتمدة على البُعد الديني[1]، وتعاني الأقليات المسلمة من تهميش واضطهاد ومُطالبة أحيانا بتدخل أو انفصال لحل أزماتها التي تتركز في الغالب بدول جنوب وشرق اسيا وما يستتبعها من ظهور حركات انفصالية التي يستخدم بعضها سلاح المقاومة السلمية ويلجأ البعض الآخر إلى المقاومة بالأشكال المسلحة والعنيفة, وتحاول هذه الدراسة رسم خريطة لأسباب ومشكلات والأقليات المسلمة التي تعاني من اضطهاد ديني في اسيا وتركز الدراسة على دول ثلاث هُم "الصين وميانمار وسريلانكا" نظرا للأحداث الأخيرة التي جرت ضد المسلمين بها خاصة ميانمار.

وتشهد آسيا الوسطى في السنوات الثلاث الأخيرة هدوءا حذرا بعد عقد من التناحر والحروب الأهلية في بعض دوله فضلا عن سجل دام من الصراع بين الحركات الإسلامية المسلحة والنظم الحاكمة في بعض الدول الأخرى[2]، كما نجحت ثلاث حركات إسلامية في البروز بقوة في المشهد السياسي خلال الـ15 سنة التي تلت الاستقلال و هذه الاحزاب ترى حركات التجديد الديني أو ما يسمى "الإسلام المتصالح مع الحداثة" المؤسسة على خلفيات قومية، وتفسيرات جغرافية أن منطقة آسيا الوسطى يناسبها "إسلام روسي" أو "إسلام أوروبي" أكثر ما يناسبها "إسلام عربي".

فقبيل انهيار الاتحاد السوفياتي ظهر حزب النهضة في طاجيكستان منتميا إلى الحزب الرئيس الذي ولد في أستراخان جنوبي روسيا في يونيو/ حزيران 1990 وأقام فروعا في أوزبكستان وقرغيزستان.

ووقعت طاجيكستان في حالة من الفوضى السياسية حين سقط الحزب مع حركات المعارضة القومية والليبرالية في مستنقع الحرب الأهلية في الفترة بين العامين 1993 و1997 وتفشت مذابح عارمة وبدأ عديد من المناطق تعمل على الانفصال عن جسد الدولة الطاجيكية.

ونتج عن حالة الفوضى والحرب الأهلية هذه أكثر من 10000 قتيل وعشرات آلاف آخرين جرحى وغيرهم من المشردين؛ وتلاشى حزب النهضة من الخريطة السياسية منذ العام 2000 بفعل الضربات الأمنية وإن بقيت بعض الفلول النشطة التي تماهت في زي حركات أخرى.

وما تزال بقايا الحرب الأهلية تلقي بظلالها على المسار السياسي لطاجيكستان، ففي يناير/كانون الثاني 2004 حكم على

[1] نهى السدمي، مرجع سبق ذكره، ص152

[2] جمال كمال إسماعيل كركوكلي، مرجع سبق ذكره، ص17

زعيم حزب النهضة في الحرب الأهلية شمس الدين شمس الدينوف بالسجن 16 سنة بتهم قيادة جماعات إجرامية.ثم مع وقوع تفجيرات مفخخة في فبراير/ شباط 2005 في العاصمة دوشانبيه عادت أصابع الاتهام مرة أخرى تشير إلى الفلول المتخلفة عن الحزب وبقايا الحرب الأهلية. وهو ما يجعل الفترة الانتقالية التي تعيشها البلاد حاليا طويلة وما يجعل الاستقرار بعيد المنال.في المقابل مثلت الحركة الإسلامية الأوزبكية أحد الأذرع التي انشقت عن حزب النهضة بعد أن تدرب اتباعها على أساليب الحرب الأهلية في طاجيكستان قبل أن يعلنوا في أوزبكستان عام 1998 عن تشكيل حركتهم المسماة بالحركة الإسلامية الأوزبكية التي سرعان ما قمعت أمنيا وخبت مرحليا منذ العام 2001 منذ مقتل زعيمها يولدشيف في أفغانستان إبان الغزو الأميركي في أعقاب أحداث سبتمبر/ أيلول.وقد غيرت الحركة اسمها منذ العام 2001 إلى "الحركة الإسلامية التركستانية"، رغبة في توسعة النشاط وزيادة الأتباع؛ وصنفت الحركة من قبل عديد من دول العالم حركة "إرهابية".

وصعد اسمها بقوة في الصدامات الدامية بين القوات الحكومية والمتمردين في أوزبكستان في منطقة أنديجان في مايو/ أيار2005.وبنفس الحذر الذي تمر به الحركات المسلحة في آسيا الوسطى تحبس الطرق الصوفية أنفاسها في تلك الفترة المتوترة. وأهم هذه الطرق النقشبندية في أوزبكستان، والكبراوية في تركمنستان، والياسوية في كزاخستان، والقادرية في منطقة وادي فرغانة المشتركة بين أوزبكستان وقرغيزستان وطاجيكستان.

وتعول روسيا والولايات المتحدة وحكومات آسيا الوسطى على هذه الحركات في استعادة نشاطها بما يؤدي إلى "طرد" النسخة المسيسة من الحركات الإسلامية "المهاجرة" من الشرق الأوسط وأفغانستان.

في الطرف الآخر من الزاوية تقف حركات التجديد الديني أو ما يسمى "الإسلام المتصالح مع الحداثة". ويقوم هذا التيار على خلفيات قومية، وتفسيرات جغرافية ترى أن منطقة آسيا الوسطى يناسبها "إسلام روسي" أو "إسلام أوربي" أكثر ما يناسبها "إسلام عربي"

وقد تم إحياء هذه الادعاءات بعد أن ذبلت قبل أكثر من قرن من الزمان، وذلك مع صعود المشروعات الإسلامية الساعية إلى إقامة حكم إسلامي[1] في دول المنطقة.

[1] علا أبو زيد: مرجع سبق ذكره ص192

ب – المحور الاقتصادي:

ورثت أغلب دول اسيا نظاما اقتصاديا و اداريا اشتراكيا خاصة جمهوريات اسيا الوسطى ما عادا بعض دول جنوب شرق اسيا[1]، السمة الغالبة عليه التعب و التخلف و عدم مواكبة العصرنة، فكانت البطالة في مقدمة المشاكل التي واجهتها هذه الدول في بناء اقتصاداتها، هذه البطالة التي بلغت مستويات قياسية فاقت 30% في بعض الدول كأوزباكستان او إندونيسيا مثلا، ما دفع بآلاف الشباب المسلمين العاطلين عن العمل إلى الالتحاق بالجماعات و التنظيمات الإسلامية، في ظل الفراغ الروحي الحاصل و الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فأنه يسهل على هذه الحركات استقطاب الشباب البطال و غسل دماغه من خلال تحريضه على الجهاد عن طريق عرض مقاطع فيديو لمجازر يتعرض لهذا المسلمون في بعض دول العالم مثل فلسطين و العراق و أفغانستان، فيشحنون الشباب ليصيروا جنودا مؤهلين نفسيا للانضمام و الانخراط في هذه الجماعات و تنفيذ عمليات تفجيرية في اي لحظة.

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمتلك الإمكانات اللازمة للموارد الاقتصادية المحتملة في مختلف المجالات والقطاعات مثل الزراعة، الأراضي الصالحة للزراعة، الطاقة، التعدين والموارد البشرية، وتشكل منطقة تجارية استراتيجية كبيرة. ومع ذلك، لا تعبر هذه الإمكانيات الكامنة عن مستويات معقولة من التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي كمجموعة. وحيث استأثرت بنسبة 6.22 ٪من مجموع سكان العالم في عام 2013، أنتجت 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 2.11 ٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. حاليا، يتم تسجيل متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (معبرا عنه بالدولار الأميركي الجاري وعلى أساس تعادل القوة الشرائية) في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما يعادل 6076 دولار أمريكي في عام 2013 وهي 1234 دولار أمريكي و6290 دولار أمريكي أقل من غيرها من البلدان النامية والمتوسطات العالمية على التوالي. وتم تسجيل متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد لمعدل النمو في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عند 8.1 ٪في عام 2013 مقارنة ب 2.2 ٪في العالم و1.4 ٪في البلدان النامية الأخرى. ومن بين دول منظمة التعاون الإسلامي، ظل النشاط الاقتصادي متركزا للغاية في البلدان ذات الدخل المرتفع وفوق المتوسط التي تمثل 57 ٪من الناتج المحلي الإجمالي في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2013؛ وسجلت حصة البلدان ذات الدخل المنخفض 6 ٪ فقط.

[1] جمال كمال إسماعيل كركوكلي: مرجع سبق ذكره، ص19

ظل العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (25.1 دولار في اليوم الواحد) متركزا بدرجة كبيرة بين مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبشكل عام، لا يزال الفقر عاليا جدا وخصوصا في البلدان الأعضاء في جنوب صحراء أفريقيا ومناطق جنوب وشرق آسيا. ووفقا لأحدث التقديرات، ففي عام 2011 حوالي 86 ٪ من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي كانوا يعيشون في عشرة بلدان أعضاء فقط (الشكل 2.4، (سبعة من هذه البلدان من منطقة جنوب صحراء أفريقيا الكبرى. ومن بين هذه البلدان، استأثرت نيجيريا وحدها بحوالي ثلث (7.30٪) من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي تليها بنغلاديش (8.18٪) إندونيسيا (3.12٪) وباكستان (7٪) وبحلول عام 2011، من أصل 44 دولة عضو والتي تتوفر حولها البيانات، يعيش أكثر من 40 ٪ من مجموع السكان تحت خط الفقر في 11 دولة عضو، وجميعهم من منطقة جنوب صحراء أفريقيا الكبرى. ومن بين أمور أخرى، تم تسجيل معدل الفقر بنسبة 20 ٪ إلى 40 ٪ في 8 دول في حين أن أقل من 1 ٪ من مجموع السكان يعيشون تحت خط الفقر في 10 دول عضوا (بالترتيب التنازلي): ماليزيا، جزر المالديف، كازاخستان، الأردن، فلسطين، تركيا، أذربيجان، ألبانيا، وإيران.[1]

ج – المحور الاجتماعي:

كان من بين نتائج سياسة الاتحاد السوفييتي سابقا، تغيير البنى التحتية المجتمعية لدول آسيا، و تشويه البنية العضوية التكوينية السائدة لقرون طويلة من خلال سياسة محاربة الإسلام و القيم الشرقية السائدة داخل هذه الدول خاصة أين سعى لمحاربة التدين و نشر الإلحاد عنوة و بالقوة، أين ظهرت بين هذه المجتمعات توترات عرقية طفت على السطح تباينات دينية و اختلافات ثقافية و لغوية و باتت تعاني من انهيار قيمتها المعنوية و الانتشار الظواهر الاجتماعية الشاذة، فضلا عن انتشار التأثيرات الأجنبية التي خضعت لها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و التي أسهمت في انحراف هذه المجتمعات عن تقاليدها و عاداتها الاسلامية المتوارثة.

كما تُعتبر القضايا الإسلامية العالقة كفلسطين و باقي الأقليات المسلمة المضطهدة في العالم اد تلعب القضايا الدينية والإثنية دورا كبيرا في خلق وتأجيج الصراعات البشرية، ولا يمكن إنكار وجود عوامل تاريخية وثقافية مختلفة وراء النزاعات على الأرض والموارد والثروات اضافة الى إصرار أنظمة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة على أسلمة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باعتباره صراعا دينيا وجوديا وأبديا بين المسلمين واليهود، هو مثال صارخ على الاستثمار السياسي المغلف بالأيديولوجيا الدينية ومآلاته الكارثية،

[1] مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: http://www.srsric.org

إذ تسببت سياسات الأسلمة بالشراكة مع المشروع الإسرائيلي العنصري في تعقيد الصراع وزيادة معاناة الفلسطينيين وتوفير المبررات للعدوان عليهم[1].

وهده الأمثلة أيضا أقلية (الويغور) والتي تعتبر أكثر الأقليات المسلمة إقلاقا للسلطات الحكومية الصينية إذ أنها مُتمسكة بالشعائر والمظاهر الاسلامية التي تحاول الحكومة الصينية طمسها. كما أنها تعتبر وجود الصين استعماراً لمنطقة لم تكن تابعة للصين قبل عام 1949.

في حين ترى الحكومة الصينية أن المعالم الاسلامية وتلك الأفكار الانفصالية تُعتبر تهديداً لأمن الصين القومي وأن محاولات الانفصال وأعمال العنف بين الويغور والهان هي أعمال إرهابية تحاول فيها الأقلية المسلمة خداع المواطنين الويغوريين باسم " الجهاد الإسلامي ", وتعاملت الحكومة الصينية مع مسلمي الويغور.

2 – عوامل الخارجية:

وتتمثل هذه العوامل بالأدوار التي مارستها القوى الإقليمية الكبرى في إنعاش أو انتشار الحركات الإسلامية في آسيا وفي مقدمتها:

أ – الدور الإيراني:

فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية في ايران على اثر نجاح ثورة الخميني[2] سنة 1978، تسعى هذه الأخيرة جاهدة للعب دور إقليمي بارز في المنطقة و محاولة تصدير ثورتها خارج حدودها، فبعد استقلال أغلب الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي سابقا بادرت إيران لأن تكون السباقة في الحصول على مكاسب إستراتيجية، بل و ان تكون مصدر إلهام روحي لشعوب اسيا و هذا من خلال مؤسساتها الرسمية و الغير رسمية بل و عن طريق المخابرات احيانا، عن طريق دعم و إحياء النعرات الدينية، كما بادرت كذلك الى دعم نشاط حركات الدعوة وفق مذهب التشيع و دعمت بالمال طبع الكتب الدينية و قنوات الإذاعية و التلفزيونية، سواء الناطقة بالفارسية او العربية او الاوردو، و مثل الأمثلة الحية دعم المعارضة الاسلامية في أوزبكستان و طاجيكستان من خلال تدريب الملالي للوافدين من الجمهوريات في اسيا الوسطى أو دول جنوب شرق اسيا كالفليبين و ماليزيا، و بدأ عقد التسعينات بزلزال سياسي كبير زاد من سرعة التغيّر التي تشكل ما يعرف بـ "النظام العالمي"؛ بسبب حدثين كبيرين وقعا في سنة 1990 هما؛ أزمة الكويت، وانهيار

[1] نهى السدمي، مرجع سبق ذكره،

[2] أحمد الموصلي: مرجع سبق ذكره

الاتحاد السوفيتي، وقد أدى ذلك التغيّر إلى ظهور فكرة في الولايات المتحدة مفادها أن فراغاً نشأ في السياسة الدولية، يتطلب إقامة نظام جديد.

وبزوال الاتحاد السوفيتي والخطر العالمي للماركسية، أخذت الولايات المتحدة تنظر إلى الانبعاث الإسلامي- في ضوء الأحداث في إيران- بمنظار التطرّف، وتعتبر إيران في النظام العالمي الناشئ ذات موقع فريد، باعتبارها جسراً يربط منطقتين من العالم في غاية الأهمية هما: آسيا الوسطى القزوينية والخليج.

وفي بادي الامر بدأت إيران سياستها تجاه جمهوريات آسيا الوسطى على أساس استغلال عاملي الدين والثقافة على حساب العامل الاقتصادي، ظنا منها أن هذين العاملين سيكونان الأساس في بناء العلاقات مع هذه الجمهوريات التي تسعى إلى إبراز هويتها الإسلامية وخصوصياتها الحضارية والثقافية، واعتقاد إيران بان هذه الجمهوريات سوف تسعى إلى العودة إلى جذورها وتؤسس دولاً إسلامية، ووفقاً لهذه السياسة قدمت إيران الدعم لبعض هذه الجمهوريات مثل جمهورية طاجيكستان التي حملت حكومتها منذ البداية شعار الدولة الإسلامية. لكن هذه السياسة أثبتت فشلها بعد أن أدركت إيران أن سياستها لم تجد نفعاً ولم تحقق ما كانت تطمح إليه، فأخذت بتغيير سياستها نحو التعامل مع الواقع الذي تشهده هذه الجمهوريات، وبدأت تتبع سياسة أكثر واقعية بعيدا عن التوجه الإيديولوجي، وأخذت بإتباع سياسة ذات طابع امني واقتصادي.

إن الوظيفة الجيوستراتيجية الجديدة لإيران بين مستودعي نفط العالم تقودها إلى تحديد منطقتين جيوسياسيتين رئيسيتين، واحدة في العمق الجيوسياسي الشمالي (القوقاز، وبحر قزوين، وآسيا الوسطى)، وأخرى في العمق الجيوسياسي الجنوبي (إيران والعراق والمملكة العربية السعودية وعُمان والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين). وقد أثّر النظام العالمي المتغيّر في هذه المنطقة، ونشأ عن هذا ثلاث تحوّلات أساسية هي: تغيّر ميزان القوى، واستحداث نظام أمني جديد، وإعادة ترتيب التنظيم الإقليمي للمنطقة.

ويجدر بالذكر أن إيران مجبرة بسبب السياسة الدولية المتغيرة أن تضطلع بدور شديد الأهمية في المساحة الرئيسية التي تربط مناطق النفط الأكثر أهمية في العالم؛ بحر قزوين والخليج. وسوف يعتمد تكوين أي تجمُّع إقليمي على مهارة إيران في تسوية الخلافات الجغرافية مع الجيران، والقدرة على تقوية العلاقات معهم في جوّ يستطيع فيه البلد أن يكون في حالة طمأنينة مع نفسه والآخرين عبر العالم[1].

[1] مرجع مجتهد بيرزاده مجلة دراسات شرق أوسطية الالكترونية http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=377

فمن الناحية الجغرافية تشترك إيران بحدود طويلة مع جمهورية تركمانستان، تجعل من إيران أقرب طريق بالنسبة لهذه الجمهوريات (الحبيسة) للوصول إلى مياه الخليج العربي والاتصال بالعالم الخارجي، فضلاً عن وجود أكثر من مليوني شخص من أصول تركمانية في إيران، وهذا العدد يشكل ما يقرب نصف سكان تركمانستان ومن ثم فهو يشكل عامل مجال حيوي وبالوقت ذاته مصدر تهديدٍ وقلق بالنسبة للبلدين.

أما فيما يخص جمهورية أوزبكستان، فقد حظيت فيها الثقافة الفارسية بمكانة متميزة لاسيما في مدينتي سمرقند وبخارى التي تعد من أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى .واكتسبت جمهورية طاجيكستان أهمية سياسية كبيرة لدى إيران بسبب الأصول الفارسية التي ينتمي إليها عدد كبير من سكانها، فضلا عن انتشار (اللغة الفارسية) فيها وتشترك جمهورية كازاخستان مع إيران في المنافسة على استغلال ثروات بحر قزوين والتي تطل كل منهما عليه إلى جانب روسيا وأذربيجان وتركمانستان، كما تسعى إيران إلى التنسيق مع كازاخستان فيما يخص المشروعات المستقبلية لخطوط نقل الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).أما فيما يتعلق بأهداف التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية فيكمن في النقاط الآتية :

1) اختراق طوق الحصار الأمريكي المفروض على إيران ودورها في المنطقة والتخلص من الآثار السلبية لقانون داماتو، والتعويض عن دورها في الخليج العربي بدور أكبر في هذه المنطقة.
2) تفعيل العوامل والمقومات المشتركة مع هذه الجمهوريات، بهدف توثيق العلاقات معها والحصول على أكبر قدر ممكن من المصالح والنفوذ فيها.
3) إمكانية استخدام إيران موقعها معبراً لصادرات وواردات هذه الدول باعتبارها دول مغلقة، ومن ثم قد تفيد إيران من هذه الناحية لحصولها على فوائد اقتصادية، فضلا عن تجاوزها للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وخروجها من نطاق العزلة.
4) تعزيز الأمن في حدودها الشمالية بحسب إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والتقنية، من خلال إقامة علاقات قوية مع هذه الدول أو بعضها إلى مرحلة أو درجة التحالف.
5) محاولة طرح النموذج الديني الإيراني أمام هذه الجمهوريات بوصفها نظاماً يمكن هذه الجمهوريات من التخلص من أزماتها التي تعاني منها وتمكينها من بناء نظامها السياسي والاقتصادي.
6) إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية المتطورة مع هذه الجمهوريات، بهدف ضمان تعزيز أمنها الغذائي من هذه

الجمهوريات، فضلا عن الإفادة من التكنولوجيا الرخيصة من بعض هذه الجمهوريات بديلاً عن استيراد التكنولوجيا الغربية المشروطة، علاوة على ذلك يمكن اعتبار هذه الجمهوريات سوقا رائجة للبضائع الإيرانية، لاسيما وإن أسعارها ستكون أكثر ملائمة لوضع هذه الجمهوريات المالي.

7) امتلاك بعض هذه الجمهوريات ثروات طبيعية كبيرة (النفط والغاز الطبيعي)، شجع إيران على الدخول بوصفها منافساً ومستثمراً من خلال إقامة المشاريع النفطية وخطوط نقل النفط والغاز بواسطة الأنابيب بما تملكه من خبرة وكفاءة وقدرة عالية في إنتاج وصناعة النفط.

8) الرغبة في الحصول على الطاقة والتقانات النووية نظرا لما تمتلكه بعض هذه الجمهوريات من أسلحة وبرامج نووية.

9) الحيلولة دون أن تكون هذه الجمهوريات مصدر تهديد لها.

10) المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية أو الأيديولوجية أو القومية، التي يمكن أن تمتد إلى داخل الأراضي الإيرانية، أو تتسبب في تدفق المزيد من اللاجئين إلى إيران.

11) تعزيز النفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة الصراع مع روسيا أو أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات.[1]

ب – الدور التركي:

تعتبر اللغة التركية اللغة الأم لخمس دول من دول آسيا الوسطى، وهي: كازخستان، أذربيجان، وأوزباكستان، قيرغيزستان، تركمانستان، ما عدا طاجكستان التي تتحدث الفارسية، كما تتشابه العادات والتقاليد في هذه الدول مع نظيرتها في تركيا، مع وجود رابط أقوى وهو الدين الإسلامي، الذي يوحد بين مشاعر شعوب هذه المنطقة والشعب التركي إضافة الى ان هناك توافق مذهبي و عقدي بين تركيا و أغلب دول اسيا من خلال المذهب السني الحنفي الذي يفوق 90% باستثناء طاجيكستان مما شجع أنقرة على تقديم نموذجها الديني كواجهة، حيث قال الرئيس التركي الراحل "توركوت أوزال" : " ان تركيا ستكون مخطئة بتجنب القيام بدور لدعم التوجه و التعليم الديني في الجمهوريات الاسلامية على غرار النموذج الديني فيها"، و تجسد بالفعل الدور التركي على أرض الواقع بإرسال علماء دين لتحفيظ القرآن و نشر الدعوة و المساهمة في بناء المساجد و المراكز الدينية ،كما فتحت أبواب مؤسساتها الرسمية الدينية و كليات الشريعة أمام الطلبة الآسيويين، كما تحظى الطرق الصوفية بأهمية بالغة في المنطقة بزعامة الطريقة النقشبندية،

[1] مرجع مجلة التربية والعلم – المجلد 15، العدد 4، سنة 2008

التي كانت لقرون طوال الرمز الروحي لإسلام مسلمي آسيا، و يبدو أن الاسلاميين الأتراك قد انتهزوا فرصة وصول حزب الرفاه الى السلطة في 1996 على توسيع نشاطهم الدعوي و يسهل عليهم دعم الحركات الإسلامية في كل من أوزبكستان وتركمانستان، والدليل الاحتجاج الرسمي الذي قدمته أوزبكستان لدى السفارة التركية و ابلاغ الحكومة التركية تحفظاتها المتعلقة بقيام رجال أعمال أتراك مع نجم الدين أربكان رئيس الوزراء الاسبق، و الذين حسب زعم أوزبكستان فإن تركيا قامت بتأسيس معسكر في منطقة "شيلا" بتركيا لتدريب الشباب على القيام بأعمال للإطاحة بنظام الحكم.

ولم يكن لتركيا بعد استراتيجي قبل مجيء حزب العدالة والتنمية[1]، ما أسهم في غياب تركيا عن آسيا الوسطى وغيرها، ويرجع الدكتور معروف البخيت سبب ذلك إلى: "تشتت عناصر القوة في الدولة فقد كانت السياسات التركية في تلك المرحلة في مواجهة القضايا الداخلية والاقليمية والدولية، حيث تشتت بين سياسة إدارة التنوع، أو سياسة إدارة المتناقضات"، وهذا ما يفسر تأخر ظهور استراتيجية تركية في دول آسيا الوسطى، التي شكلت عبر التاريخ العمق الاستراتيجي لها كما عرفت العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى بشكل سريع، وقطعت أشواطا متقدمة على صعيد العلاقات التجارية والنقل والاتصالات. وقد بلغت قيمة القرض الذي منحته تركيا لدول المنطقة عبر مصرف أكسيم بنك حوالي 1 مليار دولار أمريكي. كما تم إنشاء رئاسة إدارة التعاون والتنمية التركية (تيكا) من أجل تقديم المساعدات التقنية لجمهوريات آسيا الوسطى ومن ناحية أخرى، وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى حدود 6.5 مليار دولار أمريكي، وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في المنطقة 4.7 مليار دولار أمريكي في عام 2010. أما قيمة المشاريع التي نفذتها شركات التعهدات التركية في المنطقة فقد وصلت إلى حدود 30 مليار دولار أمريكي، وهناك حوالي 2000 شركة تركية تعمل في المنطقة. وتجدر الإشارة الى ان الحدث الأبرز في القمة الثامنة لمجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، التي عُقدت في إسطنبول في الـ 12 من تشرين الثاني/ نوفمبر لتؤكد الدور النشط لتركيا في الترويج لتغيير اسم المجلس التركي، إلى اسم يتماشى مع استراتيجيتها الجيوسياسية.

حضر القمة رؤساء أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، وهم أعضاء كاملون في المنظمة إلى جانب تركيا، وكذلك رئيس تركمانستان ورئيس وزراء المجر، اللذان يتمتع بلداهما بوضع مراقب، وتمّ تغيير الاسم رسمياً إلى منظمة الدول التركية، وهكذا تمّ تسييس المنظمة وتمت ترقيتها إلى اتحاد سياسي.

[1] أحمد الموصلي، مرجع سبق ذكره

كما تميل تركيا إلى استغلال فكرة الترك لإنشاء دائرة دبلوماسية جديدة. من الواضح أن أنقرة عازمة على تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة لها، كما تسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي والدولي وإعلاء مكانتها، وإذا أمكن، إقامة تحالف سياسي وعسكري. وتطمح الى تغيير اسم المنظمة إلى "منظمة الدول التركية" يجسّد في جوهره صعود القومية التركية، و"التركي" هو في الواقع مفهوم تاريخي وثقافي.

ركّز الاجتماع على تعزيز التعاون داخل المنظمة، وفي مجالات الطاقة والبنية التحتية والنقل، وكذلك الوضع في أفغانستان والتطورات الإقليمية والدولية الأخرى. توفّر المنصة للقادة فرصة لاستخدام شراكتهم للاستهلاك السياسي في الداخل، إضافة إلى الحصول على بعض الاستقلالية عن صراع القوى العظمى العالمية، مثل الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين، وبناء اقتصاد إقليمي ودبلوماسي ومجمّع أمني . في حين شدد كل من إردوغان والرئيس الأذربيجاني إلهام علييف في القمة على أهمية ما يسمّى ممر زانجيزور، وهو طريق نقل تطمح باكو إلى اعتماده عبر الأراضي الأرمينية لربط البر الرئيسي لأذربيجان المستقل في ناختشيفان. بالنسبة إلى تركيا، لا يعني هذا المسار ارتباطاً برياً مع أذربيجان فحسب، بل يعني أيضاً بوابة إلى حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى.

تحوّلت أدوات السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى خلال حقبة إردوغان، أي منذ عام 2003. وواكبت هذه التغييرات إعادة توجيه تركيا من الغرب نحو أوراسيا، كما ارتبطت بالصراعات السياسية الداخلية لتركيا، احتضنت تركيا الأفكار القومية والسياسات الموروثة من الإمبراطورية العثمانية منذ التسعينيات، وعززتها مع عقيدة أحمد داود أوغلو في العمق الاستراتيجي التركي، وعادت تركيا إلى منطقة آسيا الوسطى في ظل المثل العثمانية الجديدة. حتى بعد سقوط داود أوغلو في عام 2016، ظل الاتجاه والخطاب الرسميان للسياسة الخارجية على حالهما.

تهدف مبادرة آسيا الجديدة هذه إلى تحسين العلاقات بين الدول، والقدرة التجارية للقطاع الخاص، والتعاون الأكاديمي، والتفاعل بين الشعوب، وتعَدّ آسيا الوسطى الوجهة الثانية لتلقّي المساعدة الإنمائية الرسمية من تركيا؛ ففي عام 2020[1] جرى إعطاء مساعدات بقيمة 166.12 مليون دولار أميركي، وهي أكثر من إجمالي المساعدات التركية لأفريقيا (102.64 مليون)، وأقل من تلك المقدمة إلى أوروبا (233.31) تشمل مساعدات أنقرة تلك النواحي الثقافية والتعليمية والأكاديمية والبنية التحتية والصحية.

[1] مركز الشرق الأوسط للدراسات: http://www.mesc.com.jo

فمنذ الثمانينيات، أنشأ تلاميذ فتح الله غولن العديد من المدارس في آسيا الوسطى، فضلاً عن المناطق المجاورة الأخرى. كان الهدف الأساسي لأتباع غولن[1] هو إعادة الإسلام إلى هذه البلدان. بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة حظر مدارس غولن. كان التعليم إحدى نقاط الاختلاف بين أوزبكستان وتركيا- إردوغان حتى قبل محاولة الانقلاب عام 2016، بينما أغلق نظام الرئيس الراحل إسلام كريموف جميع المدارس الثانوية التركية المرتبطة بأنصار غولن و بعد محاولة الانقلاب عام 2016، استولت أنقرة من خلال "مؤسسة التعليم" (معارف وقفي) على موارد أتباع غولن في آسيا الوسطى، وأصبحت وكالة التعاون والتنسيق التركية، TİKA، والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى أكثر أهمية منذ ذلك الحين.

وخلاصة الامر في ظل تزايد النزعة القومية التركية ومحاولة بعض الدول الدفاع عن تراثها التركي المشترك؛ فيما تستعد كازاخستان وأوزبكستان للتبديل الأبجدي في عشرينيات القرن الحالي. في ظل هذه الظروف، تقدّم تركيا مساعدات عسكرية لدول المنطقة، حتى نظام تركمانستان لا يمكنه أن يظل غير مبالٍ بصناعة الدفاع التركية: تم تقديم طائرة تركية الصنع من طراز بيرقدار TB2إلى الجمهور التركماني خلال الاحتفال بالذكرى الثلاثين للاستقلال، وانضمت تركمانستان أخيراً إلى المجلس التركي. تعمل دول آسيا الوسطى على تعميق علاقاتها الدفاعية مع تركيا، كما أن أنقرة تحاول توسيع نفوذها بطرق لم تكن ممكنة في التسعينيات.

يمكن للعلاقة مع الدول التركية أن تكون مفيدة لإردوغان في الداخل، ففكرة القومية تنال حظوة في المجتمع التركي أكثر من الفكرة الإسلامية، وقد تقود الى ارتفاع شعبيته على أبواب الانتخابات، وتخلق جبهة يمينية متجانسة، لكن مَن سيقنع روسيا والصين بأن هذا المشروع التركي لن يكون موجّها ضدهما؟ لا سيما في ظل التحذيرات بأن على الصين أن تظل يقِظة ضد انتشار القومية التركية والقومية الإسلامية التي قد تؤدي إليها منظمة الدول التركية، لأن انتشار مثل هذه الأفكار يمكن أن يمثّل مصدر إلهام لبعض القوى المتطرفة والانفصالية التي حاولت تقسيم الصين.

ج- الدور الأفغاني:

انعكست آثار الحرب الأهلية الأفغانية سلبا على استقرار الامن في اسيا، و هذا من خلال رعاية الصراعات ت التنافسات الإقليمية و تشجيع و ودعم الجماعات الاسلامية والتي ساعدت على قيام حركة الطالبان على تأسيس نظام اسلامي قائمه الشريعة الإسلامية وذلك في عام 96، هذه الحالة الخاصة في الإسلامية افغانستان مكنت زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" ١من انشاء

[1] جمال كمال إسماعيل كركوكلي: مرجع سبق ذكره،

علاقات وثيقة ومباشرة مع جل القادة و مؤسسي الحركات و الجماعات الاسلامية في كل اسيا و بدون استثناء كما كشفت وكالة الاستخبارات الأمريكية على حجم الاتصال الهائل الذي كان بينه و بين قادة الحركة الإسلامية الأوزبكية، و هذا لوجود نسبة كبيرة من الافغان من أصول أوزبكية شمال أفغانستان قامت بالمشاركة بالمال و السلاح في ثورة طالبان.

كما تشير عدة تقارير عن وجود ارتباطات وثيقة بين مقاتلي طالبان ونظرائهم في القوقاز الشيشان تحديدا، وهذا ما صرح به وزير الخارجية الروسي إبان الحرب الشيشانية[1]: " إن هناك تناوب للمقاتلين بين القوقاز وآسيا الوسطى"كما ذكرت صحافة آسيا الوسطى التأثيرات التي أحدثها حرب الشيشان في الحركات الاسلامية الاسيوية فضلا عن قيام أطراف خارجية بتمويل الحركات الاسلامية والجماعات المقاتلة بالمال والسلاح والمساعدة في إرسال المتطوعين العرب للقتال في مناطق النزاع وأهم هذه الأطراف المملكة العربية السعودية. ومع عودة حركة "طالبان" للحكم بعد الانسحاب الأمريكي قد تؤدي إلى تدفق المتمردين واللاجئين نحو الصين وروسيا وإيران وباكستان وأوزبكستان.

أعطى انتصار "طالبان" في أفغانستان أملاً جديداً بالحياة للمتطرفين الإسلاميين في العالم، لذلك على الدول المجاورة القريبة والبعيدة، بما فيها روسيا والصين، توخي الحذر. ولم يكن أسامة بن لادن الجهادي الوحيد الذي وجد ملاذاً له في أفغانستان واستخدمها كقاعدةً لشن هجمات خلال الفترة الأخيرة التي استولت فيها "طالبان "على الحكم بين عامَي 1996 و2001. فقد تهافت الجهاديون من الصين إلى الشيشان ومختلف أنحاء العالم العربي، للمشاركة في التدريبات العسكرية والقتال حين كانت "طالبان" تقاتل خصومها في الداخل.

ومن الممكن اليوم أن يتنامى خطر الهجمات الإرهابية على طول الخط. فقد صرّح البنتاغون أن "طالبان "حافظت على علاقتها بتنظيم "القاعدة"، بالرغم من تعهّدها عكس ذلك خلال محادثات السلام التي قادتها الولايات المتحدة. كما أن الفرع المحلي لتنظيم »الدولة الإسلامية في العراق وسوريا «يواصل نشاطه في المناطق تسيطر عليها حركة "طالبان". وفي حين ضربه الجيشان الأمريكي والأفغاني قبل عامين، من الممكن اليوم، في بيئة أكثر تساهلاً، أن يعاود التنظيم نشاطه ويجذب المناصرين من الذين حاربوا على الأرض في سوريا والعراق. وبناءً على الفترة الأخيرة من حكم "طالبان"، تميل الحركة إلى اتباع سلوك جريء وخطير .وقد "شاهدنا هذا الفيلم" سابقاً، ولم تكن نهايته سعيدة.

[1] جمال كمال إسماعيل كركوكلي: مرجع سبق ذكره

عندما استولت "طالبان" على كابول في عام 1996، كانت إحدى خطواتها الأولى هي الاعتراف باستقلال الشيشان التي كانت آنذاك ولا تزال جزءاً من "الاتحاد الروسي" وفي وقت لاحق فتحت سفارة شيشانية في كابول وأرسلت قواتٍ للقتال في الشيشان[1].

كذلك، كانت دولة أوزبكستان المجاورة من الأهداف العرضية الأخرى التي سنحت أمام الحركة. ففي عام 1997، أعلنت "طالبان "بصورة مشتركة مع زعيم انفصالي أوزبكي عن تشكيل" الحركة الإسلامية لأوزبكستان "بالإضافة إلى الجهاد المقدس للإطاحة برئيس أوزبكستان آنذاك. وبعد عام واحد، زوّدت" الحركة الإسلامية لأوزبكستان "حركة طالبان" بنحو 600 مقاتل من أوزبكستان ودول أخرى في آسيا الوسطى، وسمحت "طالبان" لزعيم إسلامي أوزبكي بقيادة جميع المتطوعين من آسيا الوسطى، وحتى الأويغور من منطقة سنجان الصينية.

وقد عُرض على الأويغور، الذين يتعرضون حالياً لقمع شديد وتهديد بالإبادة الجماعية في الصين، اللجوء تحت حكم "طالبان"، واستقرّت مجموعات منهم في كابول. وتم نشرهم أيضاً في كتيبة الأجانب التي تقاتل الأعداء الداخليين لـ "طالبان".

وثمة أيضاً باكستان، التي وفّرت ملاذاً لقيادة "طالبان" بعد التدخل الأمريكي في عام 2003، ووفقاً لبعض التقارير أنها درّبت قوات "طالبان". وقبل تسع سنوات، وفّرت حركة "طالبان" الأفغانية ملاذاً آمناً في المناطق التي تسيطر عليها لحركة "طالبان" الباكستانية، وهي مجموعة مظلة تُعرف بـ "حركة طالبان باكستان" وتسعى للإطاحة بحكومة باكستان .ورداً على ذلك، أبطأت إدارة أوباما ما أُعلن عن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، وأضافت "حركة طالبان باكستان" إلى قائمة خصومها الإسلاميين المستهدفين بالقصف.

أما إيران، فمن المرجَّح أن تواجه تهديداً مختلفاً. فهناك حوالي ثلاثة ملايين شيعي من غرب العراق ومقاطعة باميان الذين فرّوا من أفغانستان خلال حكم "طالبان"، وثمة احتمال بأن يتوجّه عددٌ أكبر بكثير غرباً إلى إيران – لأن "طالبان" تعتبر شيعة باميان كفرة. وكانت إيران على وشك الدخول في حرب مع المتطرفين السُّنة في أواخر عام 1998 بعد أن اجتاحت ميليشيا متحالفة مع "طالبان" القنصلية الإيرانية في مزار شريف وقتلت تسعة دبلوماسيين.

[1] ضياء رشوان (رئيس التحرير)، دليل الحركات الإسلامية في العالم (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بأهرام، 2006)

وسوف تتطور هذه العلاقات في الأشهر المقبلة، ولكن يبدو أن البند الأول على جدول أعمال "طالبان" سيكون قمع حقوق المرأة التي أرسيت في إطار سياسة وطنية بعد هزيمة الحركة عام 2001، والسيطرة على نظام التعليم .ومن الممكن أيضاً لعناصر "طالبان" (الذين هم من البشتون) أن يشنوا هجوماً ضد الجماعات العرقية الأخرى، مثل الهزارة في مقاطعة باميان أو الأوزبك والطاجيك، الذين يقيمون في الغالب في شمال البلاد. ومن المعروف أن "طالبان "تحمل ضغينة عميقة لتلك الجماعات بسبب معاركها السابقة معها، وسجلّها في مجال حقوق الإنسان سيئ للغاية.

وفي عام 2001، قبل حوالي ستة أشهر من الإطاحة بـ "طالبان"، أصدرت الأمم المتحدة موجزاً عن مجازر الحروب الداخلية التي بدأت مع استيلاء "طالبان" على السلطة قبل ذلك الوقت بخمس سنوات. ومن بين أسوأ 14 مجزرة حدثت في تلك الفترة، كانت "طالبان" مسؤولة عن 13 منها – بأمرٍ من كبار المسؤولين الذين بدوا عازمين على إنزال العقاب الجماعي.

وفي تقرير صدر في ذلك العام، قال محققٌ تابع للأمم المتحدة في "المفوضية العليا لحقوق الإنسان" إن لدى "طالبان" "رغبة مَرَضية على ما يبدو في الانتقام" و"عجزاً واضحاً عن تقديم أي تنازل". وكتب أندرياس شايس أن [عناصر الحركة] ينظرون إلى أعدائهم "على أنهم أدنى من الازدراء .ولا يتغاضون عن قتل أو تعذيب جنود العدو أو المدنيين الذين لا يعتنقون نفس معتقدهم الديني فحسب، بل يشجعون ذلك أيضاً".

وفي ظل العواقب المرجَّحة، كيف يمكن السماح لـ "طالبان" باستعادة البلاد بعد مرور عشرين عاماً على تدخّل الولايات المتحدة في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر؟ لقد كُتب الكثير عن فشل الحكم الأفغاني والفساد المستشري للنظام الموالي للغرب الذي وصل إلى السلطة بتدريب أمريكي وحماية أمريكية .كما كُتب الكثير عن المشاكل الطويلة الأمد المتعلقة بتدريب الأفغان، وخاصة قوات الشرطة المحلية، الذين كان معدل الأمية في صفوفها مرتفعاً بدرجة غير مقبولة .ومع ذلك، تكمن المشكلة الأساسية في مكان آخر – في الهدف المتواضع الذي وضعته إدارة بوش لأفغانستان في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر، المتمثل في وقف تنظيم "القاعدة" وليس هزيمة "طالبان". فقد سُمح للنظام وميليشياته بالفرار إلى الأرياف وإلى باكستان دون الاستسلام أو الاعتراف بالهزيمة.

وبدلاً من شن حملة لمكافحة التمرد لكسب قلوب وعقول البشتون الذين ربما تعاطفوا مع حركة "طالبان" أو استسلموا لضغوطها، حارب الجيش الأمريكي تنظيم »القاعدة «بأساليب مكافحة الإرهاب، مستخدماً في الغالب القصف من ارتفاعات شاهقة والهجمات بالطائرات المسيّرة. واعتبر العديد من الأفغان أن التدخل الأمريكي هو بمثابة ضربة انتقامية أكثر من كونه سياسة هدفها

تحقيق الاستقرار في البلاد. وقد أصرّ وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دونالد رامسفيلد على إبقاء أصغر بصمة عسكرية ممكنة وتجنب جهود "بناء الأمة".

وتمحورت هذه السياسة حول اعتماد مفرط على الأسلحة المتطورة والعزوف عن المجازفة. وفي هذا السياق، كتب قائد "القيادة المركزية الأمريكية" في تامبا بولاية فلوريدا، تومي فرانكس: "لم تكن واشنطن ميالة مطلقاً إلى خوض قتال مستمر وجهاً لوجه في هذا البلد النائي والبدائي المحاط باليابسة في النصف الآخر من العالم".

وحتى الحرب ضد تنظيم »القاعدة «تراجعت إلى المرتبة الثانية على سلّم أولويات إدارة بوش، لتسبقها خطة غزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين. فعندما هرب بن لادن إلى مجمّع تورا بورا الجبلي في شرق أفغانستان، ناشد المسؤولون في "وكالة المخابرات المركزية" الأمريكية بتكليف كتيبة من "قوات المشاة الأمريكية "لمنع هروبه، ولكن دون جدوى. فاضطرت "وكالة المخابرات المركزية" إلى الاكتفاء بفريقها المكون من ثمانية أشخاص، الذين تمكّنوا من استدعاء الضربات الجوية.

لكن حتى عندما كان فرانكس يعمل على خططٍ لتوفير الدعم الجوي للمقاتلين الأمريكيين والأفغان في تورا بورا، قاطعه رامسفيلد قائلاً: "الجنرال فرانكس: الرئيس يريدنا ن ننظر في الخيارات المتاحة للعراق .أين أصبحت خططك؟" فأجاب فرانكس إن الخطة الراهنة أصبحت بالية وتحتاج إلى المراجعة. وردّ رامسفيلد: "حسناً يا توم، جدّدها وراجعني الأسبوع المقبل".

ومع تقدّم التخطيط لاجتياح العراق، بقيت القوات العسكرية الأمريكية على الأرض في أفغانستان غير مدركة لأدنى الحقائق الأساسية المتعلقة بالسياسة والسلطة في أفغانستان. وعوضاً عن ذلك، تبعت أوامر رامسفيلد، وتعاملت مع أمراء الحرب الإقليميين باعتبارهم نقاط التواصل الرئيسية لهم، من خلال تعزيز قوّتهم على حساب الحكومة المركزية.

وهذا أمرٌ اكتشفته الصحفية سارة تشايس[1]، التي كانت تغطّي الغزو الأمريكي لصالح "الإذاعة الوطنية العامة" الأمريكية ("أن بي آر")، عندما طُلب منها إحاطة القائد العسكري الأمريكي في قندهار بالمعلومات في نيسان/أبريل 1993. وقالت تشايس، التي بقيت في قندهار لتؤسس منظمة للنساء الأفغانيات، للقائد الأمريكي إن قرار الولايات المتحدة بتمكين أمير الحرب المحلي غول آغا شيرزاي يضعف الحكومة المركزية برئاسة حامد كرزاي وكذلك أهداف الحكومة الأمريكية في جنوب أفغانستان. فسأل العقيد جون كامبل: "كيف سمحنا بحدوث ذلك؟". وهنا رسمت تشايس مخططاً بيانياً يُظهر القبائل الرئيسية في المنطقة وعلمت في أثناء ذلك أن

[1] Sarah Chayes, Former NPR reporter in Afghanistan: www.weldenu.edu

الجيش الأمريكي لا يملك مثل هذا المخطط .واقترحت أن يجلس العقيد مع زعماء القبائل لسماع شكاواهم. وسأل: "ما تقولينه لي هو أنه نظراً لأن القوات الأمريكية تعمل بهذا الشكل الوثيق مع قبيلة واحدة، فإن بقية الأفغان يفقدون الثقة بها. هل هذا هو السبب؟".

وقد تكيّف الجيش الأمريكي بعد ذلك مع الثقافة السياسية لأفغانستان، ولكن في الواقع جرى الحوار في قندهار في الوقت نفسه الذي بدأت فيه إدارة بوش عمليتها الأكثر خطورة بكثير وهي غزو العراق. وللحظةٍ مشرقة وجيزة، أظهرت إدارة بوش مؤشراتٌ على مقاربة جادة تجاه أفغانستان، حيث أرسلت الاختصاصي الأمريكي الأفغاني في السياسة الخارجية زلماي خليل زاد سفيراً إلى كابول. ولكن بعد تسعة أشهر من تولّيه منصبه وإحرازه تقدم حقيقي في استقرار البلاد، أعيد تعيينه سفيراً في العراق. كان قد اندلع هناك تمرّدٌ معقّد بين فرع محلي لتنظيم »القاعدة «وقوات أمن صدام حسين ومليشيات شيعية مدعومة من إيران. وكانت أفغانستان على مسار منحدر.

ربما كان التهديد الأكبر الذي نجمَ عن فشل الولايات المتحدة في هزيمة حركة "طالبان" الأفغانية هو صعود حركة "طالبان باكستان" عام 2007، التي كانت لها علاقة وثيقة مع كل من تنظيم »القاعدة «وحركة "طالبان" الأفغانية .وكانت أهدافها المعلنة هي تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ومحاربة حلف "الناتو" في أفغانستان، وشنّ "جهاد دفاعي" ضد الجيش الباكستاني.

وفي بيانٍ لها لوكالة "رويترز" في السادس عشر من آب/أغسطس، قالت حركة "طالبان باكستان" إنه تم إطلاق سراح 780من عناصرها من السجون الأفغانية وشق هؤلاء طريقهم إلى معاقل الحركة في ولايات كونر وباكتيكا وخوست؛ وجدّدت "طالبان باكستان" ولاءها لحركة "طالبان" الأفغانية والتزامها بمحاربة الدولة الباكستانية من الواضح إلى أين تتجه الأمور[1].

المبحث الثالث: "أهم الحركات الإسلامية في آسيا"

وعلى سبيل الحصر فقط، في هذا المبحث سوف نتناول بعض أهم الحركات الاسلامية السياسية والجماعات الاسلامية في اسيا وبإيجاز نظرا لانتشار الرهيب لهذه الجماعات والحركات خاصة في جنوب شرق آسيا.

[1] المرجع روي غوتمان طالبان" عادت وجهاديو العالم قادمون معهد واشنطن للدراسات السياسية
https://www.washingtoninstitute.org/

1- حزب حركة النهضة الاسلامية الطاجيكي: IRP

تأتي طاجكستان في مقدمة جمهوريات آسيا الوسطى تأثرا بالأفكار الدينية، كما تعد الاحزاب الدينية فيها من أقوى فئات المعارضة، فمنذ الحقبة الشيوعية التي شهدت قيام إجراءات تعسفية، مارسها النظام السوفييتي ضد المسلمين هناك، ما أدى إلى ظهور أماكن للعبادة و ممارسة الشعائر الإسلامية بشكل سري خوفا من القمع، لكن بعد قيام كل من الثورة الإيرانية و كذا الاجتياح السوفييتي لأفغانستان من انشاء بيئة ساهمت بشكل كبير في تغذية و تنامي الروح الإسلامية في هذا البلد الذي تأثر إلى حد كبير بالإعلام الإيراني نتيجة القرب اللغوي و المذهبي، كما ساهم العامل الأفغاني في هذا التطور من خلال الاحتكاك الذي حصل بين المجاهدين الأفغان و المتطوعين من الطاجيك.

وكغيرها من جمهوريات الإقليم، تحتضن طاجكستان[1] نشاطا مبكرا للحركة الاسلامية، والتي ولدت من رحم سياسة البيروسترويكا السوفييتية من خلال بعث منظمة الإحياء الاسلامي وحزب النهضة الاسلامي بزعامة "عبد الله نوري" وهذه الأخيرة ظهرت نتائج عملها السري لسنوات من خلال إجبار الرئيس الطاجيكي الذي يعد من بقايا النظام الشيوعي على الاستقالة بعد انتخابات تشرين الأول سنة 1991، وتزعم عبد الله نوري المعارضة الطاجيكية لسنوات.

كما طرحت حركة النهضة برنامجها السياسي بعد ان شخصت مشاكل البلاد المتمثلة في البطالة والانهيار الاقتصادي وتزايد الديون الروسية وشيوع حالة عدم الاستقرار بسبب تدهور الوضع الأمني جراء استمرار عمليات نهب وسلب المال العام تحت قيادة وحماية بعض جنرالات فاسدين تابعين مباشرة لموسكو، وكان من بين اهداف الحركة أيضا تأسيس حكومة إسلامية تستند إلى الشريعة الإسلامية تهدف في الأول إلى أسلمة المجتمع عموما وإقامة نظام ديمقراطي يعتمد على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وإقرار التعددية الحزبية فضلا عن المطالبة بسحب القوات الروسية التي تسبب قلقا أمنيا خطيرا للشعب الطاجيكي، وفك الارتباط بموسكو.

والجدير بالذكر ان برامج حزب النهضة لقيت صدى واسعا وحظيت بقاعدة جماهيرية واجتماعية كبيرة، وعلى المستوى الخارجي تمكنت من تحقيق اتصالات ناجحة مع جميع الفصائل الأفغانية ومقدمتها كتلة "أحمد شاه مسعود" وحصولها على دعم مادي معتبر من الدول العربية.

[1] علا أبو زيد: مرجع سبق ذكره

ركزت الحركة على الكفاح المسلح خاصة بعدما أيقنت بعدم جدوى نضالها السياسي وضلوع حكومة "دوشمبي" بقتل الآلاف وتشريد مليون مدني عقب اندلاع الحرب الاهلية سنة 1992، ومن أعمال المقاومة التي قامت بها الحركة هي السيطرة على منطقة (طويدلدرة) التي تبعد 150 كم فقط عن العاصمة "دوشمبي" وخمسة مدن كبرى، وقامت الحركة أيضا باغتيال نائب وزير الدفاع الطاجيكي وثمانية من كبار الضباط الروس، ما أجبر الحكومة الروسية في الأخير على تقليص عدد جنودها من مليون جندي إلى 25.000 فقط، كل تلك الأحداث أجبرت الحكومة المحلية على التوقيع على إتفاقية موسكو في كانون الأول 1998 القاضي بإنهاء الحرب الأهلية.

أُسِّسَ الحزب على أفكار وأهداف ومبادئ تنظيم جماعة الإخوان، مستوحيًا منهجه من كتب حسن البنَّا (مؤسس الجماعة 1928)، وسيد قطب (مفكر ومُنَظِّر الجماعة)، إلى جانب مؤلفات مؤسس "الجماعة الإسلاميَّة" في باكستان "أبو الأعلى المودودي"، الحزب وريث حزب النهضة الإسلامي الذي أُسِّسَ في عموم الاتحاد السوفيتي عام 1989، ليكون الحزب الإسلامي الأول والوحيد الذي شَكَّل مَظَلَّة لعمل الحركة الإسلاميَّة[1].

ويُعد حزب النهضة الإسلامية في طاجيكستان، هو الحزب الإسلامي الوحيد المرخص له منذ العام 1997، بعد اتفاق السلام الموقع بين الحكومة والمعارضة في 1997، الذي تم توقيعه في روسيا، ويعمل بشكل شرعي في فضاء الاتحاد السوفييتي السابق (آسيا الوسطى) بعد أن أنشأت الحركة الإسلامية في طاجيكستان تنظيمًا سريًّا ضمن أقوى دولة أمنيَّة في العالم، لاسيما بين جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، كما أُدمج مقاتلو حزب النهضة في الجيش الطاجيكي بناءً على اتفاق المصالحة السالف ذكره، ويصنف "النهضة" على أنه من أكبر أحزاب المعارضة في طاجيكستان في مواجهة حكومة "إمام علي رحمون"، الذي يحكم هذا البلد في آسيا الوسطى منذ 22 عامًا، على رأس حزب الشعب الديمقراطي، قد حظي "النهضة" بتمثيل في البرلمان خلال الدورات البرلمانية الثلاث الماضية، (2000-2005-2010) إلا أنه في انتخابات 2015 لم يحظَ بأي مقعدٍ، قبل أن تقرر المحكمة العليا تصنيفه جماعة إرهابيَّة.

على الرغم من أن حزب النهضة هو الحزب الإسلامي الرسمي الوحيد في آسيا الوسطى، فإنه يتمتع بحرية الحركة والنشاط، في ظل نظام علماني يمنع قيام أحزاب دينيَّة، خاصة بعد التوترات التي شهدتها البلاد من احتدام المواجهة بين الحزب والنظام السياسي منذ

[1] علا أبو زيد: مرجع سبق ذكره

عام 1992 حتى عام 1997، ويذكر أن طاجيكستان، هي الدولة الوحيدة من الجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى، التي تسمح بوجود حزب إسلامي، وأتاحت للمعارضة الإسلاميَّة فرصة المشاركة بشكل رسمي في الحكم، باستثناء حزب التحرير الذي يدعو إلى إقامة الخلافة الإسلاميَّة.

البداية كانت في سبتمبر 2008، عندما اتخذت الحكومة إجراءات تهدف لتقويض الإسلام السياسي بشكل عام على شاكلة: مضايقة الحجاب، وحظر الأسماء العربية، والتضييق على الصلاة في أثناء العمل، وكان المستهدف الأول من هذه الإجراءات هو حزب النهضة وقاعدته، نعت حكومة "رحمانوف" كل مظاهر التدين في المجتمع، ومنعت أداء الصلاة في غير المساجد، كما منعت ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات والأسواق والدوائر الحكومية[1]، كما منعت ترشح امرأة محجبة للانتخابات، ومنعت كذلك إطلاق اللحى، ومن يرتكب شيئًا من ذلك يتعرض للتغريم، ان ذلك بمثابة حلقة من مسلسل مواجهة ما يصفه نظام الرئيس "إمام علي رحمون" بانتشار "التطرف الإسلامي" في البلاد، كما تم إغلاق المسجد الرئيسي لحزب النهضة الطاجيكي في 2010/11/26

تأتي تلك القيود، في أعقاب انتشار التطرُّف بين قطاعات واسعة من الشباب، نتيجة عودة طالبان في أفغانستان بعد بدء انسحاب القوات الأمريكية، وظهور "داعش"، وطلبه خبرات مقاتلي آسيا الوسطى وأفغانستان.

ويسير نشر التطرُّف الإسلامي في آسيا الوسطى بوتائر سريعة لم يكن يتوقَّعها أحد من قبل، خاصة بعد انتشار العديد من التنظيمات الإرهابية مجددًا هناك، توجت هذه الإجراءات بتصنيف حزب النهضة في نهاية سبتمبر 2015 منظمة إرهابية، وأوقف نحو عشرة من مسؤوليه قبل أيام على ذلك الحظر، أما زعيمه "محيي الدين كبيري" فقد غادر طاجيكستان في مارس 2014 ويُقيم في تركيا، وكانت النيابة العامة العسكرية في طاجيكستان وجهت إلى "نزار زاده" وغيره من المسؤولين الأمنيين اتهامات بالخيانة العظمى والإرهاب، كما أُغلقَ المقر الرئيسي للحزب في العاصمة الطاجيكية "دوشنبه."

وتتهم السلطات الطاجيكية أعضاء هذا الحزب الذي يَعُدُّ نفسه معتدلًا، بالوقوف وراء أعمال عنف أسفرت عن سقوط أكثر من 40 قتيلًا في مواجهات بين متمردين وقوات الأمن، وقالت السلطات إن المقاتلين كانوا بقيادة النائب السابق لوزير الدفاع العضو في الحزب "عبد الحليم نزار زاده" الذي قُتل خلال المواجهات .

[1] جمال كمال إسماعيل كركوريلي: مرجع سبق ذكره

كما أعلنت النيابة العامة في طاجيكستان، القبض على 13 من قيادات حزب النهضة الإسلامي، بينهم امرأة، بتهمة "التآمر وتقديم الدعم لمجموعة الجنرال المتمرد عبدالحليم نزار زاده"، وقالت النيابة، في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية "خاور" في 17 سبتمبر 2015: "إنه حسب الأدلة الموجودة لدى النيابة، فإن المسجونين الـ"13"، ناشطون في حزب النهضة، ومتهمون بالتواطؤ مع المجموعة المسلحة المتمردة، التي هاجمت مراكز الشرطة في مدينة دوشنبه، والمقر الرئيسي لوزارة الدفاع في دوشنبه، قبل أن يلجؤوا إلى وادي راميت، وضواحيها في 4 سبتمبر 2015.

خلال فَعَاليَّات ما يُسمى مؤتمر الوحدة الإسلاميَّة بطهران 2016، استضافت إيران زعيم حزب النهضة الإسلامي، "محيي الدين كبيري"، والتقى "كبيري"، المرشد الإيراني "علي خامنئي"، ما أدى إلى اعتراض الحكومة الطاجيكية على استقبال طهران وخامنئي لزعيم منظمة إرهابيَّة تُشكل خطرًا على الأمن القومي الطاجيكي، وعلى ذلك عرض التلفزيون الرسمي لدولة طاجيكستان الناطق بالفارسية فيلمًا وثائقيًّا خطيرًا عن تاريخ الدعم الإيراني للإرهاب في طاجيكستان، وكشف الفيلم الوثائقي عن التنسيق بين النظام الإيراني وجماعة الإخوان ،في حين أوضح الفيلم تورُّط طهران في كثير من العمليات الإرهابية في البلاد منذ استقلالها[1]، من ذلك تدريب بعض العناصر الإرهابية على السلاح، وتنفيذ الاغتيالات، واستهداف رجال الأمن والمثقفين، وتنفيذ الأجندة الإيرانية في الداخل الطاجيكي، وتأتي سلسلة السياسات التي تنتهجها حكومة طاجيكستان بقيادة "رحمون"، وترى الحكومة أن حزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان، هو استمرار للجماعة المتطرفة "الإخوان"، التي تستقي أفكارها من مرجعياتها الفكرية أمثال "سيد قطب" و"حسن البنَّا".

وترى السلطات أن "حزب النهضة الطاجيكي" ما هو إلا صورة عمليَّة من تنظيم "داعش"، على خلفية العمليَّات التي قام بها الحزب في الحرب الأهليَّة عام 1992 – 1997 وما ارتكبه من قتل واعتقال وتعذيب، وفي سبتمبر 2015 اتهمت وزارة الداخليَّة في حكومة طاجيكستان حزب النهضة الإسلامي بإقامة علاقات مع "داعش"، كما أشارت إلى أنه "يعتزم رفع الراية السوداء" للتنظيم في هذه الجمهورية.

ولا يظهر أن لحزب النهضة خيارات من الممكن الرهان عليها في الوقت القريب، لكنَّ تململًا واضحًا بدأ يسري في صفوف شباب الحزب الذين يُخشى من تحولهم إلى خيار المواجهة المسلحة.

[1] مركز الشرق الأوسط للدراسات: مرجع سبق ذكره

2- الحركة الإسلامية في أوزبكستان: IMU

على الرغم من استقلال أوزبكستان عن الاتحاد السوفيتي عام 1991م، لكن الآمال بنظام حاكم يوفر مناخ من الحرية الدينية في جو آمن تلاشت سريعًا خاصة بعد قيام الرئيس إسلام كريموف قام بمطاردة المعارضين المنادين بقيام حكم إسلامي وسط حملات مستمرة في إقليم فرجانا الحدودي خشية قيام نظام وهابي هناك و ظل وادي فرغانة مركزا لمقاومة النفوذ الروسي خلال الثلث الأول من القرن الماضي، و خلال السنوات العشر الأخيرة منه و بعد إستقلال أغلب جمهوريات آسيا الوسطى، شهد هذا الوادي حالة من عدم الاستقرار بسبب الارتفاع الرهيب في معدلات البطالة و نسب الجريمة، حيث غدى مطلب الأمن حيويا، هذه الحالة دفعت بالكثير من الشباب الى الالتحاق بالمساجد و تشكيل جماعات لحفظ النظام و الأمن بالتعاون مع الشرطة المحلية، تلك الجماعات شكلت النواة الأولى لما بات يعرف بعدها بحركة "العدالة" غير ان الحكومة المحلية أدركت خطورة الوضع و التنامي الرهيب للروح الإسلامية التي تتذر بحرب أهلية تعم البلاد، فعملت على القضاء على كل النشاطات الإسلامية التي لا تنضوي تحت راية السلطة المركزية و قامت بحملة إعتقالات واسعة شملت عشرات الألوف من الشباب كما اصدرت أحكام بالإعدام و السجن المؤبد بحق الآلاف من الشباب الآخرين، ما دفع بالشباب الى حمل السلاح و الالتحاق بجبهات القتال على الحدود مع أفغانستان و طاجيكستان[1] و شكلوا ما بات يعرف بعدها بالحركة الإسلامية الأوزبكية بقيادة "جمعة بوي خوجاييف".

التي جاء تأسيسها كرد فعل على قمع واضطهاد اسلام كريموف للأنشطة الإسلامية.

و من أعلام الحركة الإسلامية الأوزبكية "جمعة خوجاييف" المشهور ب"النمنكاني" نسبة إلى مدينة نمنكان في وادي فرغانة، و الذي سبق له و ان عمل مظليا في الجيش السوفييتي، و لكنه بعدها تأثر بالحركة الإسلامية المقاومة في افغانستان ليصبح مسلما ملتزما بتعاليم الاسلام و متأثرا بالسلفية الجهادية، حتى صدرت في حقه أوامر بالقبض سنة 1992، ما اضطره إلى اللجوء إلى طاجيكستان، لينتهي به المطاف إلى ترأس حركة IMU الحركة الإسلامية الأوزبكية و نائبه هو طاهر يولداش و أهم اهدافها إسقاط حكومات آسيا الوسطى إقامة امارات إسلامية دستورها الشريعة.

تميزت الحركة بطابعها العسكري وإيمانها بالكفاح المسلح، فقد حاول النمنكاني السيطرة على وادي فرغانة وأعلنت حركته عن مسؤوليتها عن تفجيرات العاصمة "طشقند" 1999، كما أعلن ٩عن محاولته الفاشلة لقتل كريموف، كما تمكنت قواته من اجتياح

[1] جمال كمال إسماعيل كركوري: مرجع سبق ذكره

اقليم "بتكين" في قرغيزستان، كما تمكنوا مقاتلوا الحركة من إسقاط اقليم "سرخان" و ممر "كاجيك" لتكون الحوصلة فصل جزء لا بأس به من وادي فرغانة عن أوزبكستان ولم يعد يفصلهم عن العاصمة "طشقند" سوى 60 ميلا.

إزاء الوضع الراهن وتعاظم نفوذ الحركة الإسلامية، اضطرت الحكومة الأوزبكية الضرب بيد من حديد، واستخدام القوة محاولة ايجاد نوع التعاون العسكري مع جارتيها اللتان تتقاسمان معها وادي فرغانة الا وهما طاجيكستان وقيرغيزستان، وهذا من اجل القضاء على الحركة، وعلى إثرها شكلت هذه الدول قوة عسكرية مشتركة وشنت هجوما عنيفا على الحركة في سنة 2000 ما اضطر نمنكاني إلى التراجع إلى منطقة "تولدرا" كمرحلة أولى، ومع تضييق الخناق عليه اضطر إلى الالتحاق بحركة طالبان والقاعدة على الحدود الأفغانية.

وفي الأخير فقد مثلت الحركة الإسلامية الأوزبكية أحد الأذرع التي انشقت عن حزب النهضة بعد أن تدرب اتباعها على أساليب الحرب الأهلية في طاجيكستان قبل أن يعلنوا في أوزبكستان عام 1998 عن تشكيل حركتهم المسماة بالحركة الإسلامية الأوزبكية التي سرعان ما قمعت أمنيا وخبت مرحليا منذ العام 2001 منذ مقتل زعيمها يولدشيف في أفغانستان إبان الغزو الأميركي في أعقاب أحداث سبتمبر /أيلول.

وقد غيرت الحركة اسمها منذ العام 2001 إلى "الحركة الإسلامية التركستانية"، رغبة في توسعة النشاط وزيادة الأتباع[1]، وصنفت الحركة من قبل عديد من دول العالم حركة "إرهابية".

وصعد اسمها بقوة في الصدامات الدامية بين القوات الحكومية والمتمردين في أوزبكستان في منطقة أنديجان في مايو/ أيار2005.

3- حركة جماعة أبو سياف:

نشأت الجماعة عندما أعلن عبد الرسول سياف عن رفضه للحكم الذاتي الذي جاءت به اتفاقية طرابلس، واتهم ميسوراي بالعلمانية التي اهلته لها انتماءاته السياسية القديمة. أسست جماعة أبو سياف أوائل عام 1990، كما برزت الفئة المارقة كمجموعة إسلامية متشددة وعنيفة انفصلت عن الجبهة الوطنية لتحرير المورو؛ السكان المسلمين في الفيليبين، التي طالبت منذ نشأتها بتأسيس دولة إسلامية جنوب البلاد، وقد شجع المناخ الطائفي في البلاد بين المسلمين والمسيحيين عبد الرزاق جنجلاني في تأسيس الحركة

[1] علا أبو زيد: مرجع سبق ذكره

المتطرفة، وهو أحد الذين شاركوا في حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي، وتتلمذ على يد عبد الرسول أبو سياف أحد قادة الاتحاد الإسلامي الأفغاني[1]، التي تستمد جماعة أبو سياف الفيليبينية المسلحة اسمها منه كما ورد في تقارير لجنة أميركية باعتباره مُعلم خالد شيخ محمد، العقل المدبر للهجمات التي وقعت عام 11 سبتمبر (أيلول) 2001. وتعد هذه الجماعة ضمن لائحة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية.

وكون عبد الرسول جماعته المستقلة، جماعة ابو سياف الاسلامية، مؤكدا على الاسلامية اي التي اختارت الطريق الاسلامي وليس مجرد التحرير، ويؤمن عبد الرسول بالجهاد بالنفس والمال، كما تعتبر الجماعة ابو سياف من أكثر الحركات الاسلامية عنفا وتطرفا في جنوب شرق اسيا، على الرقم من قلة عدد مقاتليها مقارنة بالحركات الأخرى.

كما تسعى الجماعة إلى إقامة دولة إسلامية في اقليم "مينداو" ولكنها تلجأ إلى العنف لتحقيق ذلك.

و من اهم قادة الجماعة عبد الرزاق جنجلاني الذي قتل في 18 ديسمبر 1998 و هو قائد ميداني من اصول ليبية في اشتباك مع الشرطة الفلبينية ما أدى إلى انحسار نفوذ المجموعة مؤقتا، إلى أن عاد للنشاط مع مبايعة الاخ الشقيق لعبد الرزاق جنجلاني و المعروف بأبي سليمان، شهدت إثرها الفلبين موجة من التفجيرات ادت الى مهلك المئات من المدنيين و افراد الشرطة و الجيش، فألقت قنابل حارقة في عام 2004 اسفرت عن 116 قتيل، بينما تفجيرات دافاو و سانتوس و العاصمة مانيلا في 2005 اودت بحياة 200 شخص و أسوئها التي تزامنت مع اعمال قمة "آسيان" في 2008، كما قامت الجماعة بعمليات اختطاف اشهرها اختطاف 21 سائح غربي من جزيرة "سيادان" الماليزية و قامت كذلك باغتيال نائب من البرلمان الفلبيني في 2006؛ وقد أمر الرئيس رودريغو دوتيرتي القوات المسلحة بتدمير حركة أبو سياف واصفاً إياها بالعدو الحقيقي مؤكداً أن الجماعات الإرهابية المحلية كأبو سياف ومقاتلي المتطرفين بباجسامورو وجيش الشعب الجديد من الحزب الشيوعي في الفيليبين صاروا أكثر جرأة واستغلوا فترة انشغال الحكومة بالشان الداخلي لخدمة أنشطتهم. كما دعا الرئيس إلى بناء نظام جديد أكثر أمناً وإنسانية وعدالة ونبذ العنف والقوة المتطرفة والوحشية، واصفاً حركة أبو سياف بـ "الإرهابية التي لا أيديولوجية لها". وهذا ما دفع بقوات الجيش للقيام بأعمال نوعية تمثلت في القضاء على رؤوس الحركة فالجنجلاني قتل في اشتباك مع الجيش سنة 2006، بينما قتل ابو سليمان في 2008 ما أدى إلى فقدان الكثير من التأثير.

[1] نهى السدمي: مرجع سبق ذكره

فمنذ قيامها إلى تأسيس امارة إسلامية تحكم الشريعة في "مينداو" كما ترفض الحركة اي شكل من أشكال الحوار ففي في 2010 اصدرت بيانا تهدد فيه بعرقلة مسار الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

في حين تصر الحكومة الفلبينية على وجود اتصال بين جماعة أبو سياف وجبهة تحرير "مورو" ووجود تنسيق بين الحركتين تمثل في القيام بأعمال عنف مشتركة الا أن الجبهة تنكر ذلك من الأساس وتنفيه من الأساس وهو عار من الصحة تماما.

في حين نصل الى خاتمة فصلنا هذا والتي خصصناها للحركات الإسلامية في آسيا وتناولنا فيه خصوصياتها والعوامل المؤثرة فيها إضافة الى تطرقنا الى أهم وأشهر التنظيمات فيه وأبرز رواد الحركة الأسيوية هناك

خريطة لأهم الحركات الإسلامية في وسط آسيا

المصدر: http://www.studies.aljazeera.net

الفـــــــــــــصل الثالث:

"حركة طالبان بين الفكر والتنظير، والمقاومة الى السلطة"

سنتناول في هذا الفصل الأخير حركة طالبان كدراسة حالة بشيء من التدقيق والتفصيل باعتبار الحركة مثال الحركة الإسلامية المعاصرة الناجحة، اذ تعد تجربة طالبان مصدر إلهام لجميع الحركات والتنظيمات الإسلامية فتجربتها الداخلية والخارجية ومقارعتها لأعتى قوتين عسكريتين المتمثلة في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لجدير بالدراسة والتحليل.

ومن الأسباب الرئيسية التي لفتت الانظار لأفغانستان يكمن الأهمية الجيوبوليتيكية التي تتمتع به المنطقة، فهي تتوسط كل القوى العسكرية النووية الفعلية والمحتملة وهي (روسيا والصين والهند وباكستان، إيران)، كما تعد الحلقة الأخيرة في سلسلة حصار الصين، هذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك واجتياح أفغانستان والذي لا يعني بالضرورة تحقيق أهدافها المعلنة فقط، ولكن لتحقيق مصالحها الحيوية العالمية والتي لا تعلن عنها مطلقا.

المبحث الأول: " الخريطة العرقية والدينية لأفغانستان"

شمل الأراضي الأفغانية منطقة جبلية تبلغ مساحتها 245000 ميل مربع، ما يعادل مساحتي ولايتي "نيومكسيكو" و "أريزونا" مجتمعتين، وهي في الواقع محور العجلة بحيث تحدها من جهة الشمال جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وباكستان جنوبا، ومن الغرب إيران والصين من جهة الشرق، وعلى هذا النحو فأنها تقع على محاذاة عدة طرق تجارية تاريخية والتي تصل الشرق بالغرب، كما ان موقعها الجغرافي كان ولعدة قرون المحدد السياسي والمتغير الوحيد في سياستها الخارجية.

أما من حيث الأصل العرقي والإثني والديني واللغوي، فغالبية الأفغان مسلمون سنة ماتريدية صوفية على مذهب أبي حنيفة، وعرقيا هم من طائفة البشتون او "باثانس" في كتابات المستشرقين.[1]

كما يشكل البشتون نحو 40% من مجموع السكان، ثم يليهم الطاجيك بمجموع 20%، اما المجموعات الثلاثة الباقية الكبرى فهي كل من "الهازاراس" وهو شيعة، و "أوزبيكس" و "الايماك"، كما تعرف أفغانستان تنوع لغوي لا نظير له وتمييز كل إثنية بلغتها ولهجتها الخاصة بها، فنجد لغة " الباثوو" للبشتونيين ولغة "الداري" للطاجيك، على العموم فإن أغلبية الافغان مسلمون سنة بنسبة 90% والباقي شيعة اثنا عشرية 10%.

و هكذا، فعندما تكون الهوية الدينية هي الأبرز، فإن المحدد في السياسات الداخلية و الخارجية يكون المتغير الديني فإختيار الحلفاء و تصنيف الأعداء يكون على اساس عقدي، لهذا فالعلاقة جد طيبة مع السعودية و باكستان بينما يسودها التوتر و الحذر مع كل من إيران و تركيا و دول الغرب هذا من جهة، و من جهة اخرى فإن هذا التداخل و التوزيع القبلي للسكان حسب ما وضحته الخريطة سابقا، يوضح الطبيعة المعقدة للمكونات القبلية بالشكل الذي يستبعد فكرة التقسيم و التفكك و إنفصال بعض الأقاليم، الى جانب التداخل العرقي على مستوى المناطق الحدودية مع دول الجوار ما يعمق فكرة التأثير المتبادل بين أفغانستان و دول الجوار.

والجدير بالذكر ان الهوية " البشتونية" تعتبر اهم الهويات المشكلة للقومية الأفغانية، وهي القبائل الأكثر قوة ونفوذ وسيطرة وإنتشار وهذا راجع لسببين:

[1] زيدان زياني: أثر التدخل العسكري في الدول العاجزة، دراسة مقارنة لحالتي أفغانستان والصومال، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 ص205

1- إن هذه الجماعة قد سيطرت على السياسة والمجتمع الافغاني لمئات السنين بحيث خرج من الإثنية العشرات من السلالات التي حكمت الهند وإيران.

2- الهوية البشتونية لها أهمية بالغة وذلك بسبب ان الافغان _الحدود الباكستانية _ تم تأسيسها على أنها او كما يطلق عليها خط " دوراند" عام 1893، والتي قسمت العرق البشتوني إلى نصفين، والواقع فإن ما يطلق عليه بالباكستان هو اسم لمقاطعة حدودية يسميها كبار السن الافغان "بوشنانستان".

كما ان البارز في حياة البشتون هو إلتزامهم بشرائع الإسلام، كما ان جلهم حريصون على إتباع نظامهم القبلي ضمن تسلسل هرمي تنتهي بشيخ القبيلة والذي يسمى ب " بوشتونوالي" واشتهروا بجهادهم ضد الافغان والامريكان، كما وقفوا الند للند ضد الحكومات التي عينها الاستعمار، " قال بعض المحللين ان هذا الخلل في النظام هو قوة بحد ذاته، وذلك يعني بأن المقاومة لا يمكن قطع رأسها، ولكنه ليس من هذا القبيل، فمن دون الوحدة والتنظيم لا يمكن لهم أخذ المبادرة، وإذا أخذوا المبادرة فإن النصر سيكون غير ممكن"[1]

وعلى الرغم من التعدد القومي فإن المجتمع الأفغاني يعتبر واحدا من أكثر المجتمعات انسجاما وتجانسا من ناحية الدين والمذهب، فالأغلبية الساحقة من المسلمين السنة يتجاوز عددهم 90% من مجموع السكان، ويقدر نسبة الشيعة ما يقارب 10% وهذا ما ساعد على الحفاظ على استقرار البلاد.

وبعد انقلاب 1973 و إعلان الجمهورية الأفغانية، طفى على السطح الصراع السياسي على السلطة و ذلك أن القيادة الجديدة على رأس البلاد لم تستطع توطيد دعائم حكمها و في نفس الوقت كانت حكومة عميلة للسوفييت، ما نجم عنه انقلاب ثان سنة 1978 و لكن هذه المرة بقيادة الحزب الديمقراطي، و قبيل شهر فقط من نفي شاه إيران و قيام الجمهورية الإسلامية هناك، ما ظهرت الرغبة الشديدة للشعب الافغاني لإتباع القدوة الإيرانية، فخشيت موسكو على نفوذها في المنطقة و خافت من فقدان منفذها على المياه الدافئة، فأعلنت رسميا الاجتياح السوفييتي لأفغانستان في 27 ديسمبر 1979، قامت خلاله موسكو بدعم الحكومة الاشتراكية السابقة، ما دعي بكل القوى المعارضة للتكتل تحت راية المقاومة.

[1] زيدان زياني: مرجع سبق ذكره

وبعد الانسحاب السوفييتي من أفغانستان إلا أن الصراع على السلطة لم ينته، وكل المحاولات والمساعي التي بذلها " نجيب الله" لأنهاء الازمة وإعلانه لانتخابات في اوت 1992، وإعلانه عن تشكيل حكومة انتقالية بإشراف الأمم المتحدة وبأنه سوف يستقيل في الأول من تشكيل هذه الحكومة، فقد أعلنت المعارضة الأفغانية رفض هذه الاتفاقية واستمر القتال حتى سقطت "كابل" في يد المعارضة الأفغانية.[1]

ومن خلال رصد هذا النزاع المسلح على السلطة في افغانستان، نجد ان هناك تحالفين:

1- تحالف بزعامة " رباني" ويضم " عبد الرب الرسول سياف" والحركة الشيعية التابعة لآية الله محسن بجانب المقاتلين الذين هم تحت سيطرة الجنرال " إسماعيل خان

2- تحالف يضم " حكمتيار" والميليشيات الأوزبكية التابعة لعبد الرشيد دستم وعناصر الحركة الإسلامية الشيعية التابعة ل " عبد علي قراري".

كما ان الجهود التي بذلتها الأطراف الأفغانية المعتدلة قد فشلت في طرح خطة تسوية سياسية تستند إلى توزيع السلطة بين الأطراف المتنازعة عليها.

وفي هذه الظروف ظهرت حركة طالبان وهي تستند في تنظيمها طلاب الدين والمعاهد الدينية وقد بدأت حركة طالبان نشاطها من الربع الأخير من 1994، وقد تمكنت من السيطرة على حوالي 90% من أراضي أفغانستان وأصبحت منذ عام 1996 حكم فعليا 22 ولاية من أصل 30 ولاية، ورغم ان حكومة طالبان لم تأت إلى الحكم عبر انتخابات ديمقراطية فإنها قد حظيت بقدر كبير من الدعم الشعبي، ويعود ذلك لسببين:[2]

1- إن مجيئها إلى الحكم اعتمد على مرتكزات شرعية منحتها القبول المحلي الداخلي والتي أعلنت بإن الغالبية العظمى من أعضائها المؤسسين هم من البشتون

2- حركة طالبان حركة سنية تعكس التوجه المذهبي لغالبية سكان أفغانستان

[1] Zachary Abuza: Militant Islam in Southeast Asia Crucible of Terror – Lynne Rienner Publishers: www.muse.jhu.edu

[2] زيدان زياني: مرجع سبق ذكره

3- نجحت حركة طالبان في جمع السلاح من أيدي الشعب الأمر الذي مكنها من بسط الامن الشامل في كافة الولايات القابعة تحت سيطرتها.

ونتيجة لصعود الحركة، حدث انقسام حاد داخل المجتمع الافغاني نجمت عنه حرب أهلية، لذلك وجدت ادارة " بيل كلينتون" ان امدادات الطاقة اصبحت في خطر و ان طالبان و جناحها العربي المتمثل في تنظيم القاعدة باتا يشكلان خطر حقيقيا على الأمن القومي الأمريكي، و من هنا بدأ الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و حركة طالبان في كانون الأول 1997، في حين سعت طالبان في التفاوض مع الإدارة الأمريكية لنيل الاعتراف بها كحكومة شرعية لدولة أفغانستان خاصة بعد ان اعترفت بها كل باكستان و المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة، و قد سبق للحركة ان ساومت الولايات المتحدة للاعتراف بها مقابل إنشاء خط أنابيب نفطي، غير ان كل قنوات الاتصال قد قطعت بعد ان أيقنت الحركة استحالة الاعتراف بها عالميا لان الأمم المتحدة اعترفت فقط بحكومة المعارضة المتمثلة في "برهان الدين رباني" ، لذا قررت الولايات المتحدة التخلص من قادة الحركة " الملا محمد عمر" و القائد الميداني " أحمد شاه مسعود".[1]

كما لا نغفل أيضا دور العوامل الخارجية التي كانت سبب في ظهور الحركة وتوسعها بهذه السرعة وهي:[2]

1- قناعة باكستان وحلفائها بعدم جدوى دعم المعارضة القديمة المتمثلة في الحزب الإسلامي.

2- رفض التحالف الباكستاني الغربي التعاون مع حكومة رباني وهذا يرجع إلى:

2-1- هي حكومة محسوبة على الأصولية الإسلامية بيننا حكومة "بيناظير بوتو" تعد نفسها علمانية حداثية

2-2- حكومة رباني اندفعت إلى التحالف مع روسيا والهند والصين وإيران ولا يخفى العداء بين الهند وباكستان، اضافة الى محاولات امريكا التضييق على إيران.

2-3- تزعم الولايات المتحدة الأمريكية حملة لتشويه صورة الإسلام ومنح كل الامتيازات للتيارات العلمانية المناوئة.

وقد ظلت الحركة القوة الوحيدة والمسيطرة على البلاد إلى غاية وقوع احداث 2001/09/11 التي نسبت إلى تنظيم القاعدة

[1] زيدان زياني: مرجع سبق ذكره

[2] Clayton Thomas, Taliban government in Afghanistan: Background and issues for congress, congressional research service, November,02 2011: https://www.crsreports.congress.gov

بزعامة " أسامة بن لادن " الذي تأويه طالبان وهذه الأخيرة رفضت رفضا تاما تسليمه إلى الإدارة الأمريكية.[1]

[1] المصدر: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

المبحث الثاني: " نشأة طالبان وعلاقتها بالجماعات الاسلامية الأخرى بعد الانسحاب الأمريكي"

1- حركة طالبان من النشأة الى مقاومة الاستعمار الى السلطة:

تعود نشأة حركة طالبان إلى مطلع الثمانينات من القرن الماضي عندما تم تجنيد وتطوير معظم المجندين الذي دربهم السلطان " أمير" وهو أحد ضباط الاستخبارات الباكستانية، ما شكلوا بعدها نواة الحركة، علاوة على تدفق مئات الملايين من الدولارات سواء من الولايات المتحدة الأمريكية او من المملكة العربية السعودية.

وكان أول ظهور رسمي لهذه الحركة بهذا الإسم، سنة 1994، عندما شاع خبر اختطاف واغتصاب فتاتين في منطقة تابعة لأحد الأحزاب الموالية للحكومة في قرية قرب مدينة "قندهار"، ونما هذا الخبر إلى "الملا عمر" فشكل قوة صغيرة تقدر بثلاثين رجلا لتحرير الفتاتين، ونجح في ذلك، فقام بشنق المسؤولين عن هذا الفعل الشنيع، ليصير هذا اليوم هو يوم الإعلان الرسمي عن ميلاد حركة طالبان والتي تعني بالبشتونية " جمع طلاب العلم"، لتصير " قندهار" أحد معاقل الحركة.[1]

ولم يمض الكثير من الوقت حتى تمكنت طالبان من السيطرة على غالبية الأراضي الأفغانية، لتعلن بعدها "إسلام آباد" الاعتراف بها سنة 1995، هذه السنة التي عرفت احداث حاسمة اهمها السيطرة الكلية على آخر مناطق نفوذ " حكمتيار " جنوب كابول، ثم السيطرة على غرب كابول وقتل " عبد العلي مزاري" رئيس حزب الوحدة الشيعي، وأخيرا دحر قوات الرئيس " رباني " الذي كان مسيطرا على مدينة "هرات".[2]

تصريحات السفير الروسي، إلى جانب حرص الرئيس بوتين و مبعوثه الخاص إلى أفغانستان، بتحميل المسؤولية 25 للولايات المتحدة الأمريكية والغرب عن عدم استقرار الوضع في البلاد والمنطقة وتفجر الأزمات السياسية والأمنية نتيجة فرض نماذجهم السياسية على الشعوب الأخرى المختلفة، ودعم ما تعتبره روسيا فوضى ومزاعم القيم الديمقراطية الغربية، يوضح أن العالقة المستقبلية بين روسيا وأفغانستان والتداعيات المحتملة لوجود طالبان في السلطة ستكون مبنية على تقييم توجه الحركة الأمني والعسكري، وبأنها ستظل رهينة عدم من دون استبعاد ، و بطبيعة الحال ، محاولة 26 تورط الحركة في تهديد المصالح الروسية ودعم الجماعات المسلحة على حدود الدول الحليفة لها، موسكو الرامية إلى استغلال الانسحاب الأمريكي، لعقد شراكات اقتصادية وعسكرية، سواء مع الحركة أو أطراف

[1] أهم ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول أفغانستان، الجزء الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2021: https://www.horsiraq.net

[2] زيدان زياني: مرجع سبق ذكره ص90

أخرى في البالد، أو بغية التعاون مع قوى دولية وإقليمية أخرى مثل الصين وتركيا وإيران لا ينفي التركيز على هذه الدول والقوى السالفة الذكر.

غياب الاهتمام بالموضوع الأفغاني وتأثير سيطرة حركة "طالبان" بالنسبة لدول وقوى خارجية أخرى كالهند وبلدان الإتحاد الأوروبي وبريطانيا، لكننا لم نتطرق إليها لاعتقادنا بانكفاء أدوارها مستقبلا وانحسار انشغالاتها.

فبالنسبة للدولة الهندية فهي لن تخرج عن مراقبة تحركات باكستان، وبالنسبة للدول الأوروبية وبريطانيا فستبقى متعلقة بمسألة التعامل الدبلوماسي والتعاطي مع التهديدات الإرهابية وملف الهجرة، كما أن تحركاتها تظل رهينة بتوجهات الحليف الأمريكي بالدرجة الأولى.

و في سنة 1996 سقطت "كابول" بصفة رسمية بعد الانسحاب الكلي لقوات " أحمد شاه مسعود" و اتجهت إلى الشمال، كما أقدمت على إعدام الرئيس الشيوعي السابق " نجيب الله "، و في 1998 سقطت مدينة " مزار الشريف" في يد الحركة، و قبل نهاية ذلك العام كانت طالبان قد سيطرت على 22 مقاطعة من اصل 31، أما باقي الأراضي فقد كانت خاضعة لتحالف قوات الشمال المسماة المعروف باسم " شورى نزار"، هذا الأخير المكون من ثلاث عرقيات مختلفة، الطاجيك و الاوزبك و حزب الوحدة بزعامة "كريم خليلي" الذي سيطر على مقاطعة " باميان" قبل ان تدخلها قوات طالبان في نهاية سنة 1998. [1]

وقد كان للانتصار المدوّي الذي حققته حركة طالبان، بعد عشرين عاماً من المقاومة، على الولايات المتحدة وحلفائها، واضطرار الأمريكان للخروج المرتبك اللاهث من أفغانستان، تاركين نظام الحكم الذي دعموه لسنوات طوال يتهاوى كما تتهاوى أوراق الخريف في مشهد تاريخي مذهل؛ هو انتصار يستحق أن يُدرس كتجربة متميزة من تجارب العمل المقاوم والتحرر من الاستعمار وأذنابه، وأحد المحطات التاريخية المهمة في القرن الحادي والعشرين. مهما حاول الإعلام الغربي، المهيمن عالمياً، أن يُخفف من وقع الهزيمة، فإن مجرد طرح الحقائق الموضوعية المدعمة بالإحصاءات كفيل بكشف الغطاء عن حالات الإيهام التي يحاول السياسيون الغربيون والعديد من الأدوات الإعلامية تقديمها. فمن كان يتصور أن عشرين سنة من الاحتلال الأمريكي المدعوم بقوى كبرى تشارك في حلف النيتو، فشلت في فرض نموذجها وفي تغيير الوجه الحقيقي لأفغانستان؛ وفشلت في كسر شوكة حركة مقاومة تملك إمكانات بسيطة لكنها ملتحمة مع شعبها، كما فشلت في إنشاء منظومة سياسية وبنية "دولة عميقة" تتساوى أو تتماهى مع المصالح الغربية. وذهب ما

[1] عادل إبراهيم العدينات: الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، رسالة ماجيستر 2018

يزيد عن تريليون دولار (ألف مليار) أنفقته أمريكا أدراج الرياح، وهو مبلغ هائل يشير إلى مدى الاستنزاف والإنهاك الذي عانته أمريكا، إذ إن متوسط الإنفاق السنوي الأمريكي على مشروعها في أفغانستان كان نحو خمسين مليار دولار، وهو ما يوازي ميزانيات عسكرية سنوية لقوى عالمية كبيرة (مقارب للميزانية العسكرية البريطانية والعسكرية الفرنسية، وأعلى من الميزانية العسكرية الألمانية)، كما يزيد عن 13 ضعف الدعم السنوي المقدم للكيان الصهيوني. ودرّبت أمريكا وحلفاؤها جيشاً من نحو 300 ألف عسكري، تهاوى سريعاً مع اقتراب الخروج الأمريكي من أفغانستان. وبالرغم من ''الجعجعة'' الإعلامية، والحديث عن الديمقراطية والشفافية، والدولة الحديثة،[1] فإن النظام السياسي الذي رعته الولايات المتحدة كان أحد أفسد الأنظمة في العالم؛ ويكفي أن نعلم أن المؤشر العالمي لمدركات الفساد لسنة 2020 يضع أفغانستان في الترتيب 173 من أصل 179 بلداً. والإعلام الذي يركز على المخاوف من طالبان وسلوكها المحتمل؛ لا يكلف نفسه عناء التفسير الموضوعي لنجاح طالبان، بعد عشرين سنة من الحرب القاسية والقذرة، ومن التشويه العالمي والمحلي الممنهج لطالبان ومقاومتها. كما لا يكلف نفسه طرح المسؤولية القانونية والأخلاقية عن مقتل نحو120 ألفاً من المدنيين الأفغان الذين راحوا ضحية التدخل العسكري الأمريكي وحلفائه. وحتى مشاهد إجلاء الأمريكان والمتعاونين (والعملاء) من مطار كابل، لم تكن مجرد ''حالة إنسانية'' كما يجري تصويرها؛ وإنما يجب أن يُستصحب مع هذه الصورة حالة التسامح التي قدمتها طالبان، وحالة التعالي عن الجراح؛ في وجه من قاتلوها، وأعانوا أعداءها، وكانوا جزءاً من منظومة الفساد التي انهارت بالخروج الأمريكي، مع ملاحظة أن كل الأنظمة الثورية تملك حق محاسبة مواطنيها على ما جنته أيديهم بعد الاستقلال والتحرير. أما الطريقة البئيسة والمهينة التي شهدتها طوابير ''الهاربين'' فهي ما يجب أن يحاسب عليه الطرف الأمريكي وليس طالبان.

لقد نجحت طالبان لأن رؤيتها ورسالتها وبوصلتها كانت واضحة لم تتغير، ولم تتلجلج في هويتها الإسلامية، ولا في مقاومة الاحتلال، ولا في طريقة التعامل مع الحكومة التي نشأت في رعاية الاحتلال

ونجحت طالبان لأنها ظلت ملتحمة بالشعب الأفغاني وهويته وتراثه وحياته اليومية، ولم تكن بحاجة إلى الإسراف أوالاستغراق في المظاهر البيروقراطية والنفقات الإعلامية والوفود والسفارات والبعثات الخارجية، حيث أخذت منها فقط ما يتناسب مع ضرورات العمل، وما يتناسب مع قطف الثمار عند اقتراب الانتصار؛ لم تكن بحاجة لشكليات الدولة "الرأسمالية" المسماة "حديثة"، لتبدو مقبولة للآخرين؛ ولا لإنشاء مظاهر مصطنعة من "الرفاه تحت الاحتلال" كما يفعل البعض (كمنظومة السلطة الفلسطينية وقيادتها).

[1] أهم ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول أفغانستان: مرجع سبق ذكره

ومن عوامل نجاح الحركة كذلك انها لم تكن تعاني من ضغط الوقت ومرور الزمن، ولم تكن تعاني من وجود قيادات مسكونة بالظهور الإعلامي ولا بالرمزية الشخصية، ولا باللهاث حول تحقيق منجزات (أي منجزات) مهما كانت ضئيلة، لتقوم بالنفخ فيها وتضخيمها، لتظل في دائرة الضوء كما يفعل آخرون. ومن عوامل تفوق طالبان لأنها استفادت من خبرة السنوات الماضية في تطوير إمكاناتها السياسية والقيادية؛ فقدمت نموذجاً صلباً عندما تعلق الأمر بخروج قوات الاحتلال الأمريكي وحلفائه، وعندما تعلق الأمر بطريقة التعامل مع الحكومة التي نشأت في ظل الاحتلال؛ وقدمت في المقابل نموذجاً منفتحاً ومرناً في استيعاب كافة مكونات الشعب الأفغاني، وفي تبديد المخاوف تجاهها من خلال إصدار العفو العام حتى عن قوات الجيش والأمن الأفغاني، وعن رجال النظام السابق. [1]

وهي الآن تسعى إلى محاولة تشكيل حكومة تستوعب الشرائح والقوى الأفغانية المختلفة؛ كما أبدت مرونة أوسع في التعامل مع قضايا التعليم والمرأة وغيرها من المسائل التي يثيرها الإعلام الغربي، وأبدت طالبان انفتاحاً سياسياً على البيئة الإقليمية والدولية، وقدمت طمأنة لدول الجوار بما فيها الصين وروسيا والهند وإيران وباكستان من جهة، و من جهة أخرى فإن الخروج الأمريكي لا يبدو مرتبطاً بأي صفقة مع طالبان، ولكنه ثمرة مقاومة لهذه الحركة ضد الاحتلال؛ خصوصاً أن التقارير الأمريكية نفسها كانت تشير إلى معضلة بقائها في أفغانستان وضرورة الانسحاب قبل أكثر من عشر سنوات، كما أن ترامب بالرغم من غروره وعجرفته وتطرفه هو الذي اضطرت إدارته لبدء التفاوض مع طالبان (في الدوحة) بالرغم من تصنيفها كحركة إرهابية؛ بعد أن فرضت نفسها فرضاً وتمكنت من السيطرة على نحو ثلثي الأرض الأفغانية. أما الانسحاب الأمريكي الأخير وسقوط الحكومة فقد سبقته سيطرة طالبان على أكثر من 80 في المئة من الأرض، ولم يبق أمامها سوى السيطرة على مراكز الولايات. [2]من ناحية أخرى، فلعل أمريكا والقوى الكبرى وتلك التي لها مصالحها في أفغانستان ترى في استلام طالبان للحكم عملية ''توريط'' تؤدي إلى مزيد من ''عقلنة'' وواقعية طالبان؛ وتجبر طالبان على معالجة الملفات المعقدة المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، والتي ستكون فيها تحت المحك والاختبار أمام الشعب الأفغاني، خصوصاً مع ما قد يتطلبه ذلك من إمكانات هائلة وربما الدخول في علاقات اقتصادية وقروض واحتياج خبرات خارجية، قد تفتح المجال للغرب وللقوى الإقليمية للعودة من ''الشباك''، وهو ما قد تراهن عليه أمريكا وحلفاؤها.

[1] Zachary Abuza: مرجع سبق ذكره
[2] Clayton Thomas: مرجع سبق ذكره

بالتأكيد، فإن أمام طالبان تحديات هائلة واستحقاقات كبرى؛ ولعلها تجد في تحديات تقديم النموذج الإسلامي المعاصر، وتحديت التنمية والنهضة، وبناء العلاقات الإقليمية والدولية المتوازنة.. تحديات لا تقل (إن لم تَفُقْ) تلك التحديات التي واجهتها في المقاومة والتحرير. وهو ما على طالبان التعامل معه بحذر وحزم وحكمة، مع ما تتطلبه المرحلة من إبداع وانفتاح واستيعاب لقوى وطاقات الشعب الأفغاني والأمة المسلمة.

2 – علاقة حركة طالبان بالتنظيمات والحركات الجهادية الأخرى بعد الانسحاب الأمريكي سنة 2020:

عبّر العديد من عناصر الحركة الجهادية – خاصة الأفراد المرتبطين بشبكات تنظيم «القاعدة» أو «هيئة تحرير الشام» – عن فرحتهم باستيلاء "طالبان" السريع على البلاد، معتبرين ذلك تأكيداً على أن صبرهم وثباتهم الأيديولوجي سيجلب لهم حظوةً عند الله. وبغض النظر عن وعود "طالبان" بإبقاء العناصر الإرهابية الأجنبية تحت السيطرة، فإن انتصارها يعزز بالفعل عناصر داخل الحركة الجهادية وقد يؤدي مجدداً إلى تحفيز مجيء المقاتلين الأجانب إلى أفغانستان.

يثير سقوط كابول عدداً من التساؤلات حول مستقبل الحركة الجهادية، بدءاً من الخطط التي تدرسها التنظيمات العالمية مثل «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» («داعش»)، وصولاً إلى ردود فعل الجهات الفاعلة المحلية مثل «هيئة تحرير الشام» – الجماعة السورية التي تعتبر حركة "طالبان" نموذجاً لها. إن الإجابة على هذه الأسئلة يمكن أن تساعد صانعي السياسات على فهم أفضل للحالة الراهنة وكيف يمكن أن تتغير البيئة في المستقبل.

أ – وضع المقاتلين الأجانب في أفغانستان:

في كانون الأول/ديسمبر 2018، صرّح مسؤولٌ كبير في حركة "طالبان" لشبكة "إن بي سي نيوز" أن «هيئة تحرير الشام» تضم ما بين 2000 – 3000 مقاتل أجنبي. وجاء معظم هؤلاء الأفراد من باكستان أو شينجيانغ أو طاجيكستان أو أوزبكستان أو القوقاز أو تونس أو اليمن أو المملكة العربية السعودية أو العراق[1].

وبالمثل، كان يتدفق سيلٌ مماثل من المجنّدين الأجانب للانضمام إلى صفوف تنظيم «الدولة الإسلامية» في أفغانستان. ويصعب تحديد رقم محدد، لكن جزءاً كبيراً من قيادته المحلية باكستاني، كما جاءت عناصره من أوزبكستان أو طاجيكستان أو قيرغيزستان أو

[1] نشأت وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مجلد 34، عدد1، مارس2020

روسيا أو شينجيانغ أو الأردن أو إيران أو تركيا أو إندونيسيا أو بنغلاديش أو الهند أو جزر المالديف أو الجزائر أو فرنسا.

وتواصل الجماعات الأخرى التي يديرها الأجانب العمل في أفغانستان أيضاً، بما فيها تنظيم «القاعدة» و«الحركة الإسلامية لأوزبكستان» و«كتيبة الإمام البخاري» و«الحزب الإسلامي التركستاني». وتعتبر الجماعة الأخيرة مصدر قلق كبير للصين نظراً لجذورها في مقاطعة شينجيانغ في البلاد. وبهذا المعنى، فإن الأحداث في أفغانستان قد تمنح واشنطن وبكين دافعاً مشتركاً للتصدي بشكل منسق لتهديد العمليات الجهادية الخارجية. وتتمتع أفغانستان بتاريخ حافل بتجنيد المقاتلين الأجانب، والشبكات الجهادية الموجودة، وما لا يقل عن بضعة آلاف من المقاتلين المتواجدين بالفعل في الساحة، لذلك من المرجح أن يُلهم انتصار "طالبان" على قيام حشد آخر.

عبّر العديد من عناصر الحركة الجهادية – خاصة الأفراد المرتبطين بشبكات تنظيم «القاعدة» أو «هيئة تحرير الشام» – عن فرحتهم باستيلاء "طالبان" السريع على البلاد، معتبرين ذلك تأكيداً على أن صبرهم وثباتهم الأيديولوجي سيجلب لهم حظوةً عند الله. وفي الوقت نفسه، لم تُدلِ القيادة المركزية لـ تنظيم «القاعدة» أو فروعها بأي تعليق رسمي حتى الآن، وهو ما كان ليثير الاستغراب لو لم تكن تفاعلاتها الإعلامية بطيئةً خلال السنوات الأخيرة – وهي أحد الأسباب العديدة التي جعلت تنظيم الدولة الإسلامية» و«هيئة تحرير الشام» تتفوقان على تنظيم «القاعدة» في بعض النواحي. ومع ذلك، فإن الردود التي شوهدت حتى الآن على الإنترنت من المناصرين الفرديين لـ تنظيم «القاعدة» وفرعها "وكالة ثبات الإخبارية" تدل على أن التنظيم سيحتفل رسمياً بالنصر في مرحلة ما.[1]

وفي المقابل، ابتهج أيديولوجيّو «هيئة تحرير الشام» على الفور بالأنباء من كابول، لأنهم يأملون في تحقيق الأمر نفسه في دمشق يوماً ما. وكتب أحد كبار عناصرها قصيدةً بهذه المناسبة، قال فيها: "يا إله البشر، نريد النصر/ به تباركون الشام الشريفة/ كما شرّفتموها شرّفوا أرضاً/ تتوق إلى كسر بشار العميل". وكتب أيديولوجي آخر يدعى أبو الفتح الفرغلي: "اللهم بارك في رجال "طالبان" الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه وما بدلوا تبديلا. نصر «طالبان» درس للأمة في الثبات على الحق إلى تحقق النصر". وبالمثل، أعلن زعيم «هيئة تحرير الشام» أبو مارية القحطاني: "أن انتصار «طالبان» انتصار للمسلمين، انتصار لأهل السنة، انتصار لجميع المظلومين". وفي منشور آخر، حث أتباعه على اغتنام هذه الفرصة لبناء محور إسلامي بين «هيئة تحرير الشام» وحركة "طالبان" وتركيا وباكستان – ففي رأيه أن هذه الجماعات والدول هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي تعيد السياسة الإسلامية والجهاد إلى

[1] نشأت وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مجلد 34، عدد1، مارس2020

مكانهما الصحيح، على عكس العديد من الأنظمة العربية التي "انحرفت".[1]

وفي الأيام أو الأسابيع المقبلة، من المحتمل أن يحيي المسؤولون في «هيئة تحرير الشام» النصرَ من خلال معرض محلي أو سلسلة من المنتديات التي تشيد بأهمية ما فعلته "طالبان" وتشرح الصلة بينه وبين الوضع في سوريا. وقد أظهروا بالفعل فرحتهم في الشوارع، على سبيل المثال من خلال إعطاء البقلاوة للسائقين والمارة في سلقين ومعرة مصرين وحريم والدانا وإدلب.

أما قيادات تنظيم «الدولة الإسلامية» فهي على الأرجح غير مسرورة برؤية "طالبان" تجدد نفسها لتصبح ما يسمى بـ "إمارة أفغانستان الإسلامية"، فهذا النصر يُخمد بريق مشروع الخلافة الذي ترعاه «داعش» في العراق وسوريا، لا سيما أن "طالبان" تسيطر الآن على دولة بأكملها، وهو ما لم يحققه تنظيم «الدولة الإسلامية». بالإضافة إلى ذلك، كانت قوات "طالبان" و«داعش» تقاتل بعضهما البعض بشكل نشط منذ عام 2015، عندما أعلن تنظيم «الدولة الإسلامية» لأول مرة عن وجوده في أفغانستان. ويبدو أن هذه العمليات العدائية ستستمر – حيث ستواصل "طالبان" بلا شك جهودها لقمع عمليات «داعش» في أفغانستان، بينما لا يزال تنظيم «الدولة الإسلامية» يكره ما يعتبره أوجه قصور في أيديولوجية "طالبان". على سبيل المثال، يتهم قادة «داعش» حركة "طالبان" بالتساهل المفرط في حالات "البدعة". كما زُعم أن "طالبان" قد أوعزت إلى أتباعها بعدم مهاجمة المساجد أو المقامات الشيعية، بل أرسلت عناصر من قِبلها لحضور مراسم شيعية لإحياء ذكرى عاشوراء. ومن المرجح أن يقوم تنظيم «الدولة الإسلامية» بشجب الحركة بشدة على هذه الأعمال في عدده المقبل من صحيفة "النبأ".

على الرغم من أنه لا يمكن لأحد التنبؤ بمسار الأحداث في أفغانستان، إلا أن العديد من التطورات تستحق مزيداً من الاهتمام. فقد أدى استيلاء "طالبان" على البلاد إلى عمليات هروب من السجون أسفرت عن إطلاق سراح عناصر من تنظيم «القاعدة» (ومن المحتمل أن تكون عناصر في جماعات أخرى أيضاً). وكان لسقوط "قاعدة باغرام الجوية" أهمية خاصة في هذا الصدد، لأنها كانت تحتجز أهم سجناء تنظيم «القاعدة». ومن المرجح أن يؤدي هذا التدفق من قدامى[2] المحاربين الجهاديين إلى تحفيز جهود تنظيم «القاعدة» لإعادة بناء بنيته التحتية المحلية. وفي غياب أي معلومات عن هوية الفارّين، من الصعب معرفة ما إذا كانت الشخصيات المعروفة السابقة لا تزال تعمل ضمن شبكة «القاعدة» في أفغانستان وباكستان أم لا، أو ما إذا كانت تتكون أساساً من شخصيات

[1] نشأت وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مجلد 34، عدد1، مارس2020

[2] الولايات المتحدة الامريكية وعقدين في أفغانستان، محاور الإخفاق، جزء2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2021: https://www.horsiraq.net

أحدث هذه الأيام، سواء كان أعضاؤها مقاتلين محليين أو إقليميين. ولسد هذه الفجوة وتمكين تقييمات أفضل لمستقبل تنظيم «القاعدة» في أفغانستان، يجب على الحكومة الأمريكية رفع السرية عن أسماء الشخصيات الرئيسية المسجونة في "باغرام" والمنشآت الأخرى.[1]

والسؤال ذو الصلة هو كم عدد عناصر تنظيم «القاعدة» خارج أفغانستان التي ستحاول العودة الآن بعد أن أصبحت "طالبان" في السلطة. ويحظى سيف العدل بأهمية خاصة، حيث يقيم في إيران منذ الغزو الذي أعقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر ويُعتبر وريثاً محتملاً لزعيم «القاعدة» أيمن الظواهري. وقد تَعتبر طهران عادل ورقة مساومة مع مسؤولي "طالبان"، لتأمين مصالحها في أفغانستان وضمان رفاهية الهزارة الشيعة المحليين.

ومن بين العائدين المحتملين الآخرين أعضاء تنظيم «القاعدة» الذين انتقلوا من أفغانستان إلى سوريا على مدار العقد الماضي للمساعدة في الفروع المحلية للتنظيم – أولاً «جبهة النصرة»، ولاحقاً جماعة «حراس الدين» بعد أن قررت «هيئة تحرير الشام» التي كانت تدور في فلكها سابقاً التخلي عن تنظيمها الأم والتركيز على أن تصبح سلطة محلية مستقلة. وقامت «هيئة تحرير الشام» التي كانت تدور في فلكها سابقاً التخلي عن تنظيمها الأم والتركيز على أن تصبح سلطة محلية مستقلة. وقامت «هيئة تحرير الشام» بشكل أساسي [بتعزيز سيطرتها] بإلحاقها الهزيمة بجماعة «حراس الدين» في حزيران/يونيو 2020، لذلك يشاع أن أفراد الجماعة الأخيرة الذين لديهم روابط تاريخية بالشبكة الأفغانية لتنظيم «القاعدة» في أفغانستان يسعون للعودة إلى هناك.

و لمنع عودة الجهاديين في أفغانستان، قامت بتشريعات جديدة ومع ذلك، فإن البنية التحتية الاستخباراتية القوية على الأرض، التي اعتمدت عليها واشنطن على مدى السنوات العشرين الماضية، هي اليوم بطور التغير أو الزوال كلياً، وبالتالي قد يكون من الصعب اعتراض العمليات الخارجية المستقبلية من قبل تنظيم «القاعدة» والجماعات الأخرى. وبناءً على ذلك، يجب على الحكومة الأمريكية مواصلة الضغط على "طالبان" للوفاء بمزاعمها بأن أفغانستان لن تُستخدم للتخطيط لهجمات إرهابية في الخارج – مع الاستعداد أيضاً لتدابير لمواجهة هذا التهديد إذا ثبت أن الحركة غير راغبة أو غير قادرة على الوفاء بتعهدها. وفي كلتا الحالتين، أدت عودة "إمارة أفغانستان الإسلامية" إلى تنشيط كوادر تنظيم «القاعدة» ومنحت «هيئة تحرير الشام» نموذجاً يحتذى به في سوريا.

[1] نشأت وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مجلد 34، عدد1، مارس2020

المبحث الثالث: " مستقبل أفغانستان تحت حكم حركة بعد الانحساب الأمريكي "

أ- تداعيات الانسحاب:

باتت أفغانستان جزءا من لعبة دولية و إقليمية كبيرة، و ستكون على الأرجح ساحة نزاع بين عدة لاعبين دوليين ضمن عدة محاور، و هذا استنادا إلى حزمة من المصالح الاستراتيجية الصاعدة لهذه القوى، تتركز في مجالات بناء الطرق التجارية الجديدة و الصراع على مصادر و أسواق الطاقة، و قد حاولت حكومة أشرف غني الاستفادة من هذا الصراع، لتحقيق جملة الأهداف الاقتصادية و الاستراتيجية المشار إليها سابقا، و مع عودة طالبان إلى الحكم بات من المحتم عليها إتباع نفس السياسة لضمان مصدر للدخل، كما يتوقع ان تتوجه الحركة أكثر نحو الشريك الصيني، لأنه لا يخفى على المتتبعين للشأن الأفغاني الدعم الصيني للحركة ليس فقط لأهمية أفغانستان بالنسبة لاستقرار الصين و حدودها بل حتى اقتصاديا من خلال مشاريع الحزام و الطريق، فواقع الأمر اثبت بالفعل أن أفغانستان باتت بالفعل رقعة شطرنج في إطار الاستراتيجية الصينية العالمية، علاوة على الدور الذي اكتسبته كابل في إطار التنافس الصيني-الهندي على النفوذ في اسيا الوسطى و جنوب شرق آسيا من خلال السيطرة على مناطق النفوذ و طرق التجارة الدولية، هذا الجو خلق حالة من التوافق الصيني-الباكستاني حول أفغانستان.[1]

تاريخيا، تعود المصالح الصينية في أفغانستان إلى ما قبل وصول طالبان إلى الحكم، و هي مصالح إستراتيجية ضخمة، تدفع ببكين الى تجاوز هوية و طبيعة النظام الاسلامي في أفغانستان، كما تعد مبادرة " الحزام و الطريق" هي المصلحة الصينية الأبرز في أفغانستان، و قد عبر عن أهمية أفغانستان في هذا السياق اتجاه الصين إلى ربط أفغانستان بمسارات ثلاثة ضمن مسارات المبادرة، هي " الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني " و ممر " الصين غرب باكستان "، إضافة إلى طريق الحرير الرقمي"، في هذا السياق، اتفقت كل من الصين و باكستان و أفغانستان في جوان 2017، على إنشاء آلية (الحوار الثلاثي) على مستوى وزراء الخارجية، و الذي عقدت جولته الأولى في العاصمة بيجين في 26 ديسمبر 2017، و قد اشار وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" في انتهاء أشغال المؤتمر إلى أن الصين و باكستان تدرسان توسيع نطاق الممر الاقتصادي بين البلدين ليضم مستقبلا أفغانستان. وفي سياق متصل، جرى ربط أفغانستان بالصين عبر خط سكة حديدية "هيمان ''Hyman _ و "بالك "Balk _الأفغانية، والذي دخل حيز الخدمة رسميا في 2016، كذلك وقع البلدان اتفاقا في أبريل 2017 على اتفاق لربط أفغانستان ب ''طريق الحرير الرقمي" عن طريق ممر

[1] أهم ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول أفغانستان: مرجع سبق ذكره

"وخان"Wakhan_، إضافة إلى خط الصين-باكستان للألياف البصرية.CPEC fibre optic connectivity .

فنجاح الصين في مشاريعها الكبرى في أفغانستان وأهمها الحزام والطريق سيساهم بالتأكيد في إعادة بناء النفوذ وإعادة رسم خارطة القوى، ما سيؤثر لا محالة في النظام العالمي، ما أعاد إلى الأذهان نظريتين قديمتين، الاولى لمالفورد ماكيندر Halford Mackinderالتي سماها) منطقة المركز (Heartland Theory _في سنة 1905 وفحواها أن من يسيطر على منطقة اوراسيا سيسيطر على العالم.

اما النظرية الثانية فتسمى بنظرية الاطراف (RimlandTheory_و صاحبها يدعى جون سبيكمان John_ Spykman سنة 1942 و مفادها أنه من يسيطر على سواحل اوراسيا سيسيطر على العالم).

اما عن مستقبل أفغانستان داخليا، فتكشف بعض المؤشرات السياسية والأمنية مدى حقيقة ومصداقية طالبان على المدى البعيد ويتمثل أبرزها في:

1- هيكل القيادة وصناعة القرار: تتكون البنية المورفولوجية لحركة طالبان على محورين:

- عمودي يمثله هيكل القيادة المركزية في الحركة
- أفقي يمثل الشبكات والجبهات المحلية التي يقودها القادة العسكريون بدرجة أولى، كما يحمي هذا النظام المحكم الحركة من الأزمات والصراعات الداخلية خاصة في وجود هيئة شرعية دينية على رأس القيادة.

2- غياب برنامج سياسي واضح بشأن خريطة المستقبل: على الرغم من انخراط طالبان في مفاوضات السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية التي احتضنتها العاصمة القطرية الدوحة، وتأكيد خطابها السياسي على الشمولية وعدم رغبتها في احتكار السلطة، إلا انها لم تقدم اي ضمانات على ذلك وتصورها السياسي للشأن الداخلي يلفه الغموض، حالة البلاد ضبابية معتمة، هذا فضلا إلى عدم التلميح إلى الدستور والاقتراع واي شكل من أشكال الديمقراطية، بل وحتى لم تغير اسمها وضل كما هو " الإمارة الإسلامية".[1]

3- استمرار النهج العدائي تجاه الأطراف الأفغانية الأخرى : في التسعينيات، قدمت نفسها الحركة كمنقذ للشعب الافغاني

[1] أهم ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول أفغانستان: مرجع سبق ذكره

الغارق في الفوضى و الفساد بسبب الحروب الأهلية، فكان تبرير حمل السلاح و إعلان الجهاد هو نوع من مواجهة الظلم و الفساد و الطغيان و تصحيح سلوك و عقيدة المجتمع، ثم بعد عودتها إلى أفغانستان بعد الغزو الأمريكي لها سنة 2001، اتخذت من مقاومة القوات الغازية حجة لقمع المناوئين لها بتهمة التعاون مع المحتل الصليبي الكافر فقامت بتصفية المئات من عناصر تحالف الشمال بزعامة " حامد كرزاي " المدعوم من الولايات المتحدة.

4- موقف الحركة من قضية المرأة والاقليات: أعلنت طالبان في 2019، عن ضمانها لحقوق المرأة في التعليم والصحة والشؤون الأسرية والاجتماعية، شريطة ألا تخرج تلك الحقوق عن إطار الشريعة الإسلامية ولا تتضمن ترويج لقيم وثقافة الغرب العلمانية، لكن إلى حد الآن لم نرى على الواقع هذه الضمانات، بل العكس تماما ففي 2022 قامت الحركة بفرض النقاب وضرورة تغطية الوجه على النساء العاملات في حقل الاعلام والإذاعة ونشرات الأخبار.[1]

5- **شبح التقسيم:** قد ثبت تاريخيا أن التدخل العسكري الأجنبي قد يؤثر على آلية تغيير النظام، ولكن من الواضح أنه غير قادر على إعادة تأسيس نظام يستند إلى حكومة مركزية. فقد انقسم العراق في كل شيء إلا الاسم إلى مناطق شيعية، وسُنّية، وكردية، ويبدو أن ليبيا تسير باتجاه تقسيم ثلاثي مشابه يقوم على ترتيبات تتفق مع الهيمنة القَبَلية. وفي أفغانستان أيضا، قد يكون التقسيم "الناعم" على غرار ما حدث في العراق أفضل نتيجة ممكنة، فمن جانبهم، لن يكتفي البشتون، برغم انقساماتهم القَبَلية، بالسيطرة على قطعة من أفغانستان تتألف من أقاليمهم الشرقية والجنوب شرقية الحالية. وسوف يسعون في النهاية إلى التكامل مع إخوانهم البشتون في باكستان، عبر خط ديوراند الذي رسمته بريطانيا ـ وهي الحدود التي لم تعترف بها أفغانستان قط. ومن هنا فإن المطالبة بدولة "باشتونية كبرى" [2]سوف يشكل تحدياً لسلامة الأراضي الباكستانية (التي تُعَد هي ذاتها خلقاً استعمارياً مصطنعا وحقيقة أن الجماعات العرقية في أفغانستان تتركز في مناطق جغرافية متميزة من شأنها أن تبسط التقسيم وتجعل دوام الحدود الناتجة أكثر ترجيحا، على النقيض من تلك التي رسمها المسؤولون الاستعماريون، الذين اخترعوا دولاً بلا هوية وطنية أو جذور تاريخية. والواقع أن المجموعات من غير البشتون في أفغانستان تمثل على المستويين الجغرافي والديموغرافي أكثر من نصف البلاد، ويشكل الطاجيك، والأوزبك، والهزارة ما يقرب من 50% من السكان، الواقع أن الولايات المتحدة، بعد خوض أطول حرب في تاريخها، وبتكاليف بلغت عشرات الآلاف من

[1] مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية: مرجع سبق ذكره
[2] زيدان زياني: مرجع سبق ذكره

الأرواح وما يقرب من تريليون دولار، أصبحت منهكة من القتال ومرهقة ماليا. ولكن الجهود الأميركية الرامية إلى عقد صفقة مع طالبان البشتونية المدعومة من باكستان تثير انزعاجاً عميقاً بين المجموعات غير البشتونية، والتي عانت كثيراً في تحت حكم طالبان الذي دام خمس سنوات. (فقد عانى الهزارة المضطهدون تاريخيا، على سبيل المثال، من عدة مذابح واسعة النطاق وفي حين كان كرزاي مذبذبا، على أقل تقدير، بشأن التعاون مع الأميركيين (الواقع أنه تراجع منذ ذلك الوقت عن المشاركة في محادثات الدوحة)، فإن تمزق تحالفه السياسي مع زعماء القبائل غير البشتون كان أيضاً سبباً في تغذية الاستقطاب العرقي. ويواصل بعض سماسرة السلطة من غير البشتون دعم كرزاي، ولكن كثيرين آخرين يقودون الآن الجبهة الوطنية المعارضة ومن غير المرجح أن يتقبل هؤلاء القادة أي ترتيب لتقاسم السلطة يتضمن طالبان. بل إنهم يرتابون أن يكون هدف كرزاي النهائي يتلخص في استعادة هيمنة البشتون على مختلف أنحاء أفغانستان، وقد تعززت شكوكهم بسبب" خريطة طريق عملية السلام لعام 2015"، وهي الوثيقة التي أعدها المجلس الأعلى للسلام الذي شكله كرزاي، والتي ترسم عدة تنازلات محتملة لصالح طالبان وباكستان، تتراوح بين الاعتراف بطالبان باعتبارها حزباً سياسياً إلى منح باكستان دور في الشؤون الداخلية لأفغانستان. بل إن خريطة الطريق هذه تدلي بجزرة المناصب الوزارية وحكم الأقاليم لشخصيات بارزة في طالبان.

والمشكلة الأكثر خطورة اليوم هي أن التوترات العرقية في البلاد وتبادل الاتهامات تهدد بتقويض تماسك الجيش الأفغاني الوليد المتعدد العرقيات. والواقع أن الانشقاقات الحادثة اليوم تشبه تلك التي وقعت عندما انسحبت القوات السوفييتية من أفغانستان في عام 1989، وهو الخروج الذي أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية واستيلاء طالبان في نهاية المطاف على العاصمة كابول ولكن في هذه المرة أصبحت الطوائف غير البشتونية أفضل تسليحاً وأكثر استعداداً للدفاع عن مصالحها بعد انسحاب الولايات المتحدة.[1] وبالتالي فإن الولايات المتحدة، بسعيها إلى استمالة طالبان، لا تضفي الشرعية على ميليشيات من قطاع الطرق فحسب؛ بل إنها تجازف أيضاً بإشعال الفتنة العرقية في أفغانستان من جديد من دون قصد، وهو ما من شأنه أن يؤدي في الأرجح إلى تمزيق البلاد إرباً إلى الأبد، لا شك أن أمن الحدود القائمة أصبح يشكل قاعدة قوية في السياسة العالمية. ورغم هذا فإن هذه القاعدة سمحت بنشوء دول غير قابلة للحكم ولا الإدارة، والتي تمتد حروبها الداخلية عبر الحدود الدولية، فتغذي التوترات الإقليمية وانعدام الأمن

[1] Clayton Thomas, Taliban government in Afghanistan: Background and issues for congress, congressional research service, November,02 2011: https://www.crsreports.congress.gov

ومع نفاد صبر الولايات المتحدة التي أنهكتها الحرب، فإن القوى الخارجية ليست في وضع يسمح لها بمنع تقسيم أفغانستان على نحو أشبه بما حدث في العراق (أو حتى ما بعد يوغوسلافيا)، في ظل توقع اندلاع أعنف المعارك وأكثرها دموية للسيطرة على مناطق استراتيجية ذات عرقية مختلطة، بما في ذلك كابول. وفي هذا السيناريو، فإن الجنرالات الباكستانيين، بدلاً من الاستمرار في رعاية الجماعات المتشددة البشتونية في أفغانستان (مثل طالبان وحلفائها مثل شبكة حقاني)، سوف يضطرون إلى محاولة درء تهديد خطير محتمل لوحدة باكستان.

إن أفغانستان المقسمة الضعيفة قد لا تكون نتيجة مرغوبة؛ ولكن التقسيم "الناعم" الآن سيكون أفضل كثيراً من التقسيم "الخشن" في وقت لاحق، بعد سنوات من الفوضى وإراقة الدماء ـ وأفضل في كل الأحوال من عودة حركة طالبان التي ينتمي فكرها إلى القرون الوسطى إلى السلطة وعهد جديد من الإرهاب. بل إن التقسيم قد يكون الوسيلة الوحيدة لمنع أفغانستان من الانزلاق إلى حرب أهلية واسعة النطاق وإحباط خطط الإرهابيين الدوليين الرامية إلى إعادة إنشاء قاعدة لعملياتهم على أنقاض أفغانستان.[1]

تزامن اندفاع إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إلى الخروج من أفغانستان مع اندفاع مماثل للحكم عليه بين المنتقدين والمعلقين الذين انتقدوه بسبب قرار عده كثيرون غير ضروري وخيانة، سواء ممن خدموا في أفغانستان أم من الشعب الأفغاني نفسه. وتعزز الصور المفجعة من مطار كابل هذا المعنى. وهناك قدر كبير من المشاعر يمكن تبريره. فقد استثمر الغرب الكثير من الدماء، والوقت، والمال في أفغانستان. كما فعل ذلك الشعب الأفغاني أكثر بكثير. فمن الصعب خوض جدال بشأن الانتقادات الموجهة إلى قرار إدارة بايدن المتعجل بالخروج، وقد تكون أفغانستان بالفعل غير قابلة للإنقاذ، وقد تكون تركيبة هيئاتها الحاكمة غير ممثلة للشعب وفاسدة للغاية، مما يؤكد الحجة القائلة بأن أفغانستان لم "تضل الطريق" في العامين الماضيين فحسب، بل خلال الـ 20 عاما الماضية.[2]

وبالرغم من أن هناك من ينظر إلى قرار الانسحاب والهروب من أفغانستان على أنه ضربة مروعة لمصداقية الولايات المتحدة بل هناك مقارنات لما حدث في أفغانستان بفيتنام وأوجه التشابه بين طائرات الهليكوبتر التي تنقل المواطنين الأمريكيين بعيدا عن المدن المتساقطة، مما لا تستطيع الصحف تجاهله في صفحاتها الأولى، لكن هناك في الواقع اختلافات مهمة، على الرغم من أوجه التشابه السطحية.: لكن لا يزال التشكيك في مصداقيتها بوصفها شريكا، ولمكانتها الأخلاقية في الشؤون العالمية، فإن هذا لا يتوافق مع صرخة بايدن الواضحة عند توليه منصبه، أن أمريكا عادت إلى الساحة العالمية فقد انهارت فيتنام الجنوبية بعد نحو عامين من مغادرة

[1] الولايات المتحدة الامريكية وعقدين في أفغانستان، مرجع سبق ذكره
[2] عادل إبراهيم العدينات، مرجع سبق ذكره

القوات الأمريكية. ويبدو أن الأمريكيين كانوا يتوقعون من حلفائهم الأفغان أن يستمروا في القتال لفترة طويلة بدونهم، وأضعفت فيتنام الولايات المتحدة، إذ انقسم السكان بشدة بشأنها، وتضررت معنويات البلاد العسكرية. وبينما كانت فيتنام عرضا جانبيا مأساويا للحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة ما زالت تفوز في النهاية. ولم يضعف حلف شمال الأطلسي، الناتو، ولم يتوقف حلفاء الولايات المتحدة حول العالم عن توقع الدعم الأمريكي، وظلت الولايات المتحدة القوة العظمى البارزة.

اما أفغانستان فمختلفة تماما، إذ لا يمكن مقارنة الانقسامات الداخلية في الولايات المتحدة حول هذا الصراع بفيتنام بأي حال من الأحوال، صحيح أن مهمة الجيش في أفغانستان لا تحظى بشعبية في الداخل، ولكن لم تكن هناك مسيرات حاشدة مناهضة لها، ويختلف سياق الأحداث الدولية اليوم اختلافا جذريا عما كان عليه الوضع في السبعينيات. إن الغرب بشكل عام منخرط في العديد من الصراعات، ولكنه ليس الرابح الصريح، وقد يكون الانهيار الأفغاني كارثة، في الحرب التي عرفت باسم الحرب على الإرهاب، لكن لا يمكن النظر إلى فشل واشنطن في الصراع الأوسع بين الديمقراطية والاستبداد، إلا على أنه نكسة خطيرة.

وبهذا سيكون النموذج الغربي للتدخل الليبرالي الذي روج له بوصفه وسيلة لنشر الديمقراطية وسيادة القانون – قد تعرض للاختبار في أفغانستان. ولا يمكن للمرء أن يرى الكثير من الحماس للقيام بمهام مماثلة في المستقبل ويشعر حلفاء واشنطن الذين انضموا إلى مشروع أفغانستان بالخذلان الشديد وحتى الوزراء البريطانيون، الذين يشعرون بـ "علاقتهم الخاصة" مع واشنطن، انتقدوا علنا قرار الرئيس بايدن أما حلفاء أمريكا الأوروبيون، بشكل عام، فإن ما حدث يبرز مدى اعتمادهم على الولايات المتحدة ومدى ضآلة وجهات نظرهم بمجرد أن يقرر البيت الأبيض السير في اتجاه معين، وهذه على العموم تعتبر جميعا أخبار سيئة للغاية بالنسبة إلى الغرب تؤثر سلبا على المنطقة في ظل الترقب الروسي الصيني فالصين سعيدة برؤية فشل الولايات المتحدة. وإذا كان سبب انسحاب بايدن من أفغانستان هو رغبته في إعادة تركيز القوة الوطنية الأمريكية لمنافسة ولكن في نفس الوقت يجب أن يساور الصين قلق أيضا. إذ إنها تشترك في حدود مع أفغانستان. وهي تضطهد بشكل نشط الأقلية المسلمة لديها، ويجب أن تشعر بالقلق من احتمال أن يسعى الإرهابيون الإسلاميون المناهضون لبكين إلى استخدام أفغانستان قاعدة لهم. فلا عجب إذن أن الدبلوماسية الصينية بدت خلال الأسابيع الأخيرة حريصة للغاية على مغازلة طالبان الصين الصاعدة، هدا من جهة.

ومن جهة أخرى لدينا العدو الكلاسيكي اللدود المتمثل في ويجب أن يكون لدى روسيا أيضا مخاوف بشأن عودة عدم الاستقرار والإرهاب، وربما يكون شعورها بالرضا عن نفسها أفضل قليلا الآن، بعد أن تعرضت الولايات المتحدة إلى الإهانة من قبل مقاتلي

القبائل الأفغانية، مثلما تعرض الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات لكن مصلحة روسيا الرئيسية هي استتباب أمن جزء كبير من آسيا الوسطى، والعديد من دولها الحليفة لموسكو، ونقلت روسيا هذا الصيف دباباتها إلى الحدود الطاجيكية الأفغانية لإجراء تدريبات تهدف إلى إظهار عزمها منع أي آثار من الانهيار الأفغاني ولذلك فإن الكارثة الأفغانية، على المدى القصير، ستفيد بالتأكيد معارضي الغرب، وفي سياق متصل لدينا واحد من أقدم النزاعات الإقليمية الديوبندية في العام ألا وهو النزاع الباكستاني الهندي فباكستان التي رعت طالبان وأعطتها ملاذا آمنا لأغراض جيو–استراتيجية، ولكن إذا أدى حكم طالبان المتجدد إلى عودة عقارب الساعة إلى الوراء ببساطة "وإذا وجد الإرهاب الدولي ملاذا متجددا" قد تجد باكستان أن الاضطرابات المتزايدة في المنطقة سيكون لها عواقب سلبية.

ب – استراتيجيات الانسحاب:

ترجمة هذا الانسحاب في إطار ما هو معلوم من استراتيجية الرئيس بايدن تقود داخلياً إلى نوع من "الكمون الاستراتيجي"[1] الداخلي الذي يتيح للولايات المتحدة:

أولاً إعادة بناء نفسها ممثلة في البنية الأساسية.

ثانياً، إعادة التموضع الاستراتيجي الأمريكي إلى منابعه الأولى مع الدول التي وقعت معاهدات أمنية شاملة، مثل تلك القائمة مع دول حلف الأطلنطي واليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية.

ثالثاً، أن الولايات المتحدة سوف تعد نفسها للدخول في حالة من المنافسة الواسعة مع الصين بعضها يتعلق بدول شرق آسيا، وبعضها الآخر، وربما كان الأهم، هو المنافسة الاقتصادية والمشروعات الصينية الكبرى المتعلقة بها، مثل الحزام والطريق.

رابعاً، كما هي الحال في الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة سوف تعتمد أكثر على القوى الإقليمية وفي مقدمتها إسرائيل وتركيا ومصر، ومؤخراً وفي مهام معينة كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. العلاقات الأمريكية السعودية سوف تظل لها أهميتها الخاصة على اعتبار المكانة الخاصة للمملكة في العالم الإسلامي ودورها في اقتصادات الطاقة في العالم. والحقيقة فإنه أخذاً لكل ذلك في الاعتبار، فإنه من الصعب قياس مدى التأثير الذي سوف يتركه الخروج الأمريكي من المنطقة، استناداً إلى وجهة النظر الذائعة أن الخروج سوف يعقبه فراغ، وأن الفراغ سوف يستدعي قوى دولية أخرى، مثل الصين وروسيا، لكي تملأه بالنفوذ والتأثير، أو قوى

[1] مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره

إقليمية ترى في نفسها أن أوان هيمنتها قد أزف.

والحقيقة هي أن وجهة النظر الذائعة ليست سهلة ولا ممكنه، وهي في العموم تشكل مجرد استدعاء لمشابهات تاريخية، بينما التاريخ يتحرك في اتجاهات أخرى. القوى الكبرى، مثل روسيا، لديها من إرهاق التجربة السورية ما يكفي لكي تكتفي بما حصلت عليه، أما الصين فإن لديها طريقة أخرى لإدارة وجودها الدولي، فهي لم تتورط في أي من أزمات الشرق الأوسط المزمنة، وهي شحيحة الأقوال وكثيرة الحرص في تحركاتها الدبلوماسية التي وإن كثرت مؤخراً فإنها لا تفضي للكثير الذي لا يبقى منه إلا ما هو اقتصادي.

الصين من ناحية أخرى لديها من القدرة والمهارة في الدبلوماسية الاقتصادية أن تقيم ميناء حيفا الإسرائيلي، وتساهم في المشروع الكبير لبناء العاصمة الإدارية ومحور قناة السويس في مصر، وتعقد مع إيران اتفاقاً نفطياً واستثمارياً واسع النطاق في الوقت نفسه.[1]

على أي الأحوال، فإن ملامح هذه المرحلة الجديدة من النظام الدولي ثلاثي الأقطاب لا تزال في مراحلها الأولى، ولكن المشاهد منها أنها سوف تجرى في ظل وجود خفيف منزوع العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ رد الفعل الإقليمي للخروج الأمريكي، قبل وقت من بدء الانسحاب الأمريكي، من خلال دخول المنطقة في حالة من التهدئة والمصالحة ووضع الأسس لنظام وأمن إقليمي يسعيان إلى تجنب صراعات كبرى في المنطقة، وإذا كان ذلك ممكناً، البحث عن حل لمشاكل مزمنة. وقد وضع "بيان العلا" الصادر عن القمة الخليجية في يناير 2021، الأساس لعودة العلاقات بين دول التحالف الرباعي (السعودية ومصر والإمارات والبحرين)، وقطر. وهذا ما تجدد مؤخراً في قمة بغداد الخاصة بأمن العراق من حيث إجراء مقابلات وفتح مباحثات بين السعودية وإيران، وبين مصر وتركيا، وبين الإمارات وكل من قطر وتركيا.[2]

ومع هذا التوجه نحو التهدئة والبحث عن حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية، فإن اتجاه السلام مع إسرائيل أخذ اتجاهين كلاهما له طبيعة اقتصادية تصدق مؤشراً على توجهات المرحلة المقبلة. فهناك اتفاق منتدى الغاز لشرق البحر المتوسط الذي يضم سبع دول من بينها فلسطين وإسرائيل والأردن ومصر، والاتفاق الإبراهيمي للسلام بين الإمارات والبحرين في ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. وأخذاً لتلك الاتجاهات كلها في الاعتبار، فإنها تشير إلى أن الشرق الأوسط رتب بدوره لمرحلة ما بعد الخروج الأمريكي.

[1] Zachary Abuza: مرجع سبق ذكره

[2] نشأت وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مجلد 34، عدد1، مارس2020

الخاتمة:

ظاهرة تصاعد الإسلام السياسي او تصاعد وتأثير الدين والعقائد الدينية لم يعد يقتصر بالضرورة على الدول العربية والإسلامية فقط، بل وسع حتى الدول الاوروبية واللاتينية والاسيوية الشرقية، فالعالم يشهد تزايد لدور الدين في الحياة العامة والاجتماعية وبالتالي في الحياة السياسية وبشكل كبير، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وروسيا واوروبا الشرقية خاصة مع تزايد انتشار اليمين المتطرف.

وفي الأخير، فإن علاقة الحركات الاسلامية بالنظام السياسي والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى تتمثل في أن الحركات والتنظيمات الإسلامية تشكل تحديا مباشرا لسلطة الدول التي تعيش في كنفها، وتطرح نفسها كبديل لهذه الانظمة، لهذا ترى الدولة أن تملك رؤية سياسية ووسائل عمل تدافع بها عن وجودها وكينونتها ضد التهديد المباشر الذي يشكله التهديد الديني، وهذا الدور الدفاعي تحول في كثير من الأحيان إلى خيار هجومي استباقي لطي ذراع هذه الجماعات وكسره قبل أن يطول ويلتف عليها،

وعن الوسائل التي تستخدمها الحركات الإسلامية للتعبير عن ذاتها وتحقيق أهدافها، فتختلف من تنظيم لآخر ومن منطقة إلى أخرى، وهي متباينة بين العنف والتطرف وبين السلمية والنضال السياسي، لكن ما يجمع بينهما هو قمع الأنظمة لها الا في القليل النادر.

غير أنه يبقى السمة البارزة خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب ودعمها لمساعي الدول في هذا، كما هو الحال مع تايلاند والفليبين واندونيسيا.

اما بالنسبة للهدف الأسمى لكل حركة إسلامية ألا وهو تطبيق الشريعة، فتؤكد الدراسة على أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو مطلب أساسي تطالب به كل الحركات الاسلامية بدون استثناء خاصة الدول الأسيوية التي شملتها هذه الدراسة.

اما بما يتعلق بنقاط الاختلاف والتقارب بينها وبين الحركات الاسلامية العربية " الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" كالعراق وسوريا واليمن وحتى مصر والجزائر، فأهم نقطة يتفق عليها الجميع كما سبق وأشرنا وهي إقامة دولة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، والذي يترتب عليه عدة أمور تتفاوت بين مداهنة الأنظمة وبين تكفيرها بالجملة، ما عادا بعض الحركات والتي لها سمة تحررية انفصالية على غرار الفليبين

الخاتمة:

اما بخصوص نقاط الاختلاف بينها وبين الحركات العربية فهي تتمثل في الخلفية والفكر التنظيري لهذه الأخيرة، فجلها ذات خلفيات سلفية وهابية جهادية بالأساس، عكس الحركات الاسلامية الاسيوية الأقل تشددا وذات طابع صوفي يبجل الخرافة كأصحاب الطريقة النقشبندية في وسط آسيا.

وفي الأخير ترفض هذه الدراسة الوصف الذي يطلق على التنظيمات الإسلامية و الحركات الجهادية في آسيا و العالم المتمثل في الإرهاب، فحتى الحركات الجهادية منها كانت بالأساس حركات جهادية ضد مستعمر صليبي محتل، فحمل السلاح و الدفاع عن النفس ما هو إلا تحصيل حاصل و ردة فعل شرعية، كما هو الحال في أفغانستان موضوع دراستنا، فحركة طالبان حاربت احتلاليين و من أيديولوجيتين متناقضتين، الاولى شيوعية شرقية و الثانية غربية رأسمالية، ما فند من الأساس نظرية القيم و المثل الغربية بل و حتى دعايات نشر الديمقراطية و السلام في الدول الشمولية كما كان يصفها الغرب.

أولا: مصادر باللغة العربية

أ- الوثائق والمجلات ومراكز البحوث:

1- القرآن الكريم
2- أهم ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول أفغانستان، الجزء الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2021
3- الولايات المتحدة الامريكية وعقدين في أفغانستان، محاور الإخفاق، جزء2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2021
4- جهاد الطواغيت سنة ربانية ولا تتبدل، إعداد اللجنة الشرعية بجماعة الجهاد
5- دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة
6- مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
7- مرجع مجتهد بيرزاده مجلة دراسات شرق أوسطية الالكترونية
8- مركز الشرق الأوسط للدراسات
9- مرجع روي غوتمان طالبان" عادت وجهاديو العالم قادمون معهد واشنطن للدراسات السياسية
10- نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مجلد 34، عدد1، مارس 2020

ب- المؤلفون والكُتاب والمحررون:

1- أبو الأعلى المودودي: تدوين الدستور الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1975)
2- أبو الأعلى المودودي، منهاج الانقلاب الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة 1979)
3- أحمد حسين حسن، الجماعات الإسلامية السياسية والمجتمع المدني، (القاهرة: الدار الثقافية، 2000) ط1،
4- إسماعيل عبد الله وفهمي جدعان وآخرون: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1989)
5- أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)
6- إبراهيم أعراب، الإسلام السياسي والحداثة، ط2، (الدار البيضاء، افريقيا الشرق،2010)
7- أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1983)
8- بكير سعيد أعوشت. إسلام اليوم بين المصالحة والتعريف. باتنة: دار الشهاب 1987
9- جمال كمال إسماعيل كركوكلي: الحركات السلامية المعاصرة في آسيا الوسطى، مركز الدراسات الإقليمية
10- حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد ة العلوم السياسية، 2000)
11- حاتم رشيد: الأزمة الجزائرية إلى أين، سلسلة قضايا راهنة 99/1 (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر،1999)
12- حسن أحمد محمود: الإسلام في آسيا الوسطى بين الفتحين العربي والتركي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982)

13- حسن حمدان العلكيم (محرر): قضايا إسلامية معاصرة (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط2، 1997)
14- راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ط1، (دون دار النشر: منشورات قرطبة،2003)
15- رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية في العالم الإسلامي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)
16- زيدان زياني: أثر التدخل العسكري في الدول العاجزة، دراسة مقارنة لحالتي أفغانستان والصومال، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014
17- سيد قطب، معالم في الطريق
18- صلاح الدين الجورشي، "الحركة الإسلامية مستقبلها رهين التغييرات الجذرية"، في: عبد الله النفيسي (محرر) الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي (القاهرة: مكتبة مديولي، 1989)
19- ضياء رشوان (رئيس تحرير)، دليل الحركات الإسلامية في العالم (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بأهرام، 2006)
20- عادل إبراهيم العدينات: الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، رسالة ماجيستر 2018
21- عادل ظاهر: اللامعقول في الحركات الإسلامية المعاصرة، (دمشق: مجلة مواقف ودار بدايات، 2008)
22- عبد المنعم الحنفي: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية (القاهرة: مكتبة المدبولي، 2005)
23- عبد المنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر، (ب، ب، ن الشبكة العربية للمعلومات وحقوق الانسان، 2009)
24- عبد الفتاح حكيمي: الإسلاميون والسياسة، الإخوان المسلمين نموذجا (صنعاء: المنتدى الجامعي، سلسلة القضايا المعاصرة، 2003)
25- عبد الوهاب الأفندي، وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2022
26- علا عبد العزيز أبوزيد (محرر)، الحركات الإسلامية في آسيا (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998)
27- علي الكوراري (محرر): الحركات الإسلامية والديمقراطية، المواقف والمخاوف المتبادلة (كويت: دار قرطاس، 2000)
28- فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مجدي حماد وفهمي هويدي وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية في الفكر والممارسة، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)
29- محمد سعيد العشماوي، الاسلام السياسي، ط4، (القاهرة: مدبولي الصغير،1996)
30- محمد عمارة، الاسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)
31- محمد عمارة: من مظاهر الخلل في الحركات الإسلامية المعاصرة، (كويت: دار المنظومة، مجلة الوعي الإسلامي، 1992)
32- مصطفى الطحان، تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية، ط2، (القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1997)
33- نهى السدمي: الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، دراسة مقارنة لبعض الحالات، (القاهرة: مكتبة مدبولي 2014)
34- يوسف القرضاوي، أولويات الحركات الإسلامية في المرحلة القادمة، ط2، القاهرة، 2006

ثانيا: مصادر باللغة الإنجليزية والفرنسية

Clayton Thomas, Taliban government in Afghanistan: Background and issues for congress, congressional research service, November,02 2011

Francois Bergqt, L Islamism Au Maghrab, La Voix Du Sud , Paris , Kaichabe M 1988,

Sarah Chayes, Former NPR reporter in Afghanistan

Tayeb Chantouf, le maghreb au present (Alger, Office du publications universitaires, 2003)

Zachary Abuza: Militant Islam in Southeast Asia Crucible of Terror – Lynne Rienner Publishers

ثالثا: المواقع الإلكترونية

https://www.daawa-info.net

https://www.tawhed.ws

https://www.solidducuments.com

https://www.srsric.org

https://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=377

https://www.mesc.com.jo

https://www.weldenu.edu

https://www.washingtoninstitute.org

https://www.muse.jhu.edu

https://www.crsreports.congress.gov

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

https://www.horsiraq.net